

مقدمة

1-1 عام :

تعتبر مشروعات البنية الأساسية ومنشأتها عصب التنمية الاقتصادية والاجتماعية في مختلف دول العالم ، أما وقد اصبحت الحياة المدنية في العصر الحديث تتطلب إيجاد مرافق عامة ذات كفاءة عالية تعجز عنها ميزانيات الدول وخاصة الدول النامية ، فقد برز في الآونة الأخيرة إتجاهها متصاعدا لإشراك القطاع الخاص في المشروعات العامة على رأسها البنية الأساسية وهذا التطور الذي رافق المشروعات الكبرى على إختلاف أنواعها بات يوجب على الدولة البحث عن وسائل تساعد في إنشائها ، وإقامة المرافق العامة خاصة في ظل التطور الاقتصادي ، وانتشار عمليات التجارة الدولية وقيام الشركات الكبرى والشركات متعددة الجنسيات، مما دفع الدولة للتوجه الى التعاقد معها للقيام بإنشاء المشاريع الكبيرة من خلال عقود البناء والتشغيل وتحويل الملكية (BOT) حيث تقوم بإقامة هذه المشاريع وتشغيلها ، ومن ثم تحويلها ونقل ملكيتها إلى الدولة في نهاية مدة العقد . وبعد نافذة للدخول للحياة المدنية بكل متطلباتها العصرية بل انه بمثابة الخلاص للدول والحكومات لتحقيق ما تطلبه الحياة المدنية لإيجاد البنية التحتية دون ان ترهق ميزانياتها بالديون . لذلك فقد اتجه العالم بمختلف دوله المتقدمة منها والنامية الى تنفيذ المشروعات بهذا النظام العقدي الذي يحقق هدفين في نفس الوقت هما :

- تنفيذ المشروعات الكبرى بالكفاءة المطلوبة وفي الوقت المحدد من جهة .
- الاعتماد في التمويل على القطاع الخاص المحلي والاجنبي من جهة اخرى .

ومن هنا تبرز اهمية هذه العقود .

تعد الطرق من القطاعات المهمة التي تدعم الاقتصاد الدولي فمثلا تحتاج القطاعات الصناعية الي نقل المواد الخام والمنتجات والتسويق وهذا لا يتوفر إلا بوجود شبكة طرق ممتازة وبنفس القدر نجد أن الجانب الزراعي مرتبطا ارتباطا وثيقا بالطرق التي تمثل أهميتها في عملية نقل وتوزيع المنتجات الزراعية والمعدات والأسمدة والأيدي العاملة وكما أن للطرق أهمية نواحي أخرى مثل الناحية العسكرية والسياسية والاقتصادية ولذا لزم أن يكون هنالك شبكة طرق جيدة تتوفر فيها كل الشروط اللازمة بحيث يكون السير عليها آمنا وسليما ويؤدي الغرض المطلوب منه وهذا لا يتأتى إلا بالتصميم الجيد والدراسة والاختبارات على رأسها الوافية للتربة المراد إنشاء الطريق عليها قبل تصميم الطريق وعمل المعالجات اللازمة لها إذا لزم الأمر ذلك (تثبيت ودمك التربة).

1-2 أهمية البحث : تبرز أهمية هذا البحث فيما يلي :

أ/ الدور الذي تقوم به عقود البناء والتشغيل وتحويل الملكية على اختلاف أنواعها بالمساهمة في عملية التنمية في الدولة من خلال قيام الشركة المتعاقد معها في المساهمة بإنشاء المشاريع الكبرى فيها ، والتي تعود بالنفع على مواطنيها .

ب / البحث عن بدائل جديدة لتمويل مشروعات البنية التحتية وذلك لكونها تشكل عبئا مالياً كبيراً للدول خاصة النامية في ظل تزايد دور الدولة في النشاط الاقتصادي .

ج / تفعيل نظام السوق من خلال النمو المتزايد للقطاع الخاص في النشاط الاقتصادي خاصة في تنمية مشروعات البنية التحتية وفق أسلوب البناء والتشغيل وتحويل الملكية (BOT) .

د / قلة الأبحاث في السودان التي تناولت عقود البناء والتشغيل وتحويل الملكية كونها عقود حديثة نسبيا في مجال الطرق .

1-3 مشكلة البحث :

تكمّن مشكلة البحث في أن ولاية الجزيرة تتميز بكبر مساحتها وذات كثافة سكانية عالية وتضم أكبر مرفق زراعي بالسودان (مشروع الجزيرة) وبعد أن أصبحت هناك تحديات تواجه الولاية في قيامها بدورها المتمثل في تشييد الطرق وصيانتها ووجود معوقات للقيام بهذا الدور تتمثل في شح التمويل لأن تكلفتها عالية مما يعرض الولاية للإستدانة ، لذا كان لا بد من البحث عن بدائل بمنهجية علمية عملية متعمقة .

1-4 أهداف البحث :

يهدف هذا البحث الى تحقيق الآتي :

- أ- التعرف بنظام BOT وبيان اهم خصائصه .
- ب- التعرف على الية العمل وفق نظام BOT وبيان اهم صور عقودها ومقارنتها معه.
- ج - التعرف على مميزات نظام BOT وتحديد أهم معوقاته .
- د- تمييز عقود البناء والتشغيل وتحويل الملكية عن غيرها من العقود .
- ذ- إستخدام نظام البناء والتشغيل وتحويل الملكية في إنشاء الطرق بولاية الجزيرة .

1-5 حدود البحث :

1/ الحدود المكانية :- ولاية الجزيرة

2/ الحدود الزمانية :- الأعوام 2017 - 2018 م (وهى الأعوام التى شهدت ارتفاع اسعار العملات

الاجنبية مقابل الجنيه السوداني)

1-6 منهجية البحث :

إطار نظري:

يتمثل في إعداد معلومات من مصادر موثوق بها من مراجع ومجلات وبحوث علمية ودراسات سابقة في مجال هذا البحث .

إطار عملي :

يتمثل في إتباع المنهج الوصفي التحليلي وذلك بجمع بيانات من مجتمع الدراسة عن طريق آلية الإستبيان حيث تم تصميم إستبيان يركز على أهداف ومشكلة البحث وتوزيعه على عينة يتم تحديدها إحصائياً ومن ثم تحليل هذه البيانات بإستخدام برامج الحاسب الآلي SPSS .

1-7 هيكل البحث

سوف نتحدث في هذا البحث عن ثلاثة فصول وخاتمة حيث نتناول في الفصل الاول مقدمة تحتوى على الافكار العامة التي يشملها البحث من مشكلة البحث وأهدافه وأهميته وحدوده ومنهجية دراسته وفى الفصل الثاني كمبحث أول العقودات عامة من حيث التعريف والأنواع والعناصر وغيرها ومبحث ثاني عقود البناء والتشغيل وتحويل الملكية خاصة من حيث نشأتها وتطورها وتعريفها ومميزاتها وعيوبها ومقارنتها مع انواع العقود الاخرى ،وفى الفصل الثالث الدراسة الميدانية كمبحث أول منهجية موضوع الدراسة (منهج الدراسة ، عينة الدراسة ، تصميم أداة الدراسة ، الأساليب الإحصائية المستخدمة) ومبحث ثاني تحليل النتائج التي تحصلنا عليها ومناقشتها ،وفى الخاتمة نتحدث عن الخلاصة التي توصلنا إليها والتوصيات عامة وتوصيات الدراسات المستقبلية بصفة خاصة .

الفصل الثاني

الإطار النظري

1-2 المبحث الأول - العقود الهندسية Engineering Contracts

1-1-2 عام :

يشكل العقد الأساس القانوني لمقاولات البناء والتشييد ، حيث تحتاج إلى سلسلة من العقود شديدة التعقيد لتنظيم العلاقات المتشابكة بين صاحب العمل والمقاول والمهندس ، ومواجهة التغييرات المختلفة التي تطرأ أثناء تنفيذ العقد، وهو الأمر الذي يتطلب دقة التنظيم وحسن الصياغة ووضع شروط عادلة للحد من المشكلات المقترنة بتنفيذ عقد المقاول، لا سيما وأن قطاع البناء والتشييد يعد جزءاً مهماً من عناصر الثروة القومية ومحوراً رئيسياً من محاور الإستثمار الذي تعتمد عليه شركات المقاولات الدولية والتي يحتاج نشاطها إلى صياغة عقود نموذجية تحدد بدقة إلتزامات الأطراف وتحقق التوازن المالي والأمان القانوني .

(الجمال ، 2012)

2-1-2 تعريف العقد :

يعرف العقد بأنه " اتفاقية تحكم العلاقة الفنية والمالية والقانونية بين طرفين أو أكثر لإنجاز عمل ما مقابل أجر معين شرط ألا يكون ذلك العمل مخالفاً للقانون" ، وقد يكون العقد شفويًا أو مكتوبًا ، وتختلف صياغة العقود الهندسية عن بعضها البعض حسب نوع وطبيعة المشروع الهندسي ويعرف أيضا بأنه وثيقة إتفاق مكتوبة بين طرفي التعاقد لتنفيذ مشروع هندسي معين وهما صاحب العمل (جهة التعاقد) ويرمز له في العقود الهندسية بالطرف الاول والشركة المنفذة (المقاول) ويرمز له بالطرف الثاني ، وعلى ذلك فإن العقد يوضح فيه التلزامات كل طرف تجاه الاخر، ويقوم بإعداد العقود والقوانين التي تحدد واجبات وحقوق طرفي العقد هيئات دولية مثل الفيديك (الإتحاد الدولي للمهندسين الإستشاريين) . (البهجي، 2008)

3-1-2 عناصر العقد الهندسي : Element of Engineering Contract

لكل عقد عناصر أساسية يجب الإيفاء بها وهي كالاتي :

1- المالك (Client) The Employer :

هو الشخص الذى يطلب البضاعة أو الخدمات أو الاعمال موضوع العقد وخلفاؤه القانونيون في هذه الصفة .

2- المقاول The Contractor :

هو الشخص الذى يعرض تقديم الخدمة المطلوبة بواسطة المالك وذلك بعد قبول المالك .

3- المهندس The Engineer :

هو شخص تم تعيينه بواسطة الشركة أو المؤسسة ليقوم بدوره كما موضح في العقد وقد يكون شركة تعين شخص بعينه لينوب عنها في المرحلة المعينة وتخطر بكل هذا المالك والمقاول بواسطة اشعار مكتوب .

4- المشروع The Plant :

سلسلة من الانشطة او المهام التي لها اهداف محددة يجب ان تنجز ضمن مواصفات محددة ولها بداية ونهاية محددتان وله تمويل ويستعمل المصادر المختلفة من اموال ووقت ومعدات وعمالة .

5- اليات المقاول Contractor's Equipment :

هي الاليات والادوات والعربات والمخازن والسيارات وكل الاشياء التي يجلبها المقاول الى موقع العمل بغرض التنفيذ ولكنها لا تدخل في تشغيل المشروع .

6- الاعمال The Works :

تعنى الأعمال الدائمة والأعمال المؤقتة أو أي منهما وفقا لما هو مناسب .

7- الموقع The Site :

هو المكان الذي يتم تسليم المشروع فيه او تنفيذ الاعمال بواسطة المقاول والمساحات المحيطة المسموح بها للمقاول لاستخدامها وانجاز العمل ولا تتضمن الاماكن التي توصلك الى العمل .

8- العطاء The Bid :

هو عرض يعرض بواسطة المقدمين للمناقصة استجابة لطلب المالك أو من يمثله .

9- العقد The Contract :

هو وثيقة بين الاطراف مع الاخذ في الاعتبار الاعمال المنصوص عليها فيه . ويعنى اتفاقية العقد .

10- مستندات العقد : The Contract Documents :

ينبغي إعتبار المستندات التي تشكل العقد مفسرة لبعضها البعض ولأغراض تفسير العقد فإن أولوية

ترجيح المستندات ينبغي أن تكون على الترتيب التالي :

أ- اتفاقية العقد (صيغة العقد) : The Contract Agreement

ب-كتاب القبول : The Letter of Acceptance

ت-كتاب عرض المناقصة The Tender

ث-الشروط الخاصة : Part (1) of These Conditions

ج-الشروط العامة : Part (2) of These Conditions

ح-المواصفات : Specification

خ-المخططات : Drawings

د- الجداول وأية وثائق أخرى تشكل جزء من العقد : The Schedules and any other document

forming part of the contract

أما إذا تبين أن هناك غموضاً في الوثائق أو تبايناً فيما بينها فعلى المهندس إصدار التعليمات أو الإيضاح اللازم بخصوص ذلك .

11- سعر العقد Contract Price :

هو المجموع الكلي المفروض دفعه للمقاول نظير كل العمل أو كل العقد .

12- قيمة العقد Contract Value :

هو تقييم على أساس الأسعار للعقد نسبة من العمل المنجز في الزمن المحدد . (عجبان ، 2013)

2-1-4 الشروط الرئيسية لشرعية العقد الهندسي:

لكي يكون العقد الهندسي ذا قيمة فلا بد أن يكون متماشياً مع القانون المحلي والدولي ، وإلا فإنه يصبح عديم المعنى ، ولا يمكن تنفيذه ، أو اعتماده كحكم أو دليل في المرافعات القضائية ، وحتى يصبح العقد مقبولاً من الناحية القانونية فلا بد أن يحتوى على البنود الأساسية التالية:

1- أن يكون هناك عرض (Offer) من أحد الأطراف (المقاول) وقبول (Acceptance) ذلك العرض من الطرف الآخر (صاحب العمل) .

2 - أن يكون هناك اتفاقية واقعية يتم التوصل إليها بين الطرفين بطريق الرضا والقبول .

3 - يجب أن يكون العقد الهندسي غير مخالفٍ للقوانين .

4 - يجب أن يكون الطرفان (الأطراف المعنية) ذوي ذمة قانونية يجيز لها القانون إبرام مثل تلك الاتفاقية .

5- يجب أن تكون صيغة العقد الهندسي متماشية مع النظم والقوانين واللوائح .

وفي حالة عدم توفر أي من الشروط أعلاه في أية اتفاقية يكون العقد باطلاً .

2-1-5 أنواع العقود الهندسية : Types of Engineering Contracts :

يتم إعداد العقود الهندسية بصيغ مختلفة حسب نوع العمل المتعاقد عليه وظروفه، وتختلف تلك

العقود في درجة تعقيدها من اتفاقية بسيطة يتم فيها عرض وقبول ، إلى عقد طويل معقد يتكون من عدد

كبير من الوثائق ، تحدد تفاصيل العلاقة التعاقدية من النواحي القانونية والمالية والفنية ، وكلما كان العقد وشروطه ومواصفاته ورسوماته وبقية وثائقه واضحة ودقيقة في تحديدها لواجبات ومسؤوليات وحقوق الأطراف المتعاقدة ، كلما قلت احتمالات الاختلاف في وجهات النظر إزاء تفسير تلك الوثائق ، وبالتالي ضاق احتمال نشوب أية خلافات أثناء التنفيذ. ويمكن تقسيم العقود من عدة جهات نظر أهمها تقسيم العقود من خلال الاسعار ومن غير الاسعار كالآتي :

أ / تقسيم العقود من وجهة نظر الأسعار :

1/ العقود ذات الأسعار الثابتة Fixed – price contract:

يعتبر سعر العقد ثابتاً ساعة التعاقد ولا يخضع لأية تغيرات مستقبلية إلا في حالة تغير مواصفات العقد .

2/ العقود ذات الأسعار القابلة للتعديل Price – adjustment contract

وفي هذه النوعية من العقود يتم زيادة الأسعار أو خفضها بناء على عامل معين - مثلاً زيادة معينة في قيمة العقد في حالة إرتفاع أسعار الخامات أو قطع الغيار ... إلخ ، ويعمل هذا النوع من العقود على أساسها تعديل أسعار العقود .

3/ عقود التكلفة المضافة Cost – plus contract

وهي العقود التي لا يذكر فيها أسعار ولكن يضيف المتعاقد نسبة معينة فوق التكلفة للأرباح ، ويتم إستخدامها في حالة عدم وضوح التكلفة وعدم إمكانية تقديرها في وقت التعاقد تقديراً دقيقاً .

4/ العقود ذات الهدف الرامي لخفض التكلفة Target – cost contract

يعتبر هذا النوع من العقود تطويراً للنوع السابق وذلك للقضاء على الثغرات الموجودة به والتي تؤدي إلى تضارب الرغبات بين الشركة وبين المقاول ، فمن واقع التجربة والخبرات فإنه يمكن تحديد

رقم معين يمثل التكلفة المتوقعة للعقد ويتم وضع هذا الرقم بالاتفاق بين الشركة وبين المتعاقد ، وفي حالة تحقيق تكلفة أقل من الهدف فإنه يعطى نسبة معينة من الوفر المتحقق .

5/ عقود قائمة الكميات Bills of quantity contract:

يستخدم هذا النوع من العقود بصفة خاصة في أعمال المقاولات والإنشاءات حيث تكون هناك قوائم واضحة بالكميات والنوعيات المطلوبة لعمليات الإنشاءات يتم تحديدها من التصميمات والرسومات الهندسية ويقوم كل من المتنافسين على التعاقد بوضع أسعار لكل بند من البنود وعند التعاقد يجب أن يتم النص في العقد على ما إذا كانت المحاسبة سوف تتم على أساس الكميات النظرية في الرسومات أو على أساس الكميات الواقعية المنفذة .

6/ عقود جداول المعدلات Schedule of rates contract:

يعتبر هذا النوع من العقود بديلاً للنوع السابق وتستخدم في حالة تعذر وضع الكميات المطلوبة بدقة عند التعاقد ويقوم المتعاقدون أو المتنافسون بتقديم معدلات أسعارهم فقط بدون أي علم عن الكميات والتي يتم تحديدها بعد تنفيذ العمل .

ب / تقسيم العقود بصفة عامة "غير الأسعار"

1/ عقود المنافسة Competitive contract

هو العقد الذي تم التوصل إليه عن طريق تنافس مجموعة عروض لمواصفات معينة .

2/ عقود التفاوض Negotiated contract

هي العقود التي تتم عن طريق التفاوض بين الشركة أو الجهة الطالبة للتعاقد مع الجهة المتعاقدة والتي تم اختيارها من قبل الشركة وتتم عادة في حالة عدم التوصل لمواصفات دقيقة أو في حالة التعاقد المتخصص ، و تستخدم عادة عقود التكلفة المضافة في هذا النوع .

3/ العقود المتكاملة أو المجموعة Package contract

هذا النوع من العقود يكون فيه أكثر من عقد واحد أو عدد عقود ممكن أن يمثل كل منها عقداً منفرداً مثل تصميم وتنفيذ وحدة معالجة مياه أو مثل توريد وتركيب غلاية أو توريد وصيانة أجهزة لمستشفى ... إلخ.

4/ عقود تسليم مفتاح Turnkey contract

هو عبارة عن عقد متكامل (من النوع السابق) ولكنه يحتوى على كافة الأنشطة سواء المدنية أو الميكانيكية أو الكهربائية لتنفيذ مشروع رئيسي ويتم التعاقد في هذه الحالة مع متعاقد رئيسي يقوم بدوره بالتعاقد من الباطن مع مقاولين آخرين لتنفيذ المشروع .

5/ عقود الاستمرارية Continuation contract

هو العقد الذى يتم بين الشركة وبين أحد المتعاقدين بالفعل وذلك لعمل عقد آخر لتنفيذ أعمال أخرى على نفس الأسس والمعدلات المستخدمة في العقد الأول وذلك نتيجة لمعرفة الطرفين بعضهما البعض ورضاها عن التعامل معاً .

6 / العقود المتوالية Serial contract

هو التعاقد على تنفيذ عدة وحدات تبدأ بتنفيذ الوحدة الأولى ثم تأتى الوحدات الباقية فيما بعد.

7/ العقود الجارية Running contract

هو عقد توريد بضائع أو تقديم خدمات على فترات محددة من وقت لآخر حسب طلب العميل وعادة تكون مدة العقد من سنة إلى سنتين وعادة يحدد سعر الوحدة حسب حجم الطلب الكلى أو تحديد حد أدنى للكمية المطلوبة خلال السنة أو مدة العقد ويمكن أن يكون العقد ذو سعر ثابت أو سعر متغير .

8/ عقود الخدمات Service contract

عقود تختص بتقديم خدمات فقط دون توريد معدات أو بضائع مثل عقود لعمل الرسومات والتصميمات الهندسية ، عقود للأبحاث والإستثمارات ، عقود للصيانة وغيرها .(عجبان ، 2013)

2-2 المبحث الثاني - عقود البناء والتشغيل وتحويل الملكية :

2-2-1 مفهوم عقود البناء والتشغيل وتحويل الملكية :

ساهم نمو وإزدياد حاجة المواطنين إلى المرافق العامة وتكلفتها العالية في اكتساب عقد البناء والتشغيل وتحويل الملكية أهمية كبيرة حيث تأتي من أنها تكفل للدولة تقديم الخدمات العامة ، وفقا لخططها التنموية دون التقيد بقدرتها المالية وموازنتها العامة خاصة في ظل عجز ميزانيات الدول ، وبخاصة النامية منها عن تحمل تكلفة المشروعات التي تنجزها عقود البناء والتشغيل وتحويل الملكية حيث يتولى القطاع الخاص مسئولية توفير التمويل اللازم لتصميم وبناء وتشغيل وصيانة المرافق العامة التي تحتاج الى تمويل ضخم ونفقات مرتفعة ، مما يساعد الدول على فتح آفاق جديدة لتوجيه مواردها الى مشروعات قد لا يقبل عليها القطاع الخاص ، وبأسعار تتناسب مع برامجها وخططها التنموية .

وعن طريق نظام عقود البناء والتشغيل وتحويل الملكية يتحمل القطاع الخاص بمفرده مخاطر تمويل المشاريع وتنفيذها في الاطار الزمني المتفق عليه ، بحيث يقتصر دور الدولة على تحديد مستويات الجودة المطلوبة والرقابة والاشراف ، فعقد البناء والتشغيل وتحويل الملكية يبرم بين الدولة وهيئة خاصة هي شركة المشروع كشخص من أشخاص القانون الخاص يتم بموجبه تفويض إقامة مرافق أو منشآت عامة وتشغيلها خلال المدة الزمنية المحددة المتفق عليها في العقد ، والذي يتم من خلاله تمويل إنشاء المشروع عن طريق الامكانيات المادية الخاصة بشركة المشروع أيا كان مصدر هذا التمويل . فقد يكون من خلال القروض التي تبرمها الشركة مع مصادر التمويل والتشغيل وتحويل الملكية .

لا يعتبر التعاقد بنظام البوت من الأنظمة في الداخل أو الخارج في حين أن مصادر التمويل في مرحلة التشغيل . فإنها تعتمد بشكل رئيسي على الإيرادات التشغيلية للمشروع والتي يفترض أن تغطي النفقات التشغيلية وتحقيق الأرباح . (الطراونة 2014)

2-2-2 نشأة وتطور عقود البناء والتشغيل وتحويل الملكية :

لا يعتبر التعاقد بنظام البوت من الأنظمة الحديثة بل ترجع بوادره إلى منتصف القرن التاسع عشر وهو معروف منذ ما يزيد على القرن من الزمان حيث نجد أن فرنسا كانت سباقة في هذا المجال عندما ابتكرت عقود امتياز المرافق العامة التي تعد تطبيق من تطبيقات عقود البوت حيث منحت فرنسا امتيازاً الى (بيريه اخوان) عام 1872م لتوزيع المياه في باريس في حين يعتقد بعض الكتاب في الولايات المتحدة الأمريكية ان مشروع قناة السويس في مصر أول مشروع يقام بنظام البناء والتشغيل وتحويل الملكية في العالم حيث منحت مصر سنة 1854م السيد فرديناند دوليسبس حق امتياز حفر قناة السويس لمدة تسعة وتسعين عاماً وهو أول مشروع قريب من نظام البوت قبل ان يقر المشرع المصري هذا النظام بنص تشريعي مع العلم أن هذا العقد لم يستمر وانتهى بقرار تأميم القناة صدر عن الرئيس جمال عبدالناصر عام 1956 قبل نهاية العقد ب 17 عام . (الطراونة ، 2014)

ويرى جانب من الفقهاء أن المرجع التاريخي لاستعمال عقود البناء والتشغيل وتحويل الملكية يرجع الى عهد رئيس الوزراء التركي الراحل (تورجوت أوزال) حيث كشف عن هذا النوع من العقود عند اجتماعه بمجموعة من رجال الاعمال واصحاب الشركات والمستثمرين من القطاع الخاص عندما كان ينادى بخصخصة شركات القطاع العام وإقامة المشاريع الضخمة على أساس نظام عقود البوت وقد سارت تركيا على أساس هذا النظام في بداية الثمانينات بعد نجاح رئيس وزرائها في الإنتخابات . (الظفيري ، 2011) .

ومع بداية منتصف عقد الثمانينات من القرن الماضي بدأ نظام التعاقد عن طريق عقد البناء والتشغيل وتحويل الملكية ينتشر في العديد من الدول النامية والمتقدمة على حد سواء ، وذلك مع أنتشار ربح

الخصخصة ، والسعي نحو إعطاء القطاع الخاص دورا كبيرا في عملية التنمية إلا ان لجوء الدول الى اقامة مشاريع البنية الاساسية بالاعتماد على تمويل القطاع الخاص معروف منذ القدم وربما يعود الى الدولة الرومانية حيث كانت مشاريع الطرق والجسور في تلك الحقبة تمول من القطاع الخاص ثم يقوم الممولون بتحصيل ما دفعوه من المنتفعين بخدمات تلك المشاريع ، ولقد نشأ هذا النظام ايضا في الولايات المتحدة الامريكية مع الثورة الصناعية عندما تم التحول من النشاط التجاري الى النشاط الصناعي ، وانتقل منها الى العديد من الدول الاوربية وبالأخص المملكة المتحدة التي لعب رجال الاعمال دورا هاما في انتشار مشاريع البنية الاساسية التي دعمت الازدهار الاقتصادي آنذاك . (الطراونة ، 2014)

2-2-3 تعريف عقود البناء والتشغيل وتحويل الملكية :-

إصطلاح ال (BOT) وهو اختصار لثلاثة كلمات في اللغة الانجليزية هي :

Build وهي تعنى البناء: انجاز هذه المهمة يقع على عاتق المستثمر من القطاع الخاص الذي يسمى في

إطار عقد البوت بشركة المشروع.

Operate وهي تعنى التشغيل: إذ تتولى شركة المشروع وبعد انتهاء مرحلة بناء المرفق وتشييده وإدارته

واستغلاله، وغالبا ما يجري الاتفاق مع مقاولات متخصصة لغرض بناء المرفق.

Transfer وهي تعنى التحويل أو نقل الملكية: وفي هذه الناحية يتشابه عقد البوت مع عقد تفويض المرافق

العامه من جهة، ويتميز بها عن الخصخصة ، إذ أنه بانتهاء مدة العقد تلتزم شركة المشروع بإعادة المرفق

إلى الجهة الإدارية المتعاقدة من دون مقابل وبحالة جيدة.

وتستخدم هذه الكلمات سواء بالعربية أو الانجليزية من المرادفات للدلالة على نوع هذه العقود .

لذا فان اغلب التعريفات تدور حول هذا المضمون :

فقد عرف جانب من الفقه القانوني المصري عقود البناء والتشغيل وتحويل الملكية :

بانها تلك المشروعات التي تعهد بها الحكومة الى إحدى الشركات وطنية كانت ام اجنبية سواء كانت شركة من شركات القطاع العام أو القطاع الخاص وتسمى شركة المشروع وذلك لإنشاء مرفق عام وتشغيله لحسابها مدة من الزمن ثم تحول ملكيته الى الدولة ، وقد ورد تعريف لعقد البناء والتشغيل وتحويل الملكية من قبل بعض المنظمات واللجان التابعة للأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) United Nations Industrial Development Organization على انه اتفاق تعاقدى تتولى بموجبه هيئة خاصة بإنشاء احدى المرافق العامة الأساسية في الدولة بما في ذلك عملية التصميم والتمويل والقيام بأعمال التشغيل والصيانة تتولى الهيئة الخاصة ادارة وتشغيل المرفق خلال فترة زمنية محددة يسمح لها فيها بفرض رسوم مناسبة على المستفيدين من خدمات المرفق وأية رسوم أخرى شرط الا تتجاوز ما هو منصوص عليه في العقد المبرم وذلك لتمكين الهيئة من استرجاع الاموال التي استثمرتها ومصاريف التشغيل والصيانة ، بالإضافة الى عائد مناسب على الاستثمار . وفى نهاية العقد تقوم الهيئة الخاصة بإعادة المشروع إلى الدولة أو الى هيئة خاصة جديدة بالاستناد الى عقد جديد . (المبروك ، 2018)

وقد أوردت لجنة الامم المتحدة للقانون التجاري الدولي (The United Nations Commissions on International Trade Law) تعريفًا لعقد البناء والتشغيل وتحويل الملكية على أنه (شكل من اشكال تمويل المشاريع للقانون تمنح بمقتضاه حكومة ما مجموعة من المستثمرين يشار اليهم بالاتحاد المالي للمشروع امتيازًا لتطوير وتشغيل وادارة مشروع معين واستغلاله تجاريا . وتتولى الشركة أو الاتحاد المالي للمشروع خلال مدة العقد اقامة المشروع وتشغيل الامتياز الممنوح بالاستناد الى الاتفاق المبرم بين الحكومة وصاحب الامتياز . ولعل مثل هذا التحليل هو الذي دعا البعض إلى وضع تعريف لعقود البوت، يكون أكثر دقة وانضباطية من حيث المفهوم، حيث عرف عقد البوت بأنه “عقد يبرم بين الدولة أو إحدى

الجهات الإدارية التابعة لها وطرف خاص أجنبي عادة ما يتخذ شكل الشركة، تطلق عليها شركة المشروع بغرض تشييد إحدى المرافق العامة ذات الطبيعة الاقتصادية، على حساب تلك الشركة وقيامها مقابل ذلك باستغلال المرفق والحصول على عائد هذا الاستغلال طوال مدة التعاقد، وفي نهاية تلك المدة تلتزم بتسليم المرفق إلى الجهة الإدارية المتعاقدة دون أي مقابل وخالياً من كافة الأعباء وبحالة جيدة. (المبروك ، 2018)

ويذهب البعض في معرض تعليقه على هذا التعريف بأنه ابتعد عن الترجمة الحرفية لمصطلح (BOT) حيث استبدل كلمة (البناء) بكلمة تشييد واستبدل كلمة (التشغيل) بكلمة الاستغلال وكذلك استبدل كلمة (تحويل الملكية) بكلمة التسليم، لتصبح التسمية السليمة وفقاً لهذا الرأي من الفقه، هي عقود التشييد والاستغلال والتسليم حيث ان استخدام مصطلح تشييد تعد أوسع وأشمل للتعبير على المفهوم الحقيقي لعقود البوت، لأن شركة المشروع لا تقوم بعملية البناء والإنشاء فقط وإنما قد تقوم بوضع الدراسات والتصاميم، ومن ثم تبدأ في عملية البناء كما أن شركة المشروع تقوم بتجهيز المبنى بالأجهزة والمعدات اللازمة لاستغلاله، مما يعني أن استخدام كلمة تشييد تفي بكافة هذه الأعمال هذا ويعتبر استخدام مصطلح الاستغلال أوسع مفهوماً من استخدام مصطلح التشغيل، حيث أن شركة المشروع بعد استكمالها لعملية التشييد إنما تقوم باستغلال المشروع بكافة الطرق الممكنة والمتاحة من أجل تحصيل الربح وهذا العمل ليس مجرد عملية تشغيل للمشروع فحسب وإنما تشمل كافة أنواع الاستغلال المتاحة ، هذا ويعتبر استخدام مصطلح التسليم أوسع مفهوماً وتعبيراً عن واقع الحال في عقود البوت من استخدام اصطلاح نقل الملكية الذي لا يعبر عن حقيقة وآلية نظام البوت المعمول به في كافة دول العالم، حيث أن شركة المشروع لا تمتلك الأرض المقام عليها المشروع وإنما تحوزها بقصد استغلالها والانتفاع بها لمدة من الزمن طالت أو قصرت يحددها عقد الامتياز، و بانتهاء هذه المدة تقوم شركة المشروع بتسليم ما في حوزتها وهو المشروع إلى الدولة حيث أن واقع الحال في عقود البوت لا يجعل شركة المشروع مالكة له . (المبروك 2018)

من خلال التعريفات السابقة لعقد البناء والتشغيل وتحويل الملكية ، يستخلص التعريف الآتي :

هو علاقة عقدية تبرم بين الدولة وجهة من جهات القطاع الخاص تسمى راعي المشروع ، ويكون محلها تشييد مشروع (بنية أساسية غالباً) وإدارته لفترة محددة ، وذلك على حساب راعي المشروع ونفقاته ، ودون أن تتكبد الحكومة أية نفقات مقابل الحصول على عائدات هذا المشروع طوال مدة العقد ، وبما يمكنه من استعادة التكاليف التي أنفقتها من رأس ماله الخاص وسداد القروض وتوزيع الأرباح على المساهمين ، وعلى أن يقوم راعي المشروع مع نهاية مدة العقد بتسليم المشروع للحكومة بحال جيدة وصالحة للتسيير دون مقابل .

(نيشورى ، 2010م)

ويتضح من هذا التعريف ان هناك خصائص معينة لمشروعات ال BOT اهمها :

- 1- انها مشروعات بنية تحتية اعتادت الحكومة إقامتها وتشغيلها في الماضي .
- 2- تقوم الحكومة بمنح امتياز لشركة قطاع خاص كى تتولى عملية تمويل وانشاء وتشغيل المشروع لفترة معينة على ان تتقاضى مقابلا للخدمة التى تقدمها للجمهور خلال هذه الفترة.
- 3- تقوم شركات القطاع الخاص بنقل او تحويل الملكية الى حكومة الدولة المضيفة في نهاية فترة الامتياز ، ويتعين ان تكون فترة الامتياز من الطول بحيث تكفى لاسترداد راس المال المستثمر في المشروع وتحقيق معدل عائد معقول لشركة القطاع الخاص .

ويمكن القول بان اسلوب BOT يمكن الاستفادة منه في الدول المتقدمة والنامية على السواء ، فالدول المتقدمة وان كانت مشاريع البنية التحتية لديها مكتملة الا انها قد تحتاج الى تحديث وتطوير ، وتحصل على خدمات عامة أفضل ، والدول النامية تسعى جاهدة الى انجاز واكمال مشاريع البنية التحتية لديها وتنفيذ خططها التنموية وبرامج اصلاحها الاقتصادية ، ولذلك وجدت هذه الدول في هذا الاسلوب مصدر لتمويل هذه المشاريع التى كانت تواجه الكثير من المصاعب في تمويلها . (محمود -

العريبي -لايقة 2008)

ويعرف نظام البناء والتشغيل وتحويل الملكية BOT فى بعض المراجع الاجنبية على أنه :

"BOT is the terminology for a model or structure that uses private investment to undertake the infrastructure development that has historically been the preserve of the public sector"

نظام البناء والتشغيل وتحويل الملكية هو نموذج أو تركيب، من شأنه أن يوكل للاستثمار الخاص تطوير البنية التحتية التي كانت فى الماضى من شأن القطاع العام. ويركز التعريف على:

- 1- استخدام القطاع الخاص فى الاستثمار.
- 2- اختصاص نظام BOT بمشروعات البنية التحتية.
- 3- التأكيد على أن مهمة القيام بمشروعات البنية التحتية وتطويرها كانت تاريخيا للقطاع العام..

(د ناهد على حسن السيد)

2-2-4 آليات وصيغ التمويل :

يتم التمويل عادة وفق صيغتين ، الأولى هي التمويل دون حقا الرجوع .حيث يقتصر ضمان سداد الديون وفوائدها آلية على أصول المشروع من مباني وآلات ومعدات بالإضافة إلى العائد الناجم عن تشغيله .أما الصيغة فهي التمويل مع حق الرجوع المحدود، حيث يتمثل الضمان الذي تحصل عليه البنوك ومؤسسات التمويل ، بالإضافة إلى أصول المشروع، في كفالة شخصية أو عينية من المساهمين حتى مرحلة إتمام بناء المشروع وتشغيله وعندئذ تنتهي هذه الكفالة، و يصبح التمويل مرة أخرى بدون حق الرجوع وعادة ما يتم تمويل تلك المشروعات عن طريق قروض دولية تعرف بالقروض المشتركة، وذلك بسبب ضخامة التمويل المطلوب الذي قد يصل إلى مئات الملايين من الدولارات . وتتوقف الموافقة على التمويل على توافر مجموعة من العناصر في هذه المشروعات، أهمها:

- توافر دراسة جدوى اقتصادية ذات نتائج مقبولة تأخذ في الاعتبار أسوأ الاحتمالات، على ان تعد الدراسة بمعرفة البنك الممول.

- وجود خطة أو برنامج مالي واضح يبرر تكلفة المشروع ومصادر تمويله وكيفية السداد وحجم رأس المال المقدم من القائمين عليه.

- التأكد من توافر المواد اللازمة للتنفيذ وتكلفتها، وكذلك مصادر الطاقة اللازمة للتشغيل.

- وجود عدد مناسب من مستهلكي السلعة أو الخدمة.

- كفاءة وخبرة القائمين على تنفيذ المشروع وإدارته.

- استقرار المناخ السياسي والاقتصادي والقانوني في الدولة المضيفة، وضرورة توافر جميع

الموافقات والتراخيص اللازمة للمشروع.

- ضمان مخاطر سعر الصرف وان يكون العائد المتوقع من المشروع كافياً ومضموناً.

- توافر إمكانية التأمين على أصول المشروع وضمان إعطاء الأولوية للمقرضين في السداد من عائدات

المشروع، وكذلك ضمان عدم انسحاب المشاركين في المشروع وجدارتهم الائتمانية،

وضمان عدم الرهن للغير دون الرجوع للمقرضين مع الحفاظ على نسب مالية معينة مع توافر

المعلومات المالية الدورية . (البشيشي ، 2004)

2-2-5 أهداف اللجوء إلى عقود التشييد والتشغيل وتحويل الملكية :

تلجأ الحكومات إلى هذه الوسيلة لبناء أو تحديث بنيتها الأساسية لتحقيق عدة أهداف من أهمها:

- تقديم خدمة عامة أساسية ، أو سد حاجة المواطن إلى الخدمات العامة .
- تخفيف العبء عن كاهل الدولة بإتاحة الفرصة للقطاع الخاص في المشاركة مع الحكومة في بناء المرافق الأساسية مما يساهم في توفير الموارد عن طريق توفير النفقات ، وحل مشكلة تمويل مشاريع البنية الأساسية ، حيث تحصل الحكومة بموجبه على مشروع جاهز دون أن تلجأ إلى الاقتراض أو زيادة

الإنفاق الحكومي وتحميل الموازنة مزيد من الأعباء وهو ما يسمح للدولة بتوجيه موارد الخزانة بشكل أكبر إلى القطاعات الاجتماعية التي ليس لها مردود اقتصادية أو أرباح مباشرة (قطاعي التعليم والصحة) .

- الحصول على التقنية الحديثة اللازمة لتشييد تلك المرافق والمشروعات ، والتي لا تتوفر محلياً ، بل ينقلها المستثمر الأجنبي المالك لتلك التقنية الحديثة والذي يتمتع بسابق الخبرة العالمية في تشييد وبناء مثل هذه المشروعات والمرافق .

- إن تمويل مشاريع البنية الأساسية عن طريق القطاع الخاص يلعب دوراً هاماً في توفير العملة الأجنبية التي تحتاجها الحكومة ، وذلك شريطة أن يكون التمويل في الجزء الأكبر منه بالعملة الأجنبية التي يتم توفيرها من خارج البلد المضيف .

- صورة من صور الاستثمار المباشر ، ولهذا السبب فإنها تؤدي إلى خلق فرص عمل جديدة ، بالإضافة إلى أن الإنشاء في مناطق نائية جديدة يؤدي إلى توسيع الرقعة السكنية ، وقد يؤدي إلى خلق قاعدة اقتصادية وتجارية هامة وهذا كله يعني في النهاية أن تنفيذ المشاريع بأسلوب عقود البناء والتشغيل والتحويل من شأنه أن يحقق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المنشودة .

- تجنب مساوئ الخصخصة ، حيث إن ملكية أصول المرافق المنفذة بنظام عقد البناء والتشغيل والتحويل لا تنتقل إلى القطاع الخاص ، بل تبقى مملوكة للدولة مما يفسر إعادتها للدولة مع نهاية مدة العقد .

- تعتبر آلية فعالة لتشجيع سوق المال ، وخلق أوراق مالية جديدة ، وذلك سواء عن طريق الاقتراض بواسطة آليات سوق المال ، في مرحلة التمويل الأولي للمشروع أو عن طريق التوسع الاستثماري الذي يتطلب زيادة رأس المال عن طريق طرح أسهم في سوق المال في البلد المضيف .

- وسيلة من وسائل توزيع المخاطر ، أي المخاطر التجارية المتعلقة بتشغيل المشروع والمرتبطة بالسوق إلى القطاع الخاص . (تيشوري ، 2010)

2-2-6 المشاريع القابلة للتنفيذ بأسلوب عقود البناء والتشغيل والتحويل :

تتعدد المجالات ولكن يلاحظ أن المشاريع التالية خصوصاً تتفد بالأسلوب المذكور :

- 1- الطرق السريعة الواصلة ما بين المناطق الاقتصادية والحضرية .
- 2- الجسور والمعابر .
- 3- الأنفاق .
- 4- إقامة منتجعات سياحية شاطئية .
- 5- مناجم المعادن والخامات المعدنية .
- 6- إقامة مجمعات صناعية أو مراكز تجارية للتسوق ، أو مجمعات سكنية متميزة
- 7- مشاريع الطاقة الكهربائية .
- 8- مشروعات إقامة الموانئ البحرية لخدمة حركة التجارة الخارجية .
- 9- مشروعات المطارات .
- 10- مشروعات الاتصالات التلفونية واللاسلكية وخطوط البرق وغيرها من وسائل الاتصال الحديثة ، وكذلك مشاريع إقامة المحطات الفضائية والأقمار الصناعية وشبكات ومحطات الهاتف النقال و...و...
- 11- مشروعات إقامة السدود وشبكات الري وخطوط نقل المياه أو شبكات توزيع المياه ومحطات تحلية وتنقية المياه ، و محطات معالجة مياه الصرف الصحي... الخ .
- 12- مشروعات الإذاعة والتلفزيون العادية والفضائية عبر الأقمار الصناعية ، ويضاف إلى ذلك إنشاء مدن الإعلام والأستوديوهات السينمائية والتصويرية .. وغيرها .

وعلى كل حال فإن نجاح المشاريع المنفذة نظام عقود البناء والتشغيل والتحويل محكوم بعاملين :

- 1- عنصر الوقت أو الزمن - الذي سيستغرقه إقامة المشروع وفترة العقد التي سيتم خلالها جني محصول العائد لسد التكاليف وتحقيق عائد مناسب .

2- عنصر المكان - وما يتوافر فيه من موارد وإمكانات حالية أو مستقبلية يمكن أن تظهر أو يتم إحداثها في هذا المكان . (تيشورى ، 2010)

2-2-7 المراحل التي تمر بها مشروعات البناء والتشغيل وتحويل الملكية :

تمر المشروعات الاستثمارية المقامة وفق هذا النظام في دول العالم المختلفة بالمراحل الآتية :

أ- مرحلة التخطيط والاعداد :

- تحديد المشروع المزمع انشاؤه ثم دراسة الجدوى الاقتصادية لإقامة المشروع .
- تحديد مواصفات المشروع وسعته أو طاقته الانتاجية وكذلك موقعه .
- يتم اختيار مصادر الخامات وتحديد اسواق تصريف السلع التي سوف ينتجها المشروع والعملاء المستهدفين بمنتجاته .
- اعداد المستندات المتعلقة بالمشروع والدعوة الى العروض الخاصة به ، ثم دعوة الشركات المتنافسة للتحضير لتقديم العروض ، ويستعين اطراف المشروع في هذه المرحلة بالعديد من الخبراء لتقديم الدراسات والاستشارات اللازمة للمشروع .
- يفوز بالعرض احد المستثمرين الذي يقدم افضل العروض .

ب - المرحلة التمهيديّة للتنفيذ :

تقوم الشركة التي اخذت على عاتقها تنفيذ المشروع بالتالي :

- البحث عن موارد لتمويل المشروع .
- ابرام مجموعة من العقود المرتبطة والمتكاملة منها :
- عقود مع المقاولين لإقامة منشآت المشروع .

- عقود مع الموردين لتوريد المواد الخام والتجهيزات اللازمة للمشروع .
- عقود نقل التكنولوجيا .
- إتفاقيات التأمين .
- إتفاقيات التشغيل والصيانة لتشغيل المشروع وصيانته .

ر- مرحلة التنفيذ الفعلي :

- يتم فيه قيام المقاولين والموردين بتنفيذ التزاماتهم واقامة وحدات المشروع ، وتركيب معداته والالات واعداده للاستغلال التجاري ، ويتم اجراء بعض الاختبارات على المشروع للتحقق من دقة التنفيذ ومراعاة المواصفات المطلوبة .
- تقوم شركة المشروع باستلام المشروع من القائمين على تنفيذه اذا تم وفقا للمواصفات المتفق عليها .
- من حق الدولة أو الحكومة ان تتابع عن طريق ممثليها تنفيذ المشروع واستلامه وفقا للمواصفات المتفق عليها عن طريق ممثليها في لجان الاستلام .

ز- مرحلة التشغيل والصيانة:

- القيام بأعمال الصيانة لمختلف عناصر المشروع .
- التأكد من تنفيذ اتفاقات نقل التكنولوجيا وتدريب العمالة المحلية وحسن تشغيل المشروع وصيانته .

س- مرحلة تحويل ملكية المشروع الى الدولة :

- تعتبر اخر مراحل المشروع ، وهي التي ينتهى فيها امتياز شركة المشروع .
- تتأكد الجهة المانحة الامتياز من ان المشروع بكافة اصوله بحالة جيدة من التشغيل .
- تقوم شركة المشروع بتحويل ملكية المشروع بكافة اصوله الى الحكومة .

- يصبح المشروع جزء من القطاع العام تديره الدولة بمعرفتها ولحسابها ، وقد تفضل الدولة تركه لشركة المشروع للاستمرار في تشغيله وصيانته سواء بالتمديد للامتياز أو منح امتياز جديد لها او لغيرها من المستثمرين . (محمود - العريبي - لايقه ، 2008)

8-2-2 الأطراف المشاركة في المشروع بنظام البناء والتشغيل وتحويل الملكية :

يشترك في نظام BOT عدة أطراف رئيسية وفرعية :

أ/ الاطراف الرئيسية :

1- الدولة (الحكومة المضيفة) :

تعد الدولة العنصر الأساسي في عقد ال (BOT) كونها تملك سلطة تحديد كيفية إدارة مرافقها

العامة، ولها تأثير كبير على تحديد بنود العقد، فهي تحرص على القيام ب :

- إعداد الاطار القانوني الذى يعمل المشروع في نطاقه.
- إعداد دراسة جدوى مبدئية للجوانب المختلفة للمشروع ، وطرح المشروع في مناقصة عامة .
- إبرام اتفاقية امتياز مع شركة المشروع مع توضيح كافة الحقوق والالتزامات لكل طرف .
- تعيين ممثل حكومي يراقب تنفيذ بنود العقد .
- قد يتطلب الأمر إبرام اتفاقية مع شركة المشروع لشراء منتجاته مثل محطات توليد الكهرباء.

2- شركة المشروع :

وهي الجهة صاحبة الامتياز، وهي الهيئة الخاصة التي تتولى تأمين الأصول المطلوبة لإقامة المشروع،

وتتكون عادة من شركة أو مجموعة شركات ذات قدرة مالية عالية تشكل فيما بينها اتحاد مالي، ويمكن أن

ينضم إلى الاتحاد شركة متخصصة في مجال الإدارة والتشغيل وتتكون هذه الاتحادات بفعل حاجة المشروع

إلى عدة اختصاصات في أكثر من مجال. وتقوم شركة المشروع بالمهام التالية :

- توقيع اتفاقية العقد مع الحكومة وهي التي تكون ملزمة بتنفيذ الالتزامات والضمانات المطلوبة من الحكومة، وهي المسؤولة عن تنفيذ المشروع وتشغيله أمام الحكومة ،كما تكون الجهة المستفيدة من الضمانات والامتيازات الممنوحة من الحكومة ، وقد تتضمن الإتفاقية مساهمة الحكومة في ملكية هذه الشركة وتقديم قروض لها ، وتقوم هذه الشركة بتسليم المشروع للحكومة بعد انقضاء فترة العقد بدون مقابل.

- الحصول على التمويل .

- تستطيع الشركات العالمية العاملة خارج بلادها الحصول على ضمانات لقروضها من وكالات تشجيع الصادرات في بلادها.

- تقوم شركة المشروع بتوقيع اتفاق الإنشاء مع مجموع المقاولين ، كما تقوم بالاتفاق مع الموردين على المعدات اللازمة للمشروع ولتجنب تأثير تقلب الأسعار على تكلفة البناء وتكلفة المعدات يكون الاتفاق على مبلغ ثابت للمعدات وعلى اتفاق تسليم المفتاح بالنسبة للإنشاء.

- تقوم شركة المشروع بالتعاقد مع شركة تشغيل وذلك لإدارة وصيانة المشروع وتحصيل رسوم الاستعمال أو ثمن السلعة أو الخدمة المقدمة.

- تقوم شركة المشروع بتغطية المخاطر المختلفة التي قد تتعرض لها .

ب/ أطراف فرعية :

توجد أطراف فرعية متعددة يمكنها التعامل مع المشروع إما من الباطن أو بصفة مستقلة مثل:

1- مقاول الأعمال الهندسية والبناء :

يتطلب المشروع المقام أنشطة معمارية معقدة ، وتوريد معدات ثقيلة . ولضمان تنفيذ المشروع في الوقت المحدد وبالتكلفة المتفق عليها أمام المساهمين والمقرضين ، يجب عليه ان يعتمد على شركات تتمتع بالثقة والكفاءة والخبرة العالية والقوة المالية وسبق لها تنفيذ مشاريع مماثلة .

2 - مؤسسات التمويل :

يساهم رعاة المشروع بنصيب كبير من التمويل ، بينما ياتي الجزء المتبقى من البنوك التجارية والمؤسسات المالية الدولية عن طريق اتفاقات الإقراض الثنائية .

3 - الخبراء الاستشاريون :

تلجأ شركة المشروع الى التعاقد مع (خبراء ماليين - مستشارين - قانونيين دوليين - مكاتب هندسية استشارية) وهؤلاء الخبراء لهم دور فعال في تلك المشروعات إذ أنهم يساعدون شركة المشروع كما يساعدون البلد المضيف في اعداد الشروط والمواصفات التعاقدية والتفاوض وتقييم التعاقدات والعروض .

4-موردو المعدات :

يعمل موردو المعدات كمقاولين من الباطن بالنسب للمقاول الرئيسي للأعمال الهندسية .

5- رعاة المشروع :

المقرضون والمساهمون في رأسمال شركة المشروع ويتلقون الفوائد والأرباح من شركة المشروع.

6-مؤسسات الضمان والتأمين :

- تقوم شركة التأمين بالتغطية التأمينية للمخاطر التي تتعرض لها مشروعات BOT .
- يتنوع هذا التأمين حسب نوع المخاطر التي تتعرض لها المشروعات .
- يتم ابرام هذه التأمينات في اسواق التأمين التجارية .

-بدأت بعض اسواق التأمين الخاصة بتغطية بعض المخاطر التي يمكن ان تتعرض لها مشروعات BOT كالمخاطر السياسية مثل (إلغاء العقد أو عجز الهيئات الحكومية عن التزاماته التعاقدية).

7- شركة التشغيل والصيانة :-

غالباً ما توقع الشركة القائمة بالمشروع عقداً مع مقاول من الباطن من أجل التشغيل والصيانة اللازمة للمشروع ويدخل هذا المقاول في المشروع في مرحلة مبكرة من المشروع لتنفيذ التوصيات خلال مرحلة التصميم لضمان ان الوحدة يتم تشغيلها بالكامل بأعلى كفاءة ممكنة .

8- المستخدمون :

- عامة المواطنين المستهدفين بمنتجات المشروع الذين يدفعون عائدات التشغيل .
 - يتلقون الخدمة إما مباشرة من شركة المشروع أو بطريقة غير مباشرة من الحكومة .
 - يكون الغرض الأساسي للمستخدمين النهائيين هو الاستفادة من المشروع .
- يتوقف نجاح المشروعات على تطوير الحكومات لاطار قانونى متكامل واعداد دراسة جدوى مبدئية للمشروع وابرام اتفاقيات واضحة بشأنه . (البشيشي ، 2004)

2-2-9 الاتفاقيات والعقود :

يشتمل نظام BOT على العديد من العقود ومن أهمها :

- عقد الامتياز
- عقد تسليم المشروع
- اتفاقيات الائتمان
- اتفاقية التشغيل والصيانة
- اتفاقية إمداد الطاقة
- عقود التأمين ضد المخاطر التالية :
 - مخاطر البناء
 - مخاطر التشغيل

- مخاطر التطوير
 - المخاطر التجارية
 - المخاطر السياسية
 - المخاطر الطبيعية
- (البشيشي ، 2004)

2-2-10 عناصر عقود البناء والتشغيل وتحويل الملكية :

أولا : الدولة (الحكومة المضيفة) (الإدارة):

وهي الجهة التي تقوم بإبرام عقد البناء والتشغيل وتحويل الملكية مع المستثمر و يغلب ان تكون هذه الجهة شخصا معنويا أو مرفقيا كالهيئات العامة وقد تكون شخصا معنويا عاما اقليميا كالولايات ويتوجب هنا العودة الى القانون الخاص بالجهة الادارية لغرض التأكد اذا كان قانونها يخولها الحق في ابرام عقود البناء والتشغيل وتحويل الملكية ، وانها صاحبة اختصاص في ابرام هذه العقود ، وهي مسالة هامة للمستثمر لضمان صحة عقد البناء والتشغيل وتحويل الملكية الذي تم ابرامه مع الادارة . وتعتبر الطرف الاول .

ثانيا : شركة المشروع :

وهو الطرف الثاني في عقد البناء والتشغيل وتحويل الملكية والذي يجب أن يكون شخصا من أشخاص القانون الخاص طبيعيا أو شخصا معنويا سواء كان شركة واحدة او تكتل او اتحاد بين مجموعة من الشركات التي تتحد بسبب ضخامة التمويل المطلوب ، وسواء كان هذا الشخص وطنيا ام اجنبيا مع ان الغالب في هذه العقود أن تكون الشركة أجنبية خاصة في الدول النامية ، فقد تتكون الشركة من مجموعة شركات ذات قدرة مالية عالية تشكل فيما بينها اتحاد مالي يسمى الكونسورتيوم ، وتتكون هذه الاتحادات بفعل حاجة المشروع الى عدة تخصصات في اكثر من مجال ، نظرا الى ان عقد البناء

والتشغيل وتحويل الملكية يتضمن عدة مراحل تبدأ بالتصميم والتشييد مروراً بالإدارة والتشغيل وصولاً إلى الصيانة والتدريب .

ثالثاً : المرفق العام (المشروع) :

يعتبره الدكتور سليمان الطماوي على أنه : مشروع يعمل باطراد وانتظام تحت اشراف الحكومة بقصد اداء خدمة عامة للجمهور مع خضوعه لنظام قانوني معين او هو كل مشروع تنشئة الدولة أو تشرف على ادارته ويعمل بانتظام واستمرار ويوفر خدمات أساسية للجمهور (الطراونة ، 2014).

2-2-11 تمييز عقد البناء والتشغيل والتحويل عن غيره من العقود : وينقسم إلى الآتي :

أ- تمييز عقد البناء والتشغيل والتحويل عن صور العقود المشابهة له :

هناك أنماط عقدية عديدة تتداخل مع عقد البناء والتشغيل والتحويل ، بل إن بعضها يتداخل مع هذا الأخير لدرجة أن التمييز يغدو بالغ الصعوبة .

1- عقد BOT وعقد BOOT

مصطلح BOOT هو اختصار لاصطلاح Build Ownership Operate Transfer والذي يعني البناء وملكية التعاقد للمشروع أثناء مدة العقد وحقه في تشغيله لحسابه طوال هذه المدة ، ثم نقل ملكيته إلى الدولة أو الجهة الإدارية المتعاقدة في نهاية المدة .

ومن الملاحظ إذن أن التقاطع بين عقدي BOT و BOOT إنما يتمثل فيما يلي :

1- التشييد يكون على عاتق المتعاقد في كلا العقدين ، ولا يقع طبعاً على عاتق الدولة .

2- التشغيل يكون على عاتق المتعاقد مع الدولة أيضاً في كلا العقدين ، ويتحملة بما يضمن سير المرفق المتصل بالعقد بانتظام وباضطراد .

3- كلا العقدين مقيدان بإطار زمني محدد وبعده تنتهي الرابطة العقدية ، وتؤول ملكية المشروع برمته مع كافة أصوله إلى الإدارة المتعاقدة .

لكن الاختلاف ما بين نظامي التعاقد يتمثل في أن المتعاقد يملك المرفق محل التعاقد طول مدة العقد ، مما يعني في هذه الحالة وجود خصخصة مؤقتة لهذا المرفق محل العقد ، وهذا النمط من العقود أي BOOT لا يتآلف مع المنظومة القانونية ، لأنه لا ينطوي على التنازل عن إدارة المرفق فحسب ، وإنما ينطوي أيضاً التنازل عن تنظيمه ، الأمر الذي يجب أن يبقى أساساً ضمن اختصاص السلطة الإدارية المتعاقدة وحدها ، وهو الأمر الذي يراعيه التعاقد بنظام BOT ، لأنه يُبقي سلطة تنظيم المرفق للجهة الإدارية المتعاقدة .

2- عقود BOT و عقود BOO.

مصطلح Ownership Operate Build يعني البناء وملكية الملتزم للمشروع أثناء مدة العقد ، وحقه في التشغيل طوال هذه المدة المذكورة ، وهذه العقود تبرم بين الإدارة والمستثمر أو مجموعة من المستثمرين بهدف إقامة المشروع وتأسيسه وتملكه بواسطة الشركة المتعاقدة والتي تتولى أيضاً الإشراف على التشغيل أثناء مدة العقد ولا ينتهي هذا النوع من المشروعات بتحويله إلى الملكية العامة مثل عقدي BOT و BOOT ، إنما بعد انتهاء مدة العقد يتم تجديده أو ينقضي العقد بسبب انتهاء العمر الافتراضي للمشروع أو قد تنتقل أصول المشروع إلى الدولة ، ولكن ليس بلا مقابل كما هو الحال في عقد BOT وإنما مقابل تعويض الملاك عن حصص الملكية بعد تقييم كامل المشروع ، حيث يحق للإدارة المتعاقدة بعد ذلك التعاقد مع آخرين على إدارة المشروع ذاته .

3- عقود BOT و عقود BLT

اصطلاح BLT هو اختصار لثلاث كلمات انكليزية هي Build Lease Transfer أي التشييد ثم استئجار المشروع من الإدارة المتعاقدة ثم إعادة حيازته للدولة ، ففي هذا النوع من العقود تتيح الحكومة الفرصة للمستثمر لبناء المشروع أو المرفق العام ، وتأجير المشروع له لمدة زمنية معينة يحددها العقد على أن تؤول ملكية المشروع مع نهاية العقد إلى الدولة مع أحقية المستثمر في الحصول على إيرادات المشروع خلال استئجاره وتشغيله له ، على أن يسدد القيمة الإيجارية المنفق عليها بين الطرفين خلال مدة العقد .

4- عقود BOT و عقود DBFO

وهذا الاصطلاح الأخير إنما هو اختصار لأربعة كلمات إنكليزية Design Build Finance Operate وطبقاً لهذا النوع الأخير من العقود تتفق الإدارة مع المستثمر على إقامة مشروع بنية أساسية وفقاً للشروط الفنية والتصميمات التي تضعها الحكومة بواسطة أجهزتها الاستشارية ويتولى المتعاقد الإنفاق على إقامة المشروع وتأسيسه كما يقوم بالبحث عن مصادر تمويل المشروع وفقاً للضوابط التي تضعها له الحكومة وتحت إشرافها ، ولا تنتقل ملكية المشروع إلى الحكومة بعد انتهاء مدة العقد ، حيث إن الحكومة تحصل على مقابل الأرض وعلى قيمة محددة أو نسبة من الإيرادات مقابل منح المشروع ويحق للحكومة تجديد العقد أو منح تشغيل المشروع لمستثمر آخر بشروط أفضل مع دفع التعويض المناسب للمستثمر مالك المشروع .

5- عقود BOT وعقود MOOT

هذا النوع الأخير من العقود هو اختصار لأربع كلمات انكليزية Modernize Own Operate Transfer ويقصد بهذا النوع من العقود أن يتعهد المستثمر بتحديث أحد المرافق العامة أو أحد مشروعات البنية الأساسية و تطويره لتكنولوجيا المشروع وفقاً لأحدث المستويات العالمية ويصبح مالكا للمشروع ويتولى تشغيله خلال فترة العقد ، ثم يتنازل عن ملكيته للحكومة في نهاية هذا العقد دون مقابل ، وبطبيعة الحال يحصل المستثمر على إيرادات تشغيل المشروع طوال فترة العقد .

ويلاحظ أن وجه الالتقاء بين عقدي BOT و MOOT أن كلاهما يتضمنان التشغيل وتحويل الملكية للدولة بعد نهاية مدة العقد ، في حين يفترقان في نقطة جوهرية وهي أن المشروع في عقد BOT لا يكون موجوداً قبل التعاقد ، إنما يقوم المتعاقد (شركة المشروع) بإنشائه أما في عقود MOOT فإن المشروع يكون موجوداً قبل التعاقد، ولكن يحتاج إلى تحديث وتطوير وإعادة تأهيل وفقاً للمعطيات التكنولوجية الحديثة . (تيشوري ، 2010)

ب- تمييز عقد البناء والتشغيل والتحويل عن العقود الأخرى :

1- تمييز عقد BOT عن عقد الأشغال العامة :

عقد الأشغال العامة يبرم بين الدولة وأحد أشخاص القطاع الخاص أو العام في سبيل القيام ببناء أو ترميم أو صيانة أو هدم عقارات لحساب الإدارة العامة المتعاقدة ويقصد تحقيق منفعة عامة ، مقابل نظير مالي متفق عليه، ووفقاً للشروط الواردة في العقد، وبالتالي، فإن العقد يكون عقد أشغال عامة إذا توافرت العناصر التالية :

أ- أن يكون موضوع العقد متصلاً بعقار .

ب- يجب أن يتم العمل لحساب شخص معنوي عام.

ج- يجب أن يكون الغرض من الأشغال موضوع العقد تحقيق نفع عام

ومن خلال استعراض ما هي عقود الأشغال العامة يمكن القول أن عقد الأشغال العامة يتفق مع عقد BOT في أن موضوع كلا العقدين في النهاية هو تحقيق أعمال إنشائية الغرض منها تحقيق النفع العام ، أي أن كلا العقدين يهدفان إلى تنفيذ أعمال تنصب على عقارات في سبيل تحقيق المنفعة العامة .

ولكن وجه الافتراق ما بين العقدين يتجلى من خلال ما يلي :

أ- إن تمويل عقد الأشغال يتم من الموازنة العامة مباشرة ، أما تمويل تنفيذ الإنشاءات في عقود BOT، فيتم من قبل المتعاقد ذاته ووفقاً لآليات التمويل الذاتي .

ب- وطالما كان تمويل عقد الأشغال يتم من الموازنة العامة مباشرة ، فإن تشغيل الإنشاءات المنفذة وفقاً للعقد لا يتم من قبل المتعاقد ذاته ، إنما من جانب الإدارة ذاتها ، وذلك بعد الانتهاء من التنفيذ ، وتسليم المشروع وفقاً للأصول المتبعة لذلك .

2- تمييز عقد BOT عن عقد تقديم المعونة :

عقد تقديم المعونة هو عقد يلتزم أحد أشخاص القانون الخاص أو العام بموجبه بالمساهمة نقداً أو عيناً في نفقات مرفق عام أو أشغال عامة .

وفي الحقيقة أننا نجد في هذا النموذج من العقود الطابع الرضائي القائم على الإيجاب والقبول البسيطين ، حيث يوجد التزام انفرادي من جانب الموجب ، يتبعه قرار الإدارة بقبول الإيجاب ، وهما اللذان يؤديان إلى ولادة العقد وفي هذه الحالة لا يشترط القبول الصريح من قبل الإدارة ، بل يكفي القبول الضمني ليتم العقد .

ومن خلال استعراض ماهية عقد تقديم المعونة يمكن القول أن هذا العقد يمثل تصرفاً قانونياً متلازماً في كثير من الحالات مع تصرف قانوني آخر هو عقد الأشغال العامة ، من حيث مساهمة المعونة التي تشكل محل العقد الأول في تمويل الأعمال التي تشكل محل العقد الثاني.

ويختلف عقد تقديم المعونة عن عقد BOT في أن الأعمال التي تكون محلاً للعقد الأول إنما تنفذ بشكل تبرعي أي دون مقابل ، أما تنفيذ الأعمال التي تشكل محلاً لعقد BOT فيتم بمقابل يتمثل في عوائد تشغيل الإنشاءات محل العقد . (عبد الرحمن ، 2010)

3- تمييز عقد البناء والتشغيل وتحويل الملكية عن عقد الخصخصة :

وعقد الخصخصة عقد إداري تبرمه الدولة مع شخص من القطاع الخاص يتم بموجبه بيع مشروع تملكه الدولة، وذلك من خلال تحويل ملكية المشروع إلى أحد الأشخاص سواء بصورة كلية أو جزئية ، فإذا ما كان نقل الملكية قد تم بصورة جزئية ، فإن الإدارة أو الدولة تبقى مساهما في رأس مال المشروع، وشريكا فيه لكن إدارتها لهذا المشروع تكون مقيدة بنسبة ما تملكه، أما إذا كان تحويل ملكية المشروع قد تم بصورة كلية إلى الطرف الآخر انتهت علاقة الإدارة بهذا المشروع نهائياً .

وبذلك فإن عقد الخصخصة يختلف عن عقد البناء والتشغيل وتحويل الملكية الذي يقوم على أساس إنشاء مرفق عام، وإدارته مدة زمنية محددة بواسطة المستثمر على التفصيل السابق ذكره.

وفي هذا السياق يرى الباحث أن عقد البناء والتشغيل وتحويل الملكية على الرغم من أنه يتشابه مع غيره من العقود في نواحي عدة، إلا أنه يختلف في العديد من الأوجه، فعقد البناء والتشغيل وتحويل الملكية يقوم ابتداءً على أساس إقامة وإنشاء المشروع، وتملكه وتشغيله لمدة من الزمن، في حين أنه هناك عقود تبرمها الإدارة مع المستثمر بإنشاء أو صيانة مرفق عام دون تمكين هذا المستثمر من تملك

المشروع او تشغيله، كما هو الحال في عقد الاشغال العامة، كما أن قد تتشابه مع بعض العقود من حيث الزمن، إذ انهما يشتركان في أن عقود ال (BOT) العقد يبرم لمدة زمنية معلومة، مثل حق الانتفاع مع العلم ان المنتفع في حق الانتفاع لا يملك السماح للجمهور الانتفاع بالعين، بخلاف عقد البناء والتشغيل ونقل الملكية الذي ينصب على مرفق عام يقدم خدماته لكافة المنتفعين.(الطراونة ، 2014)

2-2-12 مميزات عقود البناء والتشغيل وتحويل الملكية :

من ابرز هذه المزايا والسمات التي يتصف بها :

- 1- التخفيف من العبء على الموازنة العامة والموارد الحكومية المحدودة .
- 2- الاستفادة من خبرات القطاع الخاص في اقامة المرافق وتقديم الخدمات.
- 3- زيادة فرصة التنمية الاقتصادية ونقل التكنولوجيا .
- 4- تزداد اهمية هذه العقود وتتعاظم اذا كانت شركة المشروع مستثمرا اجنبيا الامر الذي يعنى ادخال استثمارات جديدة وتمويل خارجي وما يتبع ذلك من تتحسن في ميزان المدفوعات ، وخفض العجز في الموازنة العامة وتعزيز حصيلة الدولة في العملة الاجنبية .
- 5- اتاحة الفرصة لاقامة مشروعات جديدة اذ تهدف هذه العقود الى اقامة مشاريع ومرافق جديدة مما يسهم في اتاحة العديد من فرص العمل وخفض نسبة البطالة .
- 6- زيادة فرصة التنمية الاقتصادية ونقل التكنولوجيا .
- 7- الحفاظ على أملاك الدولة لان الملكية في المشروع لا تنتقل بشكل نهائى الى القطاع الخاص بل تنتقل الى ملكية الدولة في نهاية مدة العقد .
- 8- تجنب الاقتراض من الخارج.
- 9- تحميل مخاطر التنفيذ على منفذى المشروعات.(الشيمى ، 2009)

2-2-13 عيوب عقود البناء والتشغيل وتحويل الملكية :

بالرغم من المزايا العديدة التي تتمتع بها الا ان لهذه العقود العديد من العيوب منها :

1- الدخول في علاقات تعاقدية متشابكة متعددة مما يتطلب انفاق مبالغ مالية كبيرة من اجل الاعداد

والتحضير لمستندات التعاقد ، وتدريب ممثلين وفنيين واستشاريين وقانونيين وهو ما يستنزف اموالا

طائلة بالنسبة للأجهزة الحكومية .

2- في كثير من الاحيان ما يلجا المستثمر (شركة المشروع) سواء كان وطنيا ام اجنبيا الى السوق

المحلى من اجل الحصول على التمويل اللازم لإقامة المشروع بدلا من تحويل هذه الاموال من

الخارج ، مما يرفع الطلب على العملات الاجنبية ، واحداث الضغط على السيولة المتاحة في السوق

الداخلي ، الامر الذى ينعكس سلبا على العملة الوطنية ويؤدى الى انخفاض قيمتها .

3- ارتباط عقود البناء والتشغيل وتحويل الملكية بالاحتكار .

4- مغالاة المستثمرين في تقدير التكاليف الاستثمارية للمشروعات والهدف من ذلك فرض أسعار عالية

على مستخدمي المشروعات بعد الانتهاء منها .

5- ان بعض المستثمرين تحت شعار عدم التدخل يجمعون عن الالتزام بحقوق العمال من تأمينات

وضمان وتأمين صحى.

6- طول مدة العقد وما ينتج عنه من تقييد لأجيال متعاقبة يتوجب عليها الالتزام بنتائج العقد.

7- قد يصعب في الكثير من الأحيان تحقيق الميزات التي يهدف عقد البناء والتشغيل وتحويل الملكية

إلى تحقيقها نتيجة لزيادة أعباء الاستيراد من الخارج، وقيام المستثمر بتحويل ونقل الأرباح إلى

الخارج، وما يترتب على ذلك من التأثير على مقدار السيولة في السوق المحلي. يضاف إلى ذلك

شراء الدولة للإنتاج، وارتفاع كلفة المشروعات، فقد تلتزم الدولة بموجب العقد بشراء المنتج ومع طول

مدة العقد، وما قد يرافقها من تبدل بالأسعار نحو الارتفاع، فإن الدولة تكون ملزمة بالدفع على أساس

الأسعار الجديدة، الأمر الذي يؤدي إلى تحملها مبالغ تتزايد باستمرار خاصة إذا ما كانت شركة المشروع تقوم بتحويل أرباحها إلى الخارج، دون أن تستثمر أي جزء من هذه الأرباح داخل الدولة .

8- إلزام جمهور المنتفعين بتكاليف إضافية، وذلك بسبب طول مدة العقد يلتزمون خلالها بدفع الرسوم مهما تغيرت أو ارتفعت قيمتها مقابل الخدمة التي يتلقونها . (الطراونة ، 2014)

2-2-14 الممارسات الخاطئة عند تطبيق نظام البناء والتشغيل وتحويل الملكية :

أظهرت التجارب العملية بعض الممارسات الخاطئة التي تحول دون تحقيق الاستفادة القصوى وأهمها:

-التوسع في الإعفاءات والحوافز الحكومية مثل الإعانات والقروض بأسعار فائدة منخفضة، والإعفاءات الضريبية، ومنح الأراضي المجانية ، يتناقض مع مبدأ حرية السوق يسهم في زيادة الفساد والهدر عند استخدام الموارد العامة .

- طلب المستثمرون الأجانب مساهمة الحكومة بنسبة لا تتجاوز 25% وذلك لضمان حمايتها للمشروع، وحرمانها بالوقت نفسه من التحكم فيه . مما يؤدي إلى عدم تحقيق الهدف الأساسي لهذا النظام وهو تخفيف الضغط على الميزانية العامة .

- عدم وضوح القوانين فيما يتعلق بإلزام المستثمر بصيانة المشروع واستبدال الأصول المتقادمة خاصة في السنوات الأخيرة من مدة العقد أو بتكوين احتياطي من إيرادات المشروع لاستخدامه في عمليات التجديد والصيانة بعد انقضاء مدة العقد .

- مخالفة المستثمر الأجنبي للمواصفات المعيارية الفنية في عملية إنشاء المشروع مما يؤدي إلى عدم صلاحيته للتشغيل عند تسلم الحكومة له في نهاية فترة العقد .

- إغفال القوانين إعطاء الدولة صلاحية التعديل أو التدخل في الأسعار في حال أدى ارتفاع الأسعار تؤدي إلى زيادة معاناة المواطنين أو حرمانهم من الاستفادة من خدمات المشروع .

- إغفال العقود إشراك المؤسسات والكوادر الوطنية في التصميم و التنفيذ والإشراف والتشغيل لإيجاد كوادر وطنية قادرة على القيادة والإبتكار وضمان توطين وتطوير التكنولوجيا في المستقبل .

- ارتفاع نسبة التمويل من البنوك المحلية مما يؤدي إلى استنزاف جزء لا يستهان به من السيولة المحلية بالعملات الصعبة . (البشيشي ، 2004)

2-2-15 الضوابط المستقاة من تجارب الدول :

ومن أهمها من التجارب العالمية ما يلي :

• العمالة الوطنية :

يتم إلزام شركة المشروع بتدريب العناصر المحلية التي سوف تتولى تشغيل وصيانة المشروع .

• الجهة الرقابية :

يعتبر حق الجهة مانحة الالتزام في الرقابة على إعداد المرفق و إدارته بمثابة حق أصيل لها تستمده من طبيعة المرفق العام، ولا يجوز حرمانها من هذا الحق .

• الهيكل الإداري :

من المناهج الناجحة في إدارة مشروعات BOT منهج أو نظام النافذة الواحدة، الذي يتم بموجبه حصر تعامل شركة المشروع مع مكتب حكومي واحد للحصول على كافة الموافقات والتصاريح اللازمة لتشبيد وتشغيل المشروع. بالإضافة إلى ذلك يقوم هذا المكتب بعملية اتخاذ القرارات اللازمة لتسهيل عمل شركة المشروع وإزالة العوائق من أمامها.

• القانون الخاص بالنظام :

لا بد من وجود قانون خاص بنظام BOT إذا استقر الأمر على إتباعه.

• التسعير :

ويكون للجهة الرقابية حق التدخل في التسعير سواء بالزيادة أو بالنقصان، وكذلك الحق في الرقابة على جودة الخدمة وفقاً للمعايير المعلنة التي تحددها.

• دراسات الجدوى القومية :

تعتبر دراسات الجدوى الدقيقة عاملاً حاسماً في نجاح أي مشروع لتحقيق الفائدة المرجوة منه.

• نقل التكنولوجيا :

يمثل نقل التكنولوجيا أحد أهداف مشروعات BOT ما يستوجب التنبيه لهذه المسألة عند إعداد اتفاقية المشروع .

مع أن السياسات والضوابط السابقة وإن كانت تساعد في زيادة المنافع التي تحققها الدول من نظام BOT إلا أن المغالاة في تطبيقها قد يكون عاملاً طارداً للمستثمرين. أما أن نجاح الحكومة في تطبيق مثل هذه السياسات و الضوابط سلفاً يتوقف على عوامل كثيرة من بينها مدى جاذبية الدولة كسوق مرتقب، والمقدرة التفاوضية للحكومة مع المستثمر الأجنبي بصفة خاصة، إضافة إلى المتغيرات الأخرى المتعلقة بمناخ الاستثمار والقدرة على تسويق فرص الاستثمار محلياً ودولياً، ومدى ضرورة المشروع للاقتصاد الوطني. فإذا استطاعت الحكومة أن تحسب بدقة تلك العوامل، فإن نجاحها في تطبيق السياسات وفرض الضوابط المشار إليها وما يترتب على ذلك من نتائج إيجابية يعتبر أمراً بعيداً عن الجدل خاصة إذا ما تم مراعاة أهمية التوازن بين مصلحة المستثمرين والمصالح القومية للدولة ككل. (البشيشي ، 2004)

2-2-16 الفوائد الأساسية التي تجنيها الأطراف الرئيسية :

يمكن تلخيص الفوائد الأساسية التي قد تجنيها الأطراف الرئيسية على النحو التالي :

أ- المكاسب التي تحققها شركة المشروع :

- الحصول على أراضي المشروع دون الحاجة إلى تسديد ثمنها .
- إن إمكانيات المضي قدما في المشروع واستقطاب العديد من الرعاة (المساهمين) أسهل بكثير من السير قدما بالمشاريع التقليدية لعدم ضرورة الإنفاق على شراء الأراضي .
- كما أن بعض المساهمين يأملون في الدخول في مفاوضات مع الدول المضيفة عند انتهاء فترة الإمتياز الأولى لتحقيق مكاسب أخرى في ذلك التاريخ .
- كيفية إحتساب الدخل يتعين أن تكون دقيقة جدا لأن ربحية المشروع تعتمد على ما يحققه المشروع فعلا في أثناء مدته الأمر الذي لا يكون له مثل من حيث الأهمية البالغة بالنسبة لبعض المستثمرين عند تقديمهم للمشاريع وفق المفاهيم التقليدية .

ب - المكاسب التي تحققها الدولة المضيفة :

من أهم المكاسب التي تحققها الدولة المضيفة من جراء تنفيذ المشاريع المرغوبة ما يلي:

- عدم تحميل ميزانية الدولة المضيفة تكاليف وأعباء المشروع .
- عند عدم تحميل الدولة المضيفة تكاليف المشروع ، يمكن أن تستعمل ما يعادل هذه التكاليف في أى مشروع آخر مما يؤدي إلى تزايد عدد المشاريع التي يمكن تنفيذها في آن واحد .
- الامر الذي يؤدي بدوره إلى تسيير عجلة الاقتصاد بتسارع أفضل من ذي قبل وبالتالي يساعد على إيجاد فرص للعمل للشركات والمواطنين والخريجين .

- تنمية فرص الإستثمار التي يمكن للقطاع الخاص أن يخوض غمارها .
- تستطيع الدولة المضيفة تملك هذه المشاريع في نهاية مدتها دون أى تكلفة تذكر وبالتالي تكون قد وفرت المبالغ الواجبة الإنفاق وفي الوقت ذاته استطاعت ان تمتلك هذه المشاريع .
- الدول المضيفة الأجنبية التي يخضع مواطنوها لأعباء ضريبية تستخدم عوائدها في تسديد قيمة المشاريع وتكاليفها فمثل هذه الدول لا تستخدم الأموال الضريبية لتنفيذ المشاريع ، وإنما تدع القطاع الخاص يقوم بالإنفاق عليها وتترك للمستهلكين أو المستفيدين الفعليين أمر دفع مقابل الإستفادة من المشروع طيلة فترة المشروع .
- ولكي تتمكن الدولة المضيفة من جنى هذه الثمار يتعين على أجهزتها القيام بالآتي :
- دراسة المواضيع والمشاريع التي تطرح عليها وفق نظام BOT .
- دراسة المواضيع والمشاريع التي ترغب بطرحها وفق نظام BOT .
- خلق الأنظمة والأجهزة القادرة على التعامل مع مثل هذه المشاريع منذ بداية كل مشروع وحتى تاريخ استرداده واستلامه . بما في ذلك تلك القادرة على تقييم المشروع والتعامل معه في اثناء تطويره وذلك بما يكفل بوجه خاص حق المستهلكين .
- التأكد من أن المشروع مجدى .
- إعطاء شركة المشروع العقد ذا العلاقة وفق الشروط والبنود المتوازنة والتي تحفظ حقوق الاطراف المعنية بما في ذلك المستهلك وفق ما هو متعارف عليه دوليا ومحليا .
- التعامل مع شركة المشروع باعتبارها شركة تحقق اهدافا اقتصادية .
- أن يسود بين كافة الأطراف حسن النية وتذليل العقبات ، وإيجاد الحلول المناسبة .

- التأكد من أن المشروع في اثناء تشغيله يخضع لأنظمة تكفل صيانتته وفق ما متعارف عليه دوليا ومحليا حتى تطمئن الدولة المضيفة إلى استلامه في نهاية المطاف وهو في حالة جيدة وصالح للإستعمال .

ج- المكاسب التي يحققها الممولون :

من أهم المكاسب التي يحققها الممولون الآتى :

- المكاسب المالية الناجمة من عوائد ومكاسب تتمشي وضخامة هذه المشاريع .
- التقليل قدر الاستطاعة من المخاطر عن وتحميلها للجهات القادرة على تحملها والتعاطي معها .
- توظيف اموالها لقاء أفضل عائد مالي ممكن . (محمود - العريبي - لايقه ، 2008)

2-2-17 المشاكل القانونية التي تواجه تنفيذ مشاريع BOT :

يمكننا تعداد أهم المشكلات التي يمكن بلا تحفظ تعميمها على معظم التجارب العربية فيما يلي:

- أ- الخلافات بين الشركات الضامنة للمشروعات والإدارات الحكومية المشرفة عليها مثل :
 - تعديل تعرفه الخدمة .
 - الخلاف حول تأخير إنجاز المشروع وتوفير الخدمة للمستهلكين بحيث يتضمن في مواعيدها .
 - العوامل التي تؤثر في الطلب كظهور خدمة بديله أو العزوف عن إستخدام الخدمة المنتجة .
 - عدم التقيد في التنفيذ بالمعايير والمواصفات المتفق عليها مما يترتب تخفيض التعرفة أو تغريم الضامن بفروق المواصفات .
 - فشل الضامن في صيانة المشروع بما قد يقصر عمره الإنتاجي .
 - المسؤولية عن الأضرار البيئية وكذلك المطالب الناشئة عن حقوق الملكية .
 - العجز عن توفير اللازم لتنفيذ المشروع أو لتشغيله .

ب- عدم وجود قانون أو تشريع خاص ينظم عقود نظام BOT :

قد تنشأ عقبات قانونية بسبب عدم وجود إطار قانوني وتنظيمي ملائم يجتذب القطاع الخاص للإستثمار على المدى الطويل وحيث يتحمل المستثمرون والممولون من القطاع الخاص الجانب الأكبر من المخاطر المقترنة بأداء المشروع فإنهم يولون اهتماما بالغاً لتوافر بنية قانونية تتيح لهم الحصول على عوائد مناسبة من استثماراتهم ، وغياب مثل هذه التشريعات يؤدي في كثير من الاحيان الى قيام المستثمرين باستغلال ضعف البنيات القانونية والاعتماد على انماط التشريع التقليدية في تحقيق مكاسب ضخمة على حساب اقتصاديات هذه الدول.

ج/ الخبرة المحدودة للحكومة في التفاوض في وقت واحد مع أطراف متعددة يرتبط الكثير منها بعقود فيما بينها :

حيث من الواجب وضع إطار واحد لهذه العقود جميعا حتى لا تتضارب مع بعضها البعض مما يمكن أن يؤثر على نجاح المشروع ويؤدي إلى النزاع .

د/ الجوانب المتعلقة بالتوريد :

تعتبر الوسائل التي يتم بها توريد المواد بالغة الأهمية حتى يكون المشروع مجديا إقتصاديا ونوعيا ويتم انجازه بتكلفة معقولة .

وتمثل الصياغة الصحيحة للصفقة المالية للمشروع أصعب وأهم جانب لأن الجهات التي تقدم القروض للمشروع تحتاج إلى ضمانات بوجود مصادر دخل مضمونة لتغطية الديون وتكاليف تشغيل المشروع ثم توفير عائد مناسب للمستثمرين ، ولذلك تكون آليات الضمان الخاصة بتغطية مخاطر المشروع جزءاً من الصفقة المالية .

هـ/ التعقيد في عملية التفاوض :

تتميز مشاريع نظام البوت بوجود عدد كبير من الأطراف المشتركة في تنفيذ المشروع مع وجود علاقات عقدية فيما بينها ومعظم هذه العقود تمتد فترة طويلة من الزمن ويتضمن ذلك:

- الإتفاقية الخاصة بالمشروع وإنشاء تجمع الشركات وعقد الإنشاءات وعقد الإمداد بالمعدات وعقد التشغيل والصيانة وعقود التمويل وعقود التأمين والضمانات المالية ، فإن المفاوضات لجمع عناصر الصفقة التعاقدية تكون معقدة ومضيفة للوقت مما يزيد في تكاليف المشروع.

- العقد الرئيس في مشروع نظام البوت هو اتفاق العقد وبمقتضاه تمنح الحكومة العقد لشركة المشروع وينص على شروط الإمتياز والمقابل المالي المستحق للحكومة ومدة التنفيذ طريقة الدفع وشروط تشغيل المرفق وصيانته وقواعد نقل ملكيته إلى الحكومة في نهاية مدة العقد .

- مع أن الإتفاق يتم بين الحكومة وشركة المشروع فإن بعض الأطراف الأخرى المشتركة في المشروع تكون مهتمة بشروط العقد ، ولذلك يهتم الممولون وشركة التشغيل بمدة العقد وشروط التشغيل حيث أن هذه الأمور لها أثر في عمليات تسديد القروض .

- لما كانت الحكومة المضيفة لا تسأل في حالة فشل المشروع فإن جهة التمويل تتعرض الى المخاطر وبالتالي تدور المفاوضات حول توزيع المخاطر على الأطراف حيث تسعى الجهات المقرضة إلى تعهدات من شركة المشروع ومن الحكومة المضيفة بأن يكون المشروع مجدياً إقتصادياً في المدى الطويل بعد تسديد الأموال المقرضة .

- يكون هدف جهات الإقراض نفسها هو التفاوض على مجموعة متكاملة من الضمانات تكفل تسديد القروض والأولوية على سائر دائني المشروع في إقتضاء قيمة القروض ، وقد ينص على حق

جهات الإقراض في وضع اليد على المشروع في حالة وقوع تخلف عن السداد ، ويهدف الممولون إلى البحث عن ضمانات ضد المخاطر .

و - عدم مواعمة البنيات القانونية لتنفيذ عقود BOT :

ذلك أن كثير من الأنظمة والقوانين السارية تعود إلى عهد الدول المتدخلة الأمر الذي يستوجب إعمال يد التعديل والتطوير في هذه الأنظمة على نحو يشجع مشاركة القطاع الخاص الوطني والأجنبي في النشاط الإقتصادي . إن القوانين والأنظمة كل متكامل ولا يمكن بأي حال إنتهاج سياسات الخصخصة أو إنفاذ أنماط التعاقد الحديثة ما لم يتم إجراء تعديلات في كافة القوانين والأنظمة بلا استثناء حيث تعتبر التهيئة القانونية أهم أسس التخطيط السليم للخصخصة .

ز - غياب الشفافية :

تعتبر الشفافية من العوامل المؤدية لتقليل المشاريع المنفذة بنظام البوت لكون هذا النوع من التعاقدات يحتاج إلى الكثير من المعلومات والبيانات التي يستند عليها المستثمر في تقييم فرص النجاح من عدمه .

ذ - عدم جاهزية الأجهزة الحكومية لمتطلبات إنفاذ مشاريع البناء والتشغيل وتحويل الملكية :

- عدم وجود هيئات أو أجهزة مختصة للتسعير .
- عدم وجود الدراسات والمعلومات الدقيقة التي لها تأثير حيوي على نجاح المشروع .
- عدم جاهزية القطاعات والوحدات الحكومية كجهات إشرافية للمشاريع المنفذة بالقطاع

الخاص . (محمود - العرييد - لايقه ، 2008)

2-2-18 عوامل ومعايير نجاح نظام ال BOT:

إن نجاح نظام ال BOT محكوم بتوفر مجموعة من الشروط والعوامل، نذكر منها :

- تتببع الخاصة الأساسية لنجاح نظام ال BOT من اتفاق جميع أطرافه على أن هذا النظام مناسب لهم

رغم اختلاف أهدافهم المرجوة منه.

- أن تقدم الحكومة تصوراً ودراسة وافية عن المرحلة القادمة للتنمية (إنتاجياً، بشرياً، وبيئياً)، وما هو دور نظام ال BOT في تنفيذ مشاريعها المستقبلية .
- أن تضمن الحكومة حصولها على أفضل المشاريع اقتصادياً، وبأحسن الشروط.
- على الحكومة أن تكفل وجود قاعدة سياسة مستقرة تهىء مناخاً قوياً موافياً لقيام القطاع الخاص باستثمارات على المدى الطويل، وتحلي جهازها الإداري بالكفاءة والمرونة والسرعة في اتخاذ القرار .
- أن تتصف العقود المتعلقة بالمشروع بالصياغة الجيدة والدقة البالغة، وتكون على قدر كبير من الوضوح والشفافية، وأن يكلف بهذه المهمات مجموعة من القانونيين المتمرسين في وقت مبكر .
- يجب أن يتميز القائمون على المشروع بالخبرة والكفاءة، وأن تتوفر لديهم احتياطات مالية قوية.
- يجب توزيع المخاطر بين أطرافه بطريقة متوازنة وعادلة، وأن تتحدد حقوق والتزامات أطراف بدقة.
- أصحاب المشاريع المحتملين يجب أن يتأكدوا من النزاهة والشفافية لوثائق المشروعات .
- على شركة المشروع تصميم المرفق، وضمان توافر الشروط القانونية والتجارية اللازمة لبناء المرفق وتشغيله بطريقة مربحة ، وفي بقاء هذه الشروط خلال فترة العقد .
- إن المصدر الأساسي والضمانات الأساسية لسد قروض المشروع وفوائده وتحقيق هامش ربح معقول يعتمد على الإيرادات المستقبلية التي يدرها المشروع من خلال مستخدمي المشروع ، لذا على شركة المشروع التركيز على مستوى أدائها خلال فترة العقد
- لم تكنسب بعد الخبرات الكافية لإدارة تلك المشاريع، وذلك لمواجهة العلاقات التعاقدية المتشابكة، بما في ذلك من متطلبات فنية ومالية وقانونية ذات كفاءة عالية لا توجد عادة في أجهزة الحكومة، وكذلك المراحل الأولية منذ بداية دراسة الجدوى وحتى اختيار الشركة وإتمام التفاوض عادة تستغرق عدة سنوات مما يعطل

عملية التنمية، ولتفادي ذلك يجب على الحكومة أن تلجأ إلى الاستعانة بمكاتب الخبرة المتخصصة المؤهلين لتقديم المشورة المطلوبة.

- على شركة المشروع الاعتماد على عدد أو نسبة متفق عليها مع الحكومة من العمالة المحلية ، وتدريب عدد آخر يتولى تشغيل المشروع بنفس الكفاءة بعد إعادة تسليمه للدولة.

- اختيار الموقع المناسب لإقامة المشروع ليعود بالفائدة المباشرة على المستفيدين، وكي تكون له آثار فنية ومالية على الشركة المالكة للمشروع، لذا يلزم إجراء معاينة ودراسة شاملة للموقع قبل مرحلة التشييد والبناء. (رفيق ، 2016)

2-2-19 إستخدام نظام البوت في مجال الطرق :

تطلب انجاز الطرق إمكانيات مالية ضخمة وذلك نظرا لضخامة هذه المشاريع، مما يجعل الدولة تتنازل عن ذلك للقطاع الخاص من أجل تحقيق أهدافها ، حيث يتطلب انجازه اتخاذ بعض الإجراءات كذلك المتعلقة بإنشاء العقد، وباعتبار أن العقود المبرمة بين الأطراف المتعاقدة تنجر عنها مجموعة من الالتزامات والحقوق، فإنه يترتب عنها آثار عن تنفيذ العقد بالنسبة للملتزم وكذلك بالنسبة للسلطة المتعاقدة .

الفرع الأول :إنشاء عقد الطريق :

يخضع امتياز الطريق كعقد للأحكام العامة التي تحكم تكوين العقود الإدارية والتي تتم بعدة أعمال قانونية وهي الإذن بالتعاقد، ثم إبرام العقد وأخيرا التصديق على التعاقد. تتمثل الخطوة الأولى في إقامة أي مشروع تنموي "لا سيما المشاريع بنظام البوت" في تحديد مدى الحاجة إليه وبيان مواصفاته الفنية ، ومهمة التعرف على المشروع تقع على كاهل الحكومة أو أحد المؤسسات التابعة المماثلة لها تبتدئ عادة هذه الخطوة بتقدير الطلب على خدمات مشاريع البنية الأساسية. والقاعدة أن الإدارة ليست حرة في اختيار المتعاقد، وإنما عليها إتباع طريقة معينة أهمها وأكثرها تطبيقا طريقة طلب العروض وطريقة التعاقد بدون طلبات العروض

(التراضي)، ولكن بالنسبة لعقد البوت فالتشريعات عادة لا تلزم الإدارة العامة (الحكومة المضيفة) بإتباع إجراءات طلبات العروض لاختيار الملتزم، لأن الاعتبار الأول في عقد البوت يرتبط بالمؤهلات الفنية والإمكانات المالية للملتزم. إن هذه المرحلة هي الأهم في عقد الامتياز، حيث أن نجاح مشروع الطريق السريع مرتبط بحسن اختيار الملتزم (شركة المشروع).

ويجب توفر فئتين من الشروط :

1- الشروط المتعلقة بسير الطريق :

و تتمثل في مجموعة من القواعد التقنية لتسيير الطريق ، وهذه الشروط توضع من قبل الحكومة المضيفة دون تدخل من شركة المشروع الذي يقبلها دون مناقشتها.

2 - الشروط المتعلقة بالعلاقة بين شركة المشروع والحكومة المضيفة :

ويمكن تحديدها كما يلي :

موضوع العقد، مدة العقد، بناء الطريق ، واجبات صاحب العقد وحقوقه ، استغلال الطريق ، التسعيرة وشروط مراجعتها، شروط انتهاء العقد، منح التنازل على العقد دون ترخيص مسبق من الإدارة، و مصاريف الإنشاء الموضوعة على عاتق صاحب العقد .

الفرع الثاني: آثار تنفيذ العقد بالنسبة لشركة المشروع :

تتولى شركة المشروع تمويل وإنشاء البنية التحتية، وتقوم بإدارته وتشغيله طوال فترة العقد ببذل أقصى جهد و مواصلة الحرص الشديد في سبيل أداء التزاماتها المتعددة، و في المقابل تتمتع بمجموعة من الحقوق التي يضمنها لها العقد.

أولاً: التزامات شركة المشروع :

تتنوع و تتعدد الالتزامات الملقاة على عاتق شركة المشروع في عقد امتياز الطريق كالاتي:

1- التزام شركة المشروع بالبناء والاستغلال والصيانة .

2- التزام شركة المشروع بالتنفيذ على نفقتها الخاصة .

3- التزام شركة المشروع بمدة التعاقد .

4- التزام شركة المشروع بنقل ملكية المشروع إلى الحكومة المضيفة

ثانياً: حقوق شركة المشروع :

تتمتع بمجموعة من الحقوق، وذلك نظير الالتزامات الملقاة على عاتقها وأهمها :

1- حق شركة المشروع في الحصول على المقابل المالي:

يحق للملتزم الحصول على المقابل المالي من المنتفعين بتحصيل رسوم جراء خدمة الطريق.

4- حق شركة المشروع في التوازن المالي للعقد:

فلا ينبغي أن يحصل خلل في توازن العقد سواء بسبب تدخل الحكومة المضيفة أو بسبب الظروف الطارئة، أو نتيجة الصعوبات المالية غير المتوقعة إذا كان الملتزم في إطار الأشغال العمومية . يلتزم صاحب العقد بالتهيئة في كل وقت و عند الضرورة بالتعجيل في استعمال جميع الوسائل التي من شأنها أن تضمن إستمرارية حركة المرور في ظروف حسنة من الأمن و الراحة بصفة دائمة مهما كانت الظروف و إلا تعرض لتطبيق الإجراءات المنصوص عليها .

5- حق شركة المشروع في الحصول على المزايا المالية المتفق عليها في العقد:

فقد تتعهد الإدارة في عقد الإمتياز للملتزم ببعض المزايا والمنافع المالية كمنحه مساعدات مالية، أو قروض بلا فائدة، أو ضمان الحد أدنى من الأرباح، أو التعهد بعدم منح أي إمتياز مماثل لشخص آخر بالإضافة إلى هذه الحقوق نجد أن هناك حقوق أخرى و تتمثل فيما يلي:

أ- من حقه أن يتسلم جميع الأراضي والمنشآت الكبرى لبناء مقاطع الطريق.

ب- من حقه تعديل وعاء المنشآت الكبرى والتجهيزات التي تدخل ضمن وعاء العقد شريطة ألا ينجم عنها أي مساس جوهري بقوام عقد البوت .

ج - من حقه أن يكتسب جميع الحظائر وورشات العمل التابعة لصاحب الإمتياز والضرورية لبناء أجزاء الطريق .

د - من حقه تحصيل رسوم المرور بالطريق وأتاوى عن التجهيزات الملحقة ضمن الشروط المحددة ، وبيعه بطاقات الاشتراك ضمن شروط متساوية للجميع .

هـ - من حقه إبرام عقود استغلال التجهيزات الملحقة باستثناء نقاط بيع المحروقات التي تلتزم في شأنها إحترام التنظيم الخاص المعمول به .

ر- يحق لصاحب المشروع التنازل الكلي أو الجزئي عن استغلال الطريق بمقتضى ترخيص يسلمه لها .

الفرع الثالث: آثار تنفيذ العقد بالنسبة للحكومة المضيفة :

يترتب عليها بعض الإلتزامات التي من شأنها أن تعمل على جلب الإستثمارات بصفة عامة والإستثمار من خلال مشاريع البوت بصفة خاصة، ومن جهة أخرى يمنحها بعض الحقوق التي تتناسب والمقتضيات التي تطرحها هذه العقود.

أولا :التزامات الحكومة المضيفة :

وتكمن أهم هذه الالتزامات فيما يلي:

أ- إلترام الحكومة المضيفة بالعقد .

ب- إلترام الحكومة المضيفة بمساعدة شركة المشروع على تنفيذ العقد .

ثانيا :حقوق الحكومة المضيفة :

تملك حق في :

1- الرقابة لضمان سير المرفق العام بانتظام واطراد .

2- التعديل الانفرادي للشروط التنظيمية للعقد،

3- سلطة فرض جزاءات .

4- أن يسلمها دراسات التعريف والدراسات الخاصة بالمشاريع التمهيدية والمفصلة المعدة من طرفه بغية ضبط التفاصيل .

5- إحترام جميع التنظيمات الموجودة وأن يتدخل فيما يخص الأشغال المراد تنفيذها عند الاقتضاء في

الأملك العمومية .(شادية - راضية ، 2015 - 2016)

✓ تجربة نظام البناء والتشغيل وتحويل الملكية في السودان :

1/ مشروع محطة مياه المنارة - أم درمان :

تحققت أهداف قصيرة المدى متمثلة في إنشاء المحطة وإنتاج المياه وتوزيعها ، إلا أن

الأهداف المتمثلة في إبقاء حقوق المستثمرين والممولين ، وإرجاع رأس المال وفوائده لم تتحقق بعد ،

مما يثير المخاوف أن يترك آثار سلبية على المشاريع القادمة وبالرغم من ذلك يعتبر من أنجح

المشاريع المنفذة بهذا النظام

2/ مشروع الطريق السريع بين مدينتى عطرة - هيا :

تم التعاقد سنة 1988 بين الهيئة القومية للطرق والجسور وإحدى الشركات الخليجية لتنفيذ طريق بين مدينتى عطرة وهيا بطول 274.4 كلم إلا أن الشركة المتعاقدة لم تتمكن من تنفيذ تعهداتها وهو نفس الفشل الذى صادف تعاقد آخر تم مع شركة خليجية أخرى لتأهيل 126 كلم من الطريق السريع مدني - الخرطوم أي لم ينجح نظام البوت في تنفيذ الطريقين السابقين الذكر . (المكي - إينعوف ، 2017)

الفصل الثالث

الدراسة الميدانية

3- 1 المبحث الأول - المنهجية :

3-1-1 نبذة عن ولاية الجزيرة :

هي إحدى ولايات السودان الثمانية عشر ، تقع بين خطى عرض و 32-13 درجة جنوباً 30-15 درجة شمالاً وخطى طول 22-32 درجة غرباً و 20-43 درجة شرقاً وتحدها من الشمال ولاية الخرطوم ومن الجنوب ولاية سنار وشرقاً ولاية القضارف وغرباً ولاية النيل الأبيض ومساحتها 27.549 كلم² (10.637 ميل²) وعدد سكانها (3.575.280) نسمة تعداد 2008 .

تتميز الولاية بوجود أكبر مشروعين زراعيين قوميين في السودان حيث يمثل مشروع الجزيرة حوالى ثلث مساحة الولاية (2.1 مليون فدان) إذ يغطي 50% من المساحة المروية على مستوى السودان ، كذلك تضم الولاية حوالى 60% من مساحة مشروع الرهد الذي يقع في الجانب الجنوبي الشرقي لمحافظة أم القرى والذي ستضاف إليه في المستقبل مساحة 300 ألف فدان عند الإنتهاء من ترعة الرهد إضافة إلى 44 ألف فدان هي مساحة مشروع سكر الجنيد ومساحة 93 ألف فدان هي مساحة مشاريع المترات والمشاريع النيلية والجروف ومساحة 51.6 ألف فدان من مشروع سندس الزراعي والذي تبلغ مساحته 106 ألف فدان . (موقع ويكيديا)

3- 1- 2 عام :

تتناول الباحثة في هذا الباب منهج الدراسة، مجتمع وعينة الدراسة، أدوات الدراسة، الإجراءات التي استخدمت في تقنين أدوات الدراسة (التحقق من صدق الدراسة وثباتها) وأهم الخطوات التي أتبعتها الباحثة لتنفيذ الدراسة الميدانية وكذلك طريقة تصحيح مقياس أساليب الدراسة والأساليب الإحصائية التي استخدمتها الباحثة في تحليل بيانات الدراسة وذلك على النحو التالي:

3-1-3 منهج الدراسة:

إنطلاقاً من طبيعة البحث والمعلومات المراد الحصول عليها من آراء المهندسين الممارسين للمهنة في الشركات والمؤسسات العاملة في صناعة التشييد وذلك من خلال الأسئلة التي يسعى البحث للإجابة عنها باستخدام المنهج الوصفي التحليلي حيث يعتمد هذا المنهج على دراسة الظاهرة كما توجد بالواقع، ويهتم بوصفها وصفاً دقيقاً ويعبر عنها تعبيراً كيفياً، وكمياً بحيث يصف التغير الكيفي للظاهرة ويوضح خصائصها أما المتغير الكمي فيقدم رقماً وصفيّاً بحيث تعزى هذه الظاهرة أو حجمها ودرجات ارتباطها مع الظواهر المختلفة ولا يتوقف المنهج الوصفي عند وصف الظاهرة فقط بل يتعدى ذلك إلى التعرف على العلاقات بين المتغيرات التي تؤثر في الظاهرة والتنبؤ بحدوثها ونتائجها (إدارة الجودة الإعتدادي، 1435هـ، ص21).

لأجل الوصول الي حيثيات لمناقشة مشكلة البحث وأسئلته فقد أعتمد على الأسئلة الآتية :-

1- هل تهدف مشروعات نظام البناء والتشغيل وتحويل الملكية إلى توسيع قاعدة الإستثمارات خاصة

فيما يتعلق بالإستثمار في البنية التحتية ؟

2- هل تواجه إستثمارات الشراكة بين القطاعين العام والخاص وفق نظام البناء والتشغيل وتحويل الملكية

مجموعة من المخاطر ؟

3- هل تساعد الشراكة بين القطاعين العام والخاص وفق نظام البناء والتشغيل وتحويل الملكية الدولة على

مواصلة بناء مشاريع إقتصادية خارج ميزانيتها العامة ؟

4- هل تختلف درجة تدخل القطاع الخاص في البنية مجال التحتية حسب أسلوب الشراكة الملائم لتنفيذ

مشروعات البنية التحتية ؟

5- هل تعتبر أهم أسباب نجاح مشروعات عقود نظام البناء والتشغيل وتحويل الملكية البيئة الاقتصادية

والقانونية ؟

3-1-4 عينة الدراسة:

قامت الباحثة بإختيار عينة عشوائية ممثلة لمجتمع الدراسة على ضوء المعادلات الإحصائية المحددة للحد الأدنى المناسب لحجم العينة التي تمثل مجتمع الدراسة ومن الجداول الإحصائية فإن الحد الأدنى لعينة الدراسة هو (63) من آراء المهندسين الممارسين للمهنة في الشركات والمؤسسات العاملة في صناعة التشييد في ولاية الجزيرة حيث تم إختيار العينة بطريقة عشوائية .

3-1-5 أدوات الدراسة :

وقد إستخدمت الباحثة الإستبانة كأداة للدراسة وجمع البيانات بإعتبارها من أنسب أدوات البحث العلمي التي تحقق أهداف الدراسات المسحية وتماشياً مع ظروف هذه الدراسة وطبيعة البيانات التي يراد جمعها وعلى المنهج المتبع في الدراسة، وأهدافها وتساؤلاتها، والوقت المسموح لها والإمكانات المادية المتاحة تم التوصل إلى أن الأداة الأكثر ملائمة لتحقيق أهداف هذه الدراسة هي الإستبانة.

✓ تصميم أداة الدراسة:

قامت الباحثة بصياغة أولية لعبارات الإستبانة إنطلاقاً من موضوع الدراسة وأهدافها وتساؤلاتها وذلك بعد القراءة المتأنية والإطلاع على الأدبيات والدراسات السابقة المتعلقة بمشكلة الدراسة وخبرة الباحثة العلمية ثم عرضها على المشرف العلمي لإبداء الرأي والمشورة حيال عبارات الإستبانة ثم قامت الباحثة بإجراء التعديلات اللازمة حسب توجيهات وملاحظات المشرف العلمي وبعد موافقته الأولية تكونت الإستبانة من جزأين هما:

1- الجزء الأول:

يتعلق بالمتغيرات المستقلة للدراسة والتي تتضمن المتغيرات المتعلقة بالخصائص الشخصية والوظيفية لأفراد الدراسة ممثلة في (طبيعة العمل، عدد سنوات الخبرة، التخصص ، العمر ، نوع المؤسسة التي يعمل بها، القطاع الذي تتبع له المؤسسة التي يعمل بها ،مكان العمل).

2- الجزء الثاني:

يتكون من ثمانية عشر عبارة تتعلق بطبيعة الدراسة (تشديد الطرق بنظام عقود البناء والتشغيل وتحويل الملكية) .

3-1-6 صدق الإتساق الداخلي (الصدق البنائي) والثبات لأداء الدراسة :

يقصد بثبات أداة الدراسة إلى أي درجة يعطي المقياس قراءات متقاربة عند كل مرة يستخدم فيها أو ما هي درجة إتساقه وإنسجامه وإستمراريته عند تكرار إستخدامه في أوقات مختلفة وعلى أفراد مختلفين . قامت الباحثة بإستخدام معامل ألفا كرونباخ (Cronbach's Alpha) لقياس ثبات أداة الدراسة حيث تم التعرف على ثبات المتغيرات بشكل منفرد كما موضح في الجدول أدناه:

جدول (3-1) معامل ثبات ألفا كرونباخ للاستبيان

المقياس	عدد العبارات	معامل الثبات	معامل الصدق الذاتي
ألفا كرونباخ	18	0.767	0.876

ويتضح من الجدول أعلاه أن معامل الإتساق لألفا كرونباخ (Cronbach's Alpha) لـ 18

عبارة، وقد بلغ معامل الثبات (0.767) درجة، تبين للباحثة أن معامل الثبات للأداة جيد، وعليه يمكن تطبيقها على عينة الدراسة.

أ/ الصدق الذاتي :

يقاس الصدق الذاتي بحساب الجذر التربيعي لمعامل ثبات المقياس، وذلك يعني أن الصدق للمقياس الحالي يساوي أو يقل عن (0.876) وهي قيمة قريبة من الواحد الصحيح مما يدل على أن الإستبانة تتمتع بدرجة عالية من الصدق.

7-1-3 الأساليب الإحصائية المستخدمة:

بعد جمع بيانات الدراسة قامت الباحثة بمراجعتها وإدخالها للحاسوب للتحليل الإحصائي وذلك بإعطائها أرقام، أي بتحويل الإجابات اللفظية إلى رقمية (الترميز) حيث أعطيت الإجابة (أوافق بشدة) خمس درجات، والإجابة (أوافق) أربع درجات، بينما تم منح الإجابة (محايد) ثلاثة درجات، في حين تم منح الإجابة (لا أوافق) درجتان، كما تم منح الإجابة (لا أوافق بشدة) درجة واحدة، ومن ثم قامت الباحثة بحساب الوسط الحسابي لإجابات أفراد الدراسة حيث تم تحديد طول خلايا المقياس الخماسي (الحدود الدنيا والعليا) المستخدمة في المحاور (5-1=4) ثم تقسيمه على عدد الخلايا المقياس للحصول على طول الخلية الصحيح أي (0.8=4/5) وبعد ذلك تم إضافة هذه القيمة إلى أقل قيمة في المقياس (أو بدائية المقياس وهي الواحد الصحيح) وذلك لتحديد الحد الأعلى لهذه الخلية وهكذا أصبح طول الخلايا كما يأتي :

- من 1 إلى 1.8 يمثل (لا أوافق بشدة) نحو كل عبارة بإختلاف المحور أو البعد المراد قياسه.
- من 1.81 إلى 2.6 يمثل (لا أوافق) نحو كل عبارة بإختلاف المحور أو البعد المراد قياسه.
- من 2.61 إلى 3.4 يمثل (محايد) نحو كل عبارة بإختلاف المحور أو البعد المراد قياسه.
- من 3.41 إلى 4.2 يمثل (أوافق) نحو كل عبارة بإختلاف المحور أو البعد المراد قياسه.
- من 4.21 إلى 5 يمثل (أوافق بشدة) نحو كل عبارة بإختلاف المحور أو البعد المراد قياسه.

جدول (2-3) طريقة تصحيح المقياس

التدرج	وزنه	قيمة المتوسط الحسابي	النسبة المئوية
لا أوافق بشدة	1	من 1 إلى 1.8	من 20% إلى أقل من 36%
لا أوافق	2	من 1.8 إلى 2.6	من 36% إلى أقل من 52%
محايد	3	من 2.6 إلى 3.4	من 52% إلى أقل من 68%
أوافق	4	من 3.4 إلى 4.2	من 68% إلى أقل من 84%
أوافق بشدة	5	من 4.2 إلى 5	من 84% إلى أقل من 100%

ولقد تكون المقياس من (2-3) فقرات وكل فقرة تضمن خمسة درجات وفقاً لمقياس لكرت الخماسي وتعتبر درجات هذا المقياس عن مستويات متفاوتة من شدة الإتجاه تتراوح درجات المقياس من (1) إلى (5) بحيث تمثل الدرجة (5) أعلى الدرجات الإيجابية (ممتاز) والدرجة (1) تمثل أعلى الدرجات سلبية (ضعيفة للغاية).

ولخدمة أغراض الدراسة وتحليل البيانات التي تم جمعها من الجانب الميداني أستخدمت عدد من الأساليب الإحصائية لمعرفة إتجاه أفراد مجتمعها حول الأهداف والفروض المطروحة وذلك بإستخدام برنامج التحليل الإحصائي للعلوم الاجتماعية (Statistical Package for Social Science) والتي يرمز لها باختصار بالرمز (SPSS) وقد قامت الباحثة بإستخدام الأساليب الإحصائية التالية:

1/ التكرارات والنسب المئوية:

إستخدمت الباحثة هذا الأسلوب للتعرف على الخصائص الشخصية والوظيفية لأفراد عينة الدراسة وتحديد إستجاباتهم تجاه عبارات المحاور الرئيسية التي تتضمنها الدراسة .

2/ الوسط الحسابي الموزون (weighted mean):

وذلك لمعرفة مدى ارتفاع أو انخفاض استجابات أفراد عينة الدراسة عن المحاور الرئيسية (متوسط متوسطات العبارات) مع العلم بأنه يفيد في ترتيب المحاور حسب أعلى متوسط حسابي موزون.

3/ الوسط الحسابي (mean):

وذلك لمعرفة مدى إرتفاع أو انخفاض إستجابة أفراد العينة في كل عبارة من عبارات متغيرات الدراسة الرئيسية بحسب محاور الإستبيان مع العلم بأنه يفيد في الترتيب حسب أعلى متوسط حسابي موزون.

4/ الإنحراف المعياري (standard deviation):

للتعرف على مدى إنحراف أو تشتت إستجابات أفراد الدراسة لكل عبارة من عبارات الدراسة لكل محور من المحاور الرئيسية عن متوسطها الحسابي ويلاحظ أن الإنحراف المعياري يوضح التشتت في إستجابات

أفراد عينة الدراسة لكل عبارة من عبارات متغير الدراسة إلى جانب المحاور الرئيسية فكلما اقتربت من الصفر تركزت الإستجابة وانخفض تشتتها من المقياس.

2-3 المبحث الثاني - تحليل النتائج والمناقشة :

1-2-3 تحليل النتائج :

تهدف هذه الدراسة إلى تشييد الطرق بنظام عقود البناء والتشغيل وتحويل الملكية ومن أجل التعرف عليها قامت الباحثة بإستطلاع آراء عينة عشوائية من مجتمع الدراسة (مهندسين) وقد تم توزيع عدد (70) إستبيان أسترد منها عدد(63) إستبيان ولقد قامت الباحثة بإتباع المنهج الوصفي التحليلي في عملية تحليل البيانات وذلك لتناسب هذا المنهج مع طبيعة هذه الدراسة ويتضمن هذا المبحث تحليل للبيانات الأولية حيث يشتمل على التحليل الوصفي لعينة البحث كما يتضمن تشييد الطرق بنظام عقود البناء والتشغيل وتحويل الملكية .

2-2-3 النتائج المتعلقة بوصف أفراد عينة الدراسة:

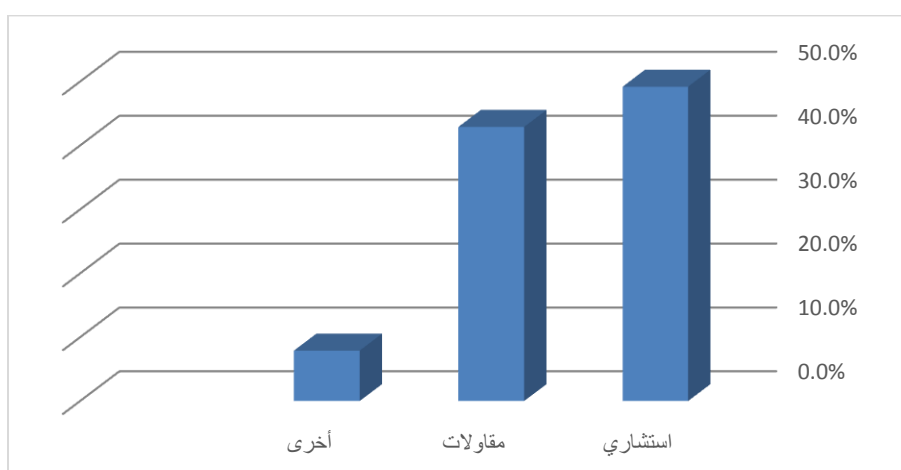
تقوم هذه الدراسة على عدد من المتغيرات المستقلة بالخصائص الشخصية والوظيفة لأفراد عينة الدراسة متمثلة في (طبيعة العمل، عدد سنوات الخبرة، العمر ، التخصص ، نوع المؤسسة التي يعمل بها، القطاع الذي تتبع له المؤسسة التي يعمل بها ومجال العمل) وعلى ضوء هذه المتغيرات يمكن تحديد خصائص أفراد عينة الدراسة على النحو التالي:

أولاً التوزيع حسب مجال العمل:

جدول (3-3) توزيع أفراد عينة الدراسة وفقاً لمجال العمل

النسبة	التكرار	نوع العمل
49.2%	31	استشاري
42.9%	27	مقاولات
7.9%	5	أخرى
100%	63	المجموع

من خلال إستعراض الجدول أعلاه تبين أن (31) من أفراد عينة الدراسة يمثلون ما نسبته (49.2%) مجال عملهم (إستشاري) في حين وجد أن (27) من أفراد عينة الدراسة يمثلون ما نسبته (42.9%) من إجمالي عينة الدراسة طبيعة عملهم (مقاولات) ، وأن (7.9%) من أفراد عينة الدراسة لهم طبيعة عمل أخرى (إستشاري + مقاولات) . يتضح من النسب أعلاه أن العينة شملت كل القطاعات وبالتالي فإن النتائج المتحصل عليها تمثل قطاع التشييد .



الشكل (3-1) توزيع أفراد عينة الدراسة وفقاً لمجال العمل

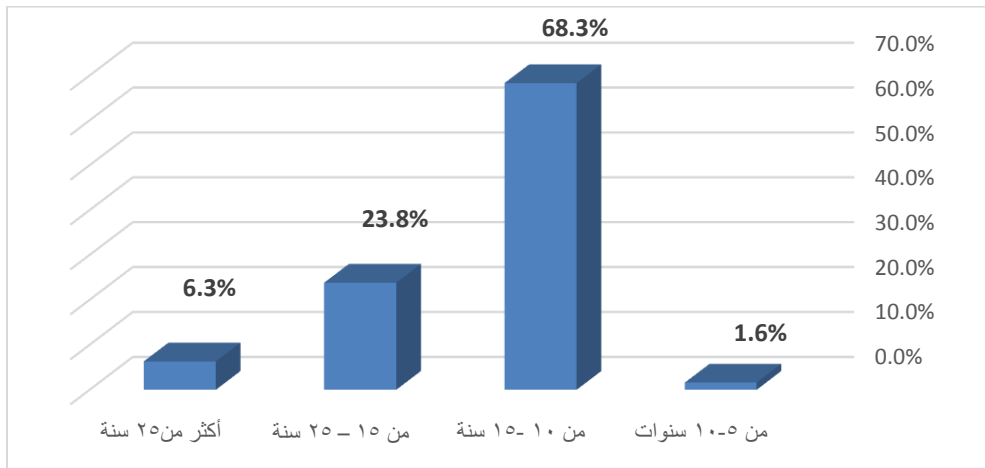
المصدر: الباحث من بيانات المسح الميداني 2018م

ثانياً التوزيع حسب عدد سنوات الخبرة:

جدول (3-4) توزيع أفراد عينة الدراسة حسب عدد سنوات الخبرة

عدد سنوات الخبرة	التكرار	النسبة
من 5-10 سنوات	1	1.6%
من 10-15 سنة	43	68.3%
من 15-25 سنة	15	23.8%
أكثر من 25 سنة	4	6.3%
المجموع	63	100%

من خلال إستعراض الجدول أعلاه تبين أن (1) من أفراد عينة الدراسة يمثلون ما نسبته (1.6%) كانت سنوات خبرتهم (من 5 إلى 10 سنوات)، في حين وجد أن (43) من أفراد عينة الدراسة يمثلون ما نسبته (68.3%) تتراوح سنوات خبرتهم ما بين (10 إلى 15 سنة)، وأن ما نسبته (23.8%) من أفراد العينة تتراوح سنوات خبرتهم (من 15 إلى 25) ، وأن نسبة من تزيد عدد سنوات خبرتهم عن 25 سنة يمثلون (6.3%) من أفراد العينة. يتضح من النسب الموضحة أعلاه أن العينة المختارة تعددت سنوات خبرتها مما يدل علي أن هذه المعلومات يمكن أن يعتمد عليها .



الشكل (2-3) التوزيع حسب عدد سنوات الخبرة

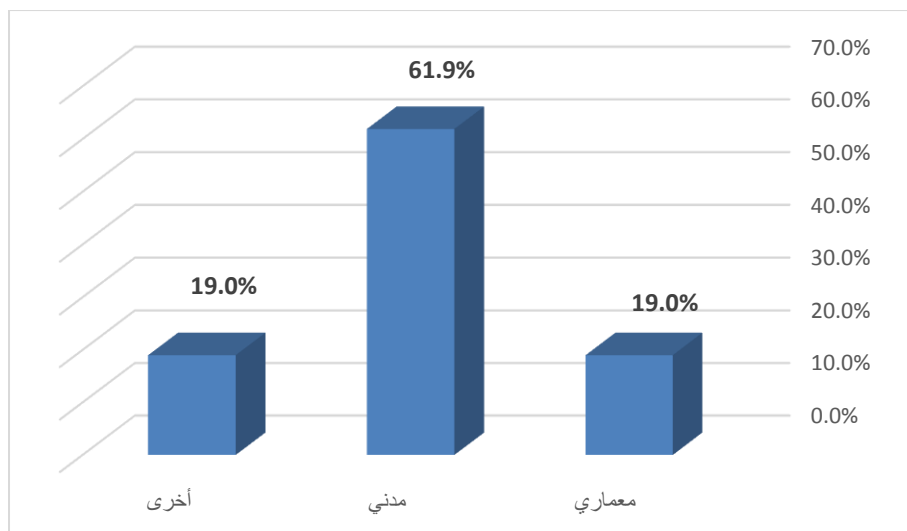
المصدر: الباحث من بيانات المسح الميداني 2018م

ثالثاً: التوزيع حسب التخصص:

جدول (3-5) توزيع أفراد عينة الدراسة وفقاً للتخصص

النسبة	التكرار	التخصص
19%	12	معماري
61.9%	39	مدني
19%	12	أخرى (ميكانيكا - مساحة - كهرباء)
100%	63	المجموع

من خلال إستعراض الجدول أعلاه تبين أن عدد (12) من أفراد عينة الدراسة يمثلون ما نسبته (19%) مهندسين معماريين ، في حين وجد أن (39) من أفراد عينة الدراسة يمثلون ما نسبته (61.9%) مهندسين مدنيين، وأن (12) من أفراد العينة يمثلون ما نسبته (19%) أخرى (ميكانيكا - مساحة - كهرباء) ، أي أنها تمثل نسبة ممتازة من مجمل التخصصات ويمكن الأخذ بها.



الشكل (3-3) التوزيع حسب التخصص

المصدر: الباحث من بيانات المسح الميداني 2018م

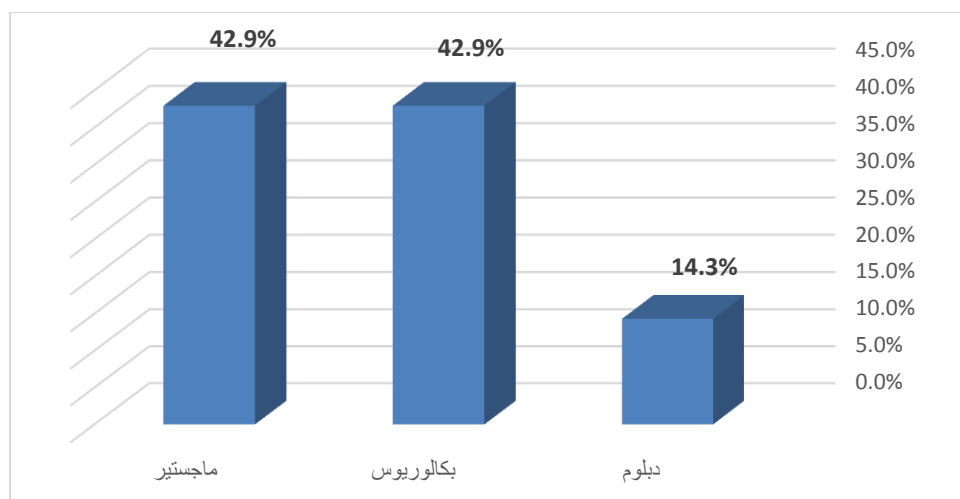
رابعاً: التوزيع حسب مستوى التعليم:

جدول (3-6) توزيع أفراد عينة الدراسة وفقاً لمستوى التعليم

النسبة	التكرار	مستوى التعليم
14.3%	9	دبلوم
42.9%	27	بكالوريوس
42.9%	27	ماجستير
100%	63	المجموع

من خلال إستعراض الجدول أعلاه تبين أن (9) من أفراد عينة الدراسة يمثلون ما نسبته (14.3%) دبلوم ، في حين وجد أن (27) من أفراد عينة الدراسة يمثلون ما نسبته (42.9%) بكالوريوس،

وأن (27) من أفراد العينة يمثلون ما نسبته (42.9%) ماجستير ، يتضح من النسب الموضحة أعلاه أن العينة المختارة تنوع المستوى التعليمي فيها مما يدل علي أن هذه المعلومات يمكن أن يعتمد عليها .



الشكل (3-4) التوزيع حسب لمستوى التعليم

المصدر: الباحث من بيانات المسح الميداني 2018م

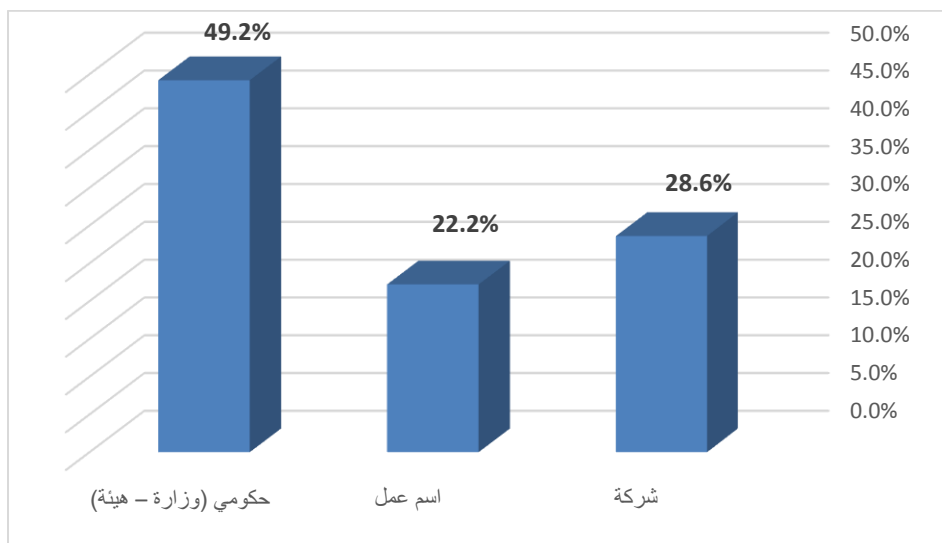
خامسا: التوزيع حسب نوع المؤسسة:

جدول (3-7) توزيع أفراد عينة الدراسة وفقاً لنوع المؤسسة

النسبة	التكرار	نوع المؤسسة
28.6%	18	شركة
22.2%	14	اسم عمل
49.2%	31	حكومي (وزارة - هيئة)
100%	63	المجموع

من خلال إستعراض الجدول أعلاه تبين أن (18) من أفراد عينة الدراسة يمثلون ما نسبته (28.6%) يعملون في (شركة) في حين وجد أن (14) من أفراد عينة الدراسة يمثلون ما نسبته (22.2%) من إجمالي عينة الدراسة يعملون في (إسم عمل)، بينما (31) من أفراد عينة الدراسة يمثلون ما نسبته

(49.2%) يعملون في مؤسسات حكومية وغيرها، وبالتالي فإن النتائج المتحصل عليها تبين إن العينة توزعت على كل المؤسسات العاملة في مجال التشييد.



الشكل (3-5) التوزيع حسب نوع المؤسسة

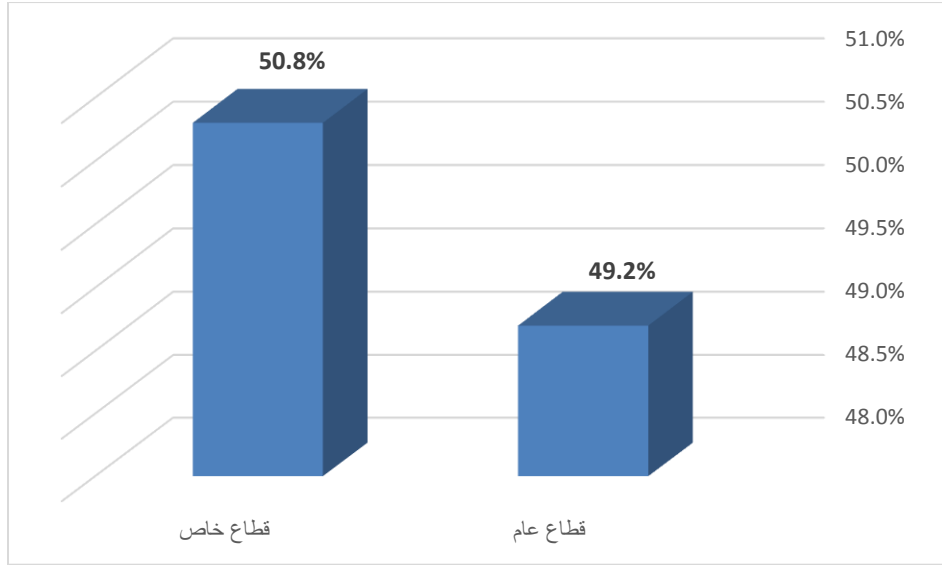
المصدر: الباحث من بيانات المسح الميداني 2018م

سادسا: التوزيع حسب نوع القطاع الذي تتبع له المؤسسة:

النسبة	التكرار	نوع القطاع
49.2%	31	قطاع عام
50.8%	32	قطاع خاص
100%	63	المجموع

جدول (3-8) توزيع أفراد عينة الدراسة وفقاً لنوع القطاع

من خلال إستعراض الجدول أعلاه تبين أن (31) من أفراد عينة الدراسة يمثلون ما نسبته (49.2%) يعملون في (القطاع العام)، مقابل (32) من أفراد عينة الدراسة يمثلون ما نسبته (50.8%) من إجمالي عينة الدراسة يعملون في (القطاع الخاص). وبالتالي فإن النتائج المتحصل عليها تشمل القطاعين العاملين في مجال التشييد.



الشكل (3-6) التوزيع حسب نوع القطاع

المصدر: الباحث من بيانات المسح الميداني 2018م

سابعاً: التوزيع حسب طبيعة العمل:

جدول (3-9) توزيع أفراد عينة الدراسة وفقاً لطبيعة العمل

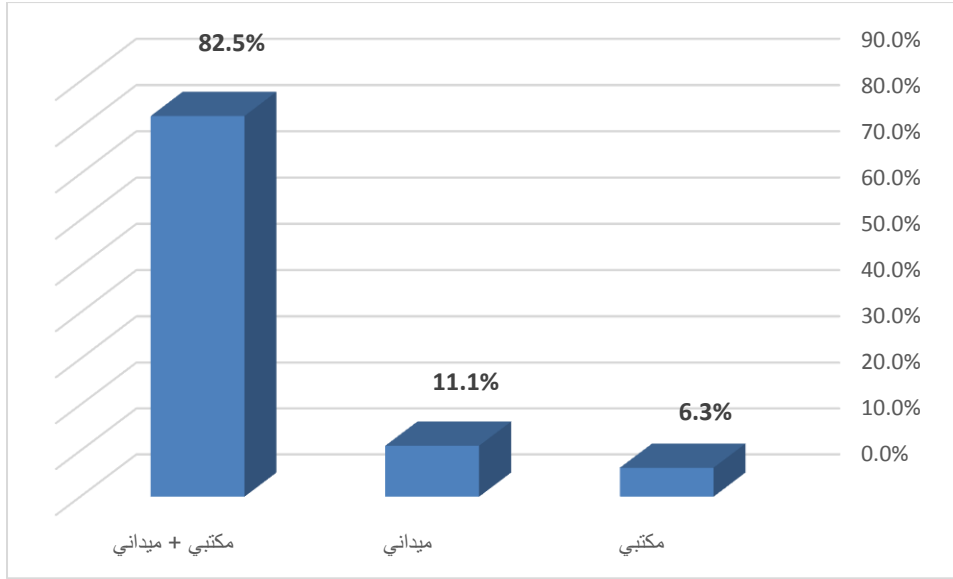
النسبة	التكرار	طبيعة العمل
6.3%	4	مكتبي
11.1%	7	ميداني
82.5%	52	مكتبي + ميداني
100%	63	المجموع

من خلال إستعراض الجدول أعلاه تبين أن (4) من أفراد عينة الدراسة يمثلون ما نسبته (6.3%)

يعملون في المكتب ، وأن (7) من أفراد عينة الدراسة يمثلون ما نسبته (11.1%) يعملون في (القطاع ميدانياً

. بينما (52) من أفراد العينة يمثلون ما نسبته (82.5%) يعملون في الإثنين معا وبالتالي فإن النتائج

المتحصل عليها تشمل جميع الفئات ويمكن الأخذ بها .



الشكل (3-7) التوزيع حسب طبيعة العمل

المصدر: الباحث من بيانات المسح الميداني 2018م

3-2-3 الأسئلة المتعلقة بمحاور الدراسة :

1/ يجب على المهندسين الإلمام بالقوانين التي تحكم صناعة التشييد في السودان :

لمعرفة واقع إلمام المهندسين بالقوانين التي من وجهة نظر المبحوثين تم حساب التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ودرجة إستجابة أفراد عينة الدراسة، وجاءت النتائج كما يوضحها الجدول التالي :

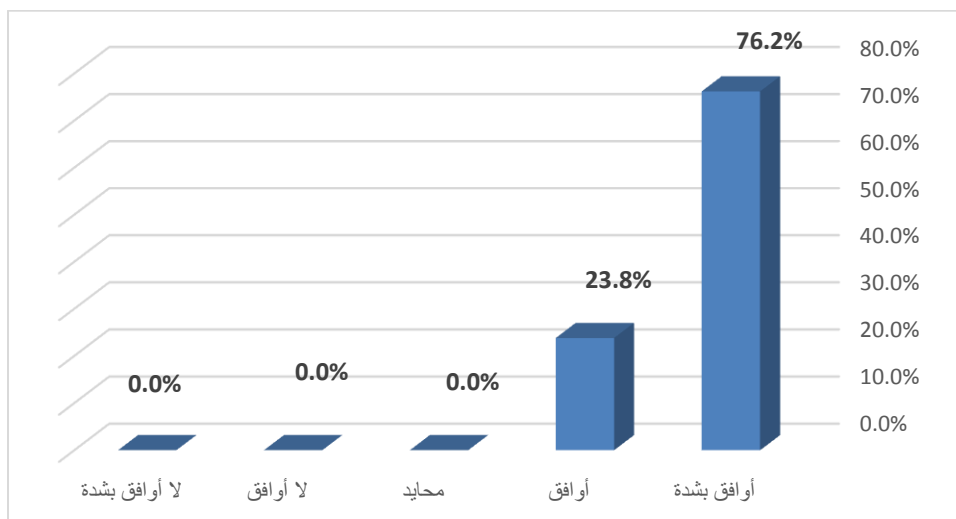
الجدول (3-10) إستجابة أفراد عينة الدراسة - الإلمام بالقوانين الحاكمة لصناعة التشييد

الاتجاه العام	الانحراف المعياري	المتوسط	درجة الموافقة				التكرار والنسب	
			لا أوافق بشدة	لا أوافق	محايد	أوافق		أوافق بشدة
الموافقة			0	0	0	15	48	ك
بشدة	0.429	4.76	%0	%0	%0	%23.8	%76.2	%

الجدول (3-10) يوضح أن أفراد مجتمع الدراسة يوافقون على أنه يجب الإلمام بالقوانين التي تحكم

صناعة التشييد وذلك بمتوسط حسابي (4.76) وهذا المتوسط يقع بالفئة الخامسة من مقياس المتدرج

الخماسي والتي تتراوح ما بين (4.21- 5) وهي الفئة التي تشير إلى درجة (أوافق بشدة) حيث أن (100%) أي أن جميع أفراد عينة الدراسة يوافقون على أنه يجب الإلمام بالقوانين التي تحكم صناعة التشييد في السودان .



الشكل (3-8) إستجابة أفراد عينة الدراسة – الإلمام بالقوانين الحاكمة لصناعة التشييد

المصدر : نتائج الدراسة الميدانية للباحث 2018

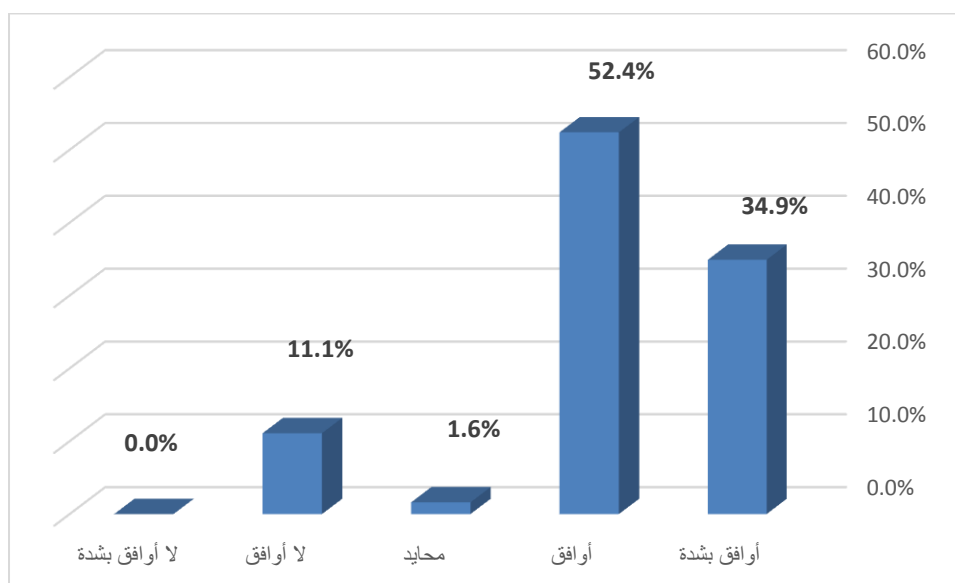
2/ هناك ضعف في تدريس مادة العقود الهندسية في كليات الهندسة :

لمعرفة واقع أنه هناك ضعف في تدريس مادة العقود الهندسية في كليات الهندسة من وجهة نظر المبحوثين تم حساب التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والدرجة لإستجابة أفراد عينة الدراسة ، وجاءت النتائج كما يوضحها الجدول التالي:

جدول (3-11) إستجابة أفراد عينة الدراسة على أنه هناك ضعف في تدريس مادة العقود الهندسية

الاتجاه العام	الانحراف المعياري	المتوسط	درجة الموافقة					التكرار والنسب
			لا أوافق بشدة	لا أوافق	محايد	أوافق	أوافق بشدة	
الموافقة	0.900	4.11	0	7	1	33	22	ك
			%0	%11.1	%1.6	%52.4	%34.9	%

الجدول أعلاه يوضح أن أفراد مجتمع الدراسة يوافقون على أنه هنالك ضعف في تدريس مادة العقود الهندسية في كليات الهندسة وذلك بمتوسط حسابي (4.11) وهذا المتوسط يقع بالفئة الرابعة من مقياس المتدرج الخماسي والتي تتراوح ما بين (3.41-4.2) وهي الفئة التي تشير إلى درجة (أوافق). حيث أن (88.9%) من أفراد عينة الدراسة موافقون على أن هنالك ضعف في تدريس مادة العقود الهندسية في كليات الهندسة مقابل (11.1%) من أفراد عينة الدراسة غير موافقون على ذلك. أن نسبة 88.9% يرون أن هناك ضعف في تدريس مادة العقود الهندسية في كليات الهندسة وهي نسبة كبيرة تدل على أنه يجب النظر في إدخال تدريس مادة العقود الهندسية في كليات الهندسة .



الشكل (3-9) يوضح إستجابة أفراد عينة الدراسة على ضعف تدريس مادة العقود الهندسية

المصدر: الباحث من بيانات المسح الميداني 2018م

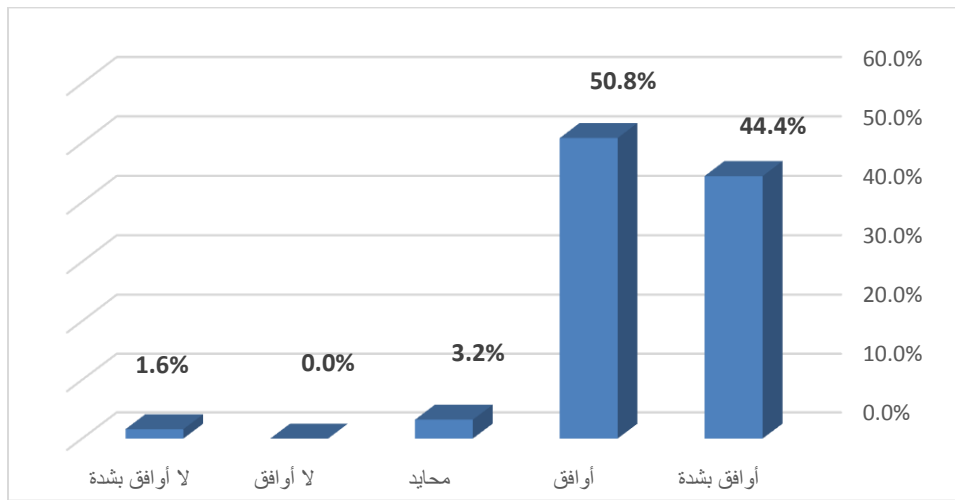
3/ يجب وجود قسم في مؤسستكم مسئول عن إدارة العقود وصياغتها وكيفية تطبيقها :

لمعرفة واقع أنه يوجد قسم في المؤسسة مسئول عن إدارة العقود وصياغتها وكيفية تطبيقها من وجهة نظر المبحوثين تم حساب التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والدرجة لإستجابة أفراد عينة الدراسة، وجاءت النتائج كما يوضحها الجدول التالي :

جدول (3-12) إستجابة أفراد عينة الدراسة على وجود قسم في مؤسستكم مسئول عن إدارة العقود

الاتجاه العام	الانحراف المعياري	المتوسط	درجة الموافقة					التكرار والنسب
			لا أوافق بشدة	لا أوافق	محايد	أوافق	أوافق بشدة	
الموافقة بشدة	0.703	4.37	1	0	2	32	28	ك
			1.6%	0%	3.2%	50.8%	44.4%	%

الجدول أعلاه يوضح أن أفراد مجتمع الدراسة يوافقون على أنه يجب وجود قسم في مؤسستكم مسئول عن إدارة العقود وصياغتها وكيفية تطبيقها وذلك بمتوسط حسابي (4.37) وهذا المتوسط يقع بالفئة الخامسة من مقياس المتدرج الخماسي والتي تتراوح ما بين (4.21 - 5) وهي الفئة التي تشير إلى درجة (أوافق بشدة). حيث أن (95.6%) من أفراد عينة الدراسة مقابل (1.6%) من أفراد عينة الدراسة غير موافقون على ذلك. وأن نسبة (95.6%) نسبة ممتازة تبحث عن المعرفة والثقافة وكيفية تحمل المسؤولية لتجويد الأداء في العمل.



الشكل (3-10) إستجابة أفراد عينة الدراسة على وجود قسم في مؤسستكم مسئول عن إدارة العقود

المصدر: الباحث من بيانات المسح الميداني 2018م

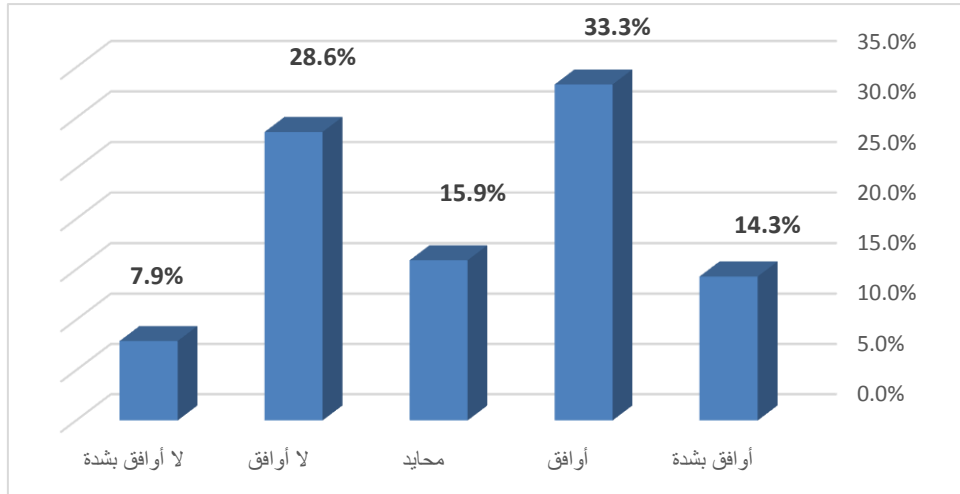
4/تقوم مؤسستكم بوضع خطة تدريبية لمعرفة أنواع العقود المتعددة وإيجابياتها وسلبياتها وجميع جوانبها :

لمعرفة واقع أنه تقوم مؤسستكم بوضع خطة تدريبية للتعرف على أنواع العقود المتعددة وإيجابياتها وسلبياتها وجميع جوانبها من وجهة نظر المبحوثين تم حساب التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والدرجة لإستجابة أفراد عينة الدراسة، وجاءت النتائج كما يوضحها الجدول التالي:

جدول (3-13) إستجابة أفراد العينة على أنه تقوم المؤسسات بوضع خطة تدريبية عن العقود

الاتجاه العام	الانحراف المعياري	المتوسط	درجة الموافقة					التكرار والنسب
			لا أوافق بشدة	لا أوافق	محايد	أوافق	أوافق بشدة	
المحايدة	1.225	3.17	5	18	10	21	9	ك
			%7.9	%28.6	%15.9	%33.3	%14.3	%

الجدول أعلاه يوضح أن أفراد مجتمع الدراسة يرون أنه المؤسسة تقوم بوضع خطة تدريبية للتعرف على العقود وذلك بمتوسط حسابي (3.17) وهذا المتوسط يقع بالفئة الثالثة من مقياس المتدرج الخماسي والتي تتراوح ما بين (2.61 - 3.4) وهي الفئة التي تشير إلى درجة (محايد). حيث أن (30) من أفراد عينة الدراسة أي مانسبته (47.6 %) موافقون على أن مؤسساتهم تقوم بوضع خطة تدريبية للتعرف على العقود مقابل (36.5) من أفراد عينة الدراسة غير موافقون على ذلك. وهذا يعني أن نسبة من يهتمون من المؤسسات بالتدريب عن العقود تزيد بنسبة (11%) ممن لا يهتمون بالتدريب وغالبا القطاع العام في ولاية الجزيرة تنقص عنده أهمية التدريب.



الشكل (3-11) إستجابة أفراد العينة: تقوم المؤسسات بوضع خطة تدريبية عن العقود

المصدر: الباحث من بيانات المسح الميداني 2018م

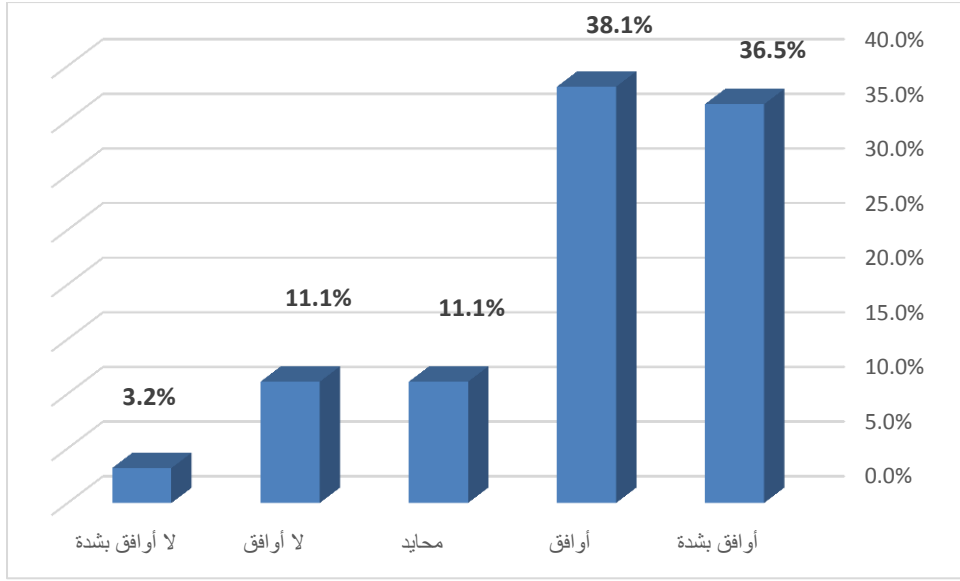
5/ يتم اعداد المستندات في مؤسستكم باتباع مرجعيات محلية وعالمية :

لمعرفة واقع أنه يتم إعداد المستندات في المؤسسة بإتباع مرجعيات محلية وعالمية من وجهة نظر الباحثين تم حساب التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والدرجة لإستجابة أفراد عينة الدراسة، وجاءت النتائج كما يوضحها الجدول التالي:

الجدول (3-14) إستجابة أفراد العينة : إعداد المستندات في مؤسستهم بإتباع مرجعيات محلية وعالمية

الاتجاه العام	الانحراف المعياري	المتوسط	درجة الموافقة					التكرار والنسب
			لا أوافق بشدة	لا أوافق	محايد	أوافق	أوافق بشدة	
الموافقة	1.105	3.94	2	7	7	24	23	ك
			3.2%	11.1%	11.1%	38.1%	36.5%	%

الجدول أعلاه يوضح أن أفراد مجتمع الدراسة يرون أنه غالباً ما يتم إعداد المستندات في المؤسسة بإتباع مرجعيات محلية وعالمية وذلك بمتوسط حسابي (3.94) وهذا المتوسط يقع بالفئة الرابعة من مقياس المتدرج الخماسي والتي تتراوح ما بين (3.41 - 4.2) وهي الفئة التي تشير إلى درجة (أوافق)، حيث أن (74.6%) من أفراد عينة الدراسة موافقون على أنه يتم إعداد المستندات في المؤسسة بإتباع مرجعيات محلية وعالمية وهذا يعني إلمام المختصين بالشركة بكيفية إعداد المستندات مقابل (14.3%) من أفراد عينة الدراسة غير موافقون على ذلك . أي أن أغلب المؤسسات تهتم بإعداد المستندات بينما هنالك جزء لا يهتم بإعداد المستندات ولكن يجب لفت الإنتباه إليه .



الشكل (3-12) إستجابة أفراد العينة : إعداد المستندات في مؤسستهم بإتباع مرجعيات محلية وعالمية

المصدر: الباحث من بيانات المسح الميداني 2018م

6/ يتم مراجعة وإعتماد مسودة العقد قبل التوقيع :

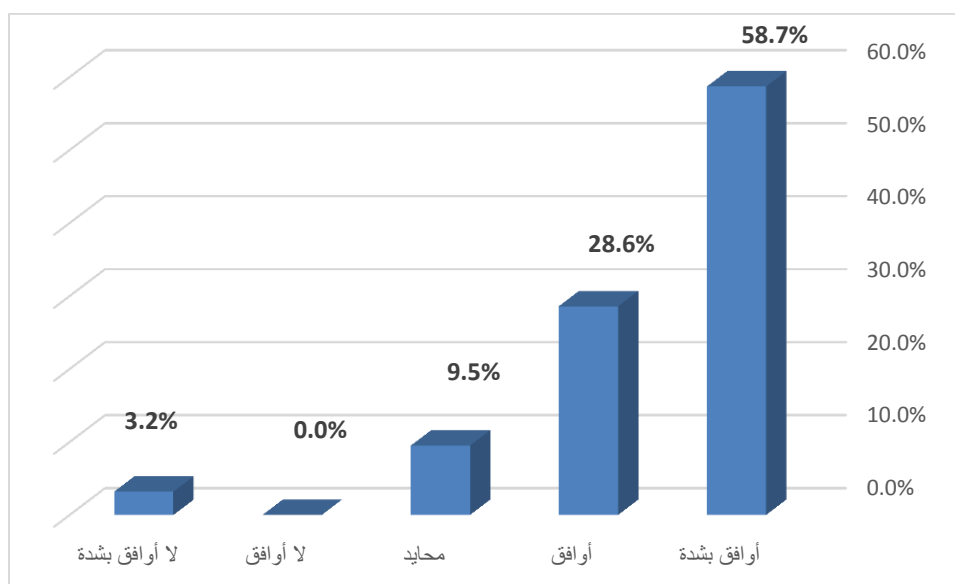
لمعرفة واقع مراجعة وإعتماد مسودة العقد قبل التوقيع من وجهة نظر المبحوثين تم حساب التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والدرجة لإستجابة أفراد عينة الدراسة، وجاءت

النتائج كما يوضحها الجدول التالي:

الجدول (3-15) إستجابة أفراد عينة الدراسة على أنه تتم مراجعة وإعتماد مسودة العقد قبل التوقيع

الاتجاه العام	الانحراف المعياري	المتوسط	درجة الموافقة					التكرار والنسب
			لا أوافق بشدة	لا أوافق	محايد	أوافق	أوافق بشدة	
الموافقة	0.908	4.40	2	0	6	18	37	ك
			%3.2	%0	%9.5	%28.6	%58.7	%

الجدول أعلاه يوضح أن أفراد مجتمع الدراسة يرون أنه موافقون بشدة على أن يتم مراجعة وإعتماد مسودة العقد قبل التوقيع وذلك بمتوسط حسابي (4.4) وهذا المتوسط يقع بالفئة الخامسة من مقياس المتدرج الخماسي والتي تتراوح ما بين (4.21 - 5) وهي الفئة التي تشير إلى درجة (أوافق بشدة). حيث أن (87.3%) من أفراد عينة الدراسة موافقون على مراجعة وقراءة وإعتماد مسودة العقد قبل التوقيع مقابل (3.2%) من أفراد عينة الدراسة غير موافقون على ذلك. وهذا يعني أن نسبة كبيرة من عينة الدراسة يرون أنه تتم عملية مراجعة مسودة العقد قبل التوقيع ولكن النسبة المتبقية 3.2% يمكن تجاهلها لأن عدم الإهتمام بما في مسودة العقد قد يؤدي إلى وجود مشاكل في العمل .



الشكل (3-13) إستجابة أفراد عينة الدراسة على أنه تتم مراجعة وإعتماد مسودة العقد قبل التوقيع

المصدر: الباحث من بيانات المسح الميداني 2018م

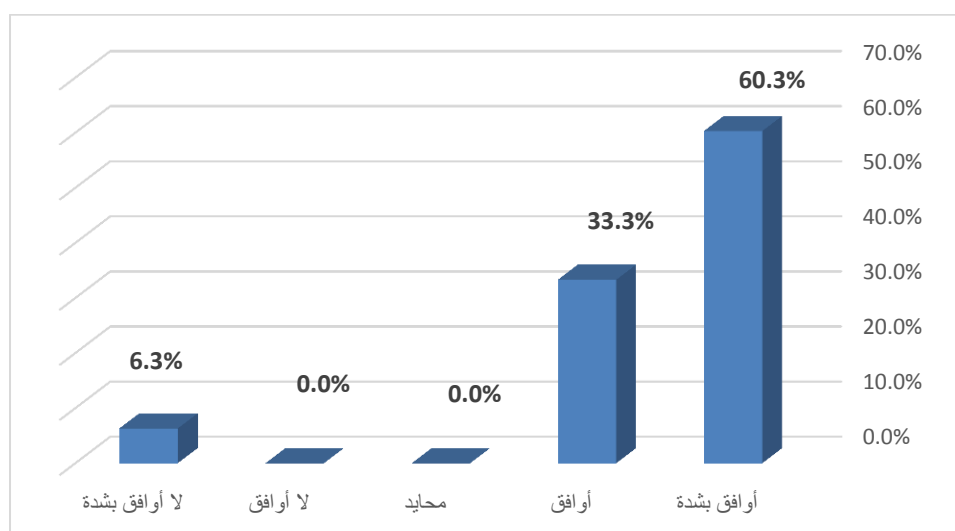
7/ تتم عملية مطابقة جداول الكميات والمواصفات لرسومات المشروع :

لمعرفة واقع أنه تتم عملية مطابقة جداول الكميات والمواصفات لرسومات المشروع من وجهة نظر المبحوثين تم حساب التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والدرجة لإستجابة أفراد عينة الدراسة ، وجاءت النتائج كما يوضحها الجدول التالي:

الجدول (3-16) إستجابة أفراد العينة على مطابقة جداول الكميات والمواصفات لرسومات المشروع

الاتجاه العام	الانحراف المعياري	المتوسط	درجة الموافقة					التكرار والنسب
			لا أوافق بشدة	لا أوافق	محايد	أوافق	أوافق بشدة	
الموافقة	1.010	4.41	4	0	0	21	38	ك
بشدة			%6.3	%0	%0	%33.3	%60.3	%

الجدول أعلاه يوضح أن أفراد مجتمع الدراسة يوافقون على أنه تتم عملية مطابقة جداول الكميات والمواصفات لرسومات المشروع وذلك بمتوسط حسابي (4.4) وهذا المتوسط يقع بالفئة الخامسة من مقياس المتدرج الخماسي والتي تتراوح ما بين (4.21-5) وهي الفئة التي تشير إلى درجة أوافق بشدة حيث أن (93.6%) من أفراد عينة الدراسة موافقون على مطابقة جداول الكميات والمواصفات لرسومات المشروع مقابل (6.3%) من أفراد عينة الدراسة غير موافقون على ذلك. أن نسبة (93.6%) يوافقون على أن المؤسسات تقوم بمطابقة جداول الكميات والمواصفات وهي نسبة كبيرة أهمية هذه المطابقة لما لها من أثر فعال في العمل من حيث إنجاز العمل وتقديم الصريفات حسب العقد .



الشكل (3-14) إستجابة أفراد عينة الدراسة على مطابقة جداول الكميات والمواصفات لرسومات المشروع

المصدر: الباحث من بيانات المسح الميداني 2018م

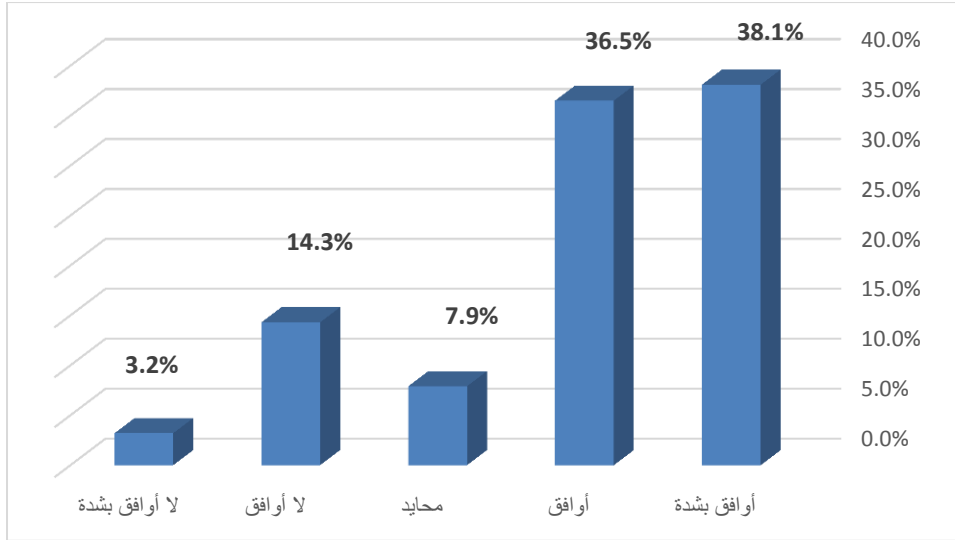
8/ عند مراجعة عقود المشاريع الهندسية فإنه يتم الاستعانة بجهات خارج المؤسسة حسب حوجة المشروع:

لمعرفة واقع أنه عند مراجعة عقود المشاريع فإنه يتم الإستعانة بجهات من خارج المؤسسة من وجهة نظر المبحوثين تم حساب التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والدرجة لإستجابة أفراد عينة الدراسة، وجاءت النتائج كما يوضحها الجدول التالي :

الجدول (3-17) إستجابة أفراد عينة الدراسة على الإستعانة بجهات خارج المؤسسة

الاتجاه العام	الانحراف المعياري	المتوسط	درجة الموافقة					العبرة التصنيف
			لا أوافق بشدة	لا أوافق	محايد	أوافق	أوافق بشدة	
الموافقة	1.154	3.92	2	9	5	23	24	ك
			3.2%	14.3%	7.9%	36.5%	38.1%	%

الجدول أعلاه يوضح أن أفراد مجتمع الدراسة يوافقون على أنه عند مراجعة عقود المشاريع فإنه يتم الإستعانة بجهات من خارج المؤسسة وذلك بمتوسط حسابي (3.92) وهذا المتوسط يقع بالفئة الرابعة من مقياس التدرج الخماسي والتي تتراوح ما بين (3.41-4.21) وهي الفئة التي تشير إلى درجة (أوافق)، بنسبة (74.6%) من أفراد عينة الدراسة موافقون بينما (17.5%) من أفراد عينة الدراسة غير موافقون على ذلك. ونجد أن (74.6%) نسبة جيدة لان هنالك تخصصات دقيقة في جزء من الأعمال قد لا تتوفر في المؤسسة المعينة لذا يتم الأستعانة بأهل تلك التخصصات لزيادة جودة المواصفات وتدقيقها ، أما من لا يوافقون على الإستعانة بجهات من خارج المؤسسة ربما لديهم التخصصات الكافية أو يريدون الخصوصية والسرية ونسبة (17.5%) نسبة مقدره لا يمكن تجاهلها .



الشكل (3-15) إستجابة أفراد عينة الدراسة على الإستعانة بجهات خارج المؤسسة

لمراجعة عقود المشاريع حسب حوجة المشروع

المصدر: الباحث من بيانات المسح الميداني 2018م

9/ في مواقع التشييد قليلا ما تجد المهندسين يطلعون على عقد المقاوله مما ينتج عنه اهمال في التشييد:

لمعرفة واقع أنه في مواقع التشييد قليلا ماتجد المهندسين يطلعون على عقد المقاوله من وجهة نظر

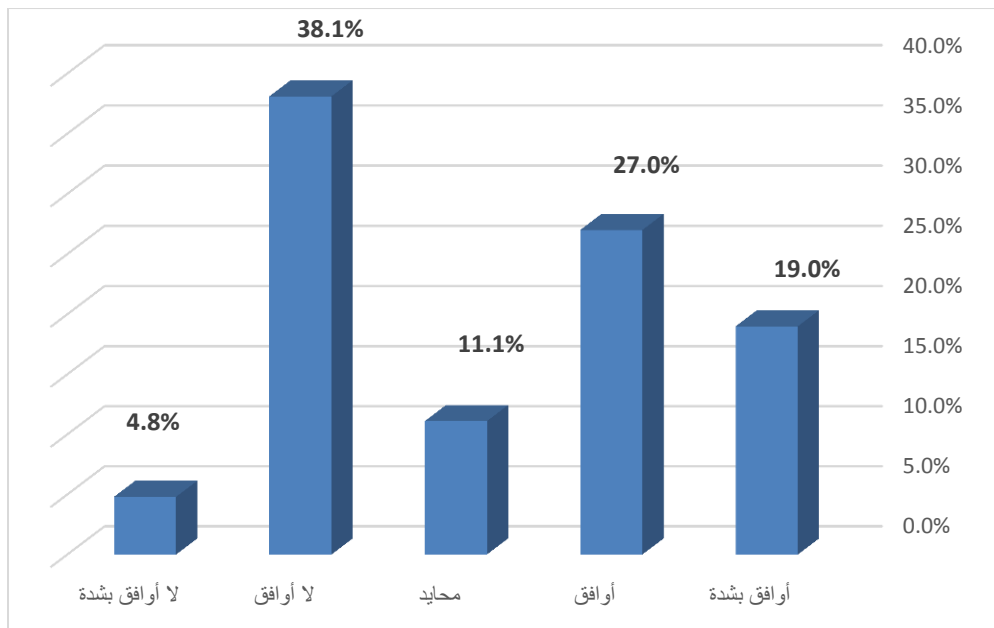
المبوثين تم حساب التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والدرجة لإستجابة

أفراد عينة الدراسة، وجاءت النتائج كما يوضحها الجدول التالي :

الجدول (3-18) إستجابة الاطلاع على عقد المقاوله في مواقع التشييد

الاتجاه العام	الانحراف المعياري	المتوسط	درجة الموافقة					التكرار والنسب
			لا أوافق بشدة	لا أوافق	محايد	أوافق	أوافق بشدة	
المحايدة	1.264	3.17	3	24	7	17	12	ك
			%4.8	%38.1	%11.1	%27	%19	%

الجدول أعلاه يوضح أن أفراد مجتمع الدراسة يوافقون على أنه في مواقع التشييد قليلا ما تجد المهندسين يطلعون على عقد المقاوله وذلك بمتوسط حسابي (3.17) وهذا المتوسط يقع بالفئة الثالثة من مقياس المتدرج الخماسي والتي تتراوح ما بين (2.61-3.4) وهي الفئة التي تشير إلى درجة (محايد) بنسبة (46%) مقابل (42.9%) من أفراد عينة الدراسة غير موافقون على ذلك. و(11.1%) محايدون في إجاباتهم. تعتبر هذه النتيجة أن جانب الإهمال بالعقودات في المواقع أكبر من المتوقع فنسبة (42.9%) كبيرة جدا حيث أنه لا يمكن أن ينفصل الموقع عن المكتب في المتابعة ويجب أن تكون هنالك نسخة من عقد المقاوله في الموقع لأنه المرجع في العمل في حال واجهت العمل أي مستجدات مثل زيادة في الكميات حسب طبيعة الموقع تتطلب معرفة نسبة الزيادة في العقد وغيرها . لذا يجب التدريب والتأهيل عن العقود .



الشكل (3-16) إستجابة الاطلاع على عقد المقاوله في مواقع التشييد

المصدر: الباحث من بيانات المسح الميداني 2018م

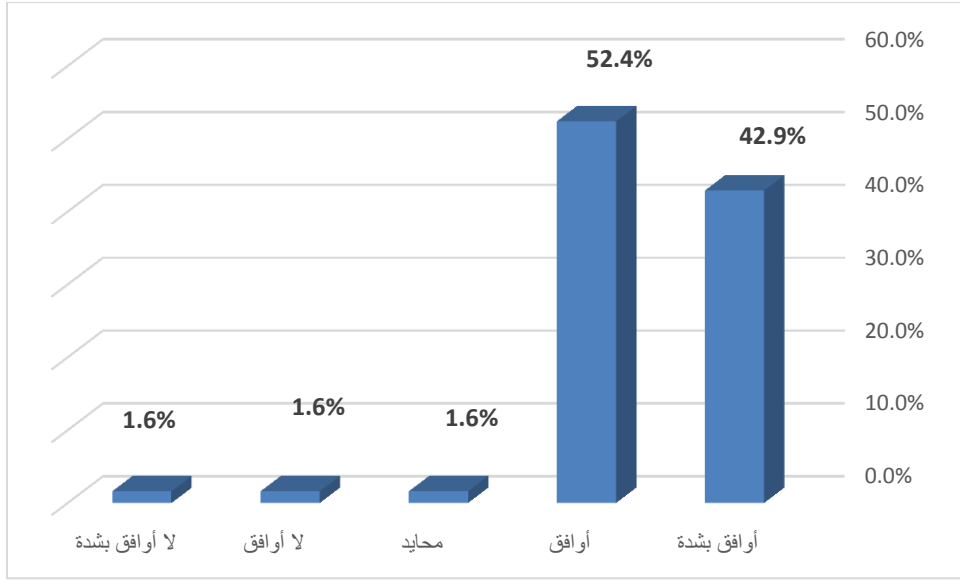
10/ في حالة نشوء خلاف حول أحد البنود تفضل الحلول الودية :

لمعرفة واقع أنه في حالة نشوء خلاف حول أحد بنود العقد تفضل الحلول الودية من وجهة نظر المبحوثين تم حساب التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والدرجة لإستجابة أفراد عينة الدراسة، وجاءت النتائج كما يوضحها الجدول التالي :

الجدول(3-19) إستجابة أفراد العينة : في حالة نشوء خلاف حول أحد بنود العقد تفضل الحلول ودياً

الاتجاه العام	الانحراف المعياري	المتوسط	درجة الموافقة					التكرار والنسب
			لا أوافق بشدة	لا أوافق	محايد	أوافق	أوافق بشدة	
الموافقة			1	1	1	33	27	ك
بشدة	0.741	4.33	%1.6	%1.6	%1.6	%52.4	%42.9	%

الجدول أعلاه يوضح أن أفراد مجتمع الدراسة موافقون بشدة على أنه في حالة نشوء خلاف حول أحد بنود العقد تتم غالباً ما تفضل الحلول الودية وذلك بمتوسط حسابي (4.33) وهذا المتوسط يقع بالفئة الخامسة من مقياس التدرج الخماسي والتي تتراوح ما بين (4.2-5) وهي الفئة التي تشير إلى درجة (أوافق بشدة) حيث بنسبة بلغت (95.3%) من أفراد عينة الدراسة مقابل (3.2%) من أفراد عينة الدراسة غير موافقون على ذلك. وهذا يعني انه يجب تفضيل الحلول الودية في حال نشوء خلاف حول أحد البنود لأن التحكيم يتطلب إجراءات تأخذ الكثير من وقت العمل والعاملين فيه وقد تضر بالعمل ولكن ذلك حسب حجم الخلاف .



الشكل (3-17) إستجابة أفراد العينة على أنه في حالة نشؤ خلاف حول أحد بنود العقد تفضل الحلول ودياً

المصدر: الباحث من بيانات المسح الميداني 2018م

11/ يتم اللجوء إلى التحكيم في حال تعذر الحلول الودية :

لمعرفة واقع أنه يتم اللجوء إلى التحكيم في حالة تعذر الحلول الودية من وجهة نظر المبحوثين تم حساب التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والدرجة لإستجابة أفراد عينة الدراسة، وجاءت النتائج كما يوضحها الجدول التالي :

الجدول (3-20) إستجابة أفراد العينة إلى أنه يتم اللجوء إلى التحكيم في حال تعذر الحلول الودية

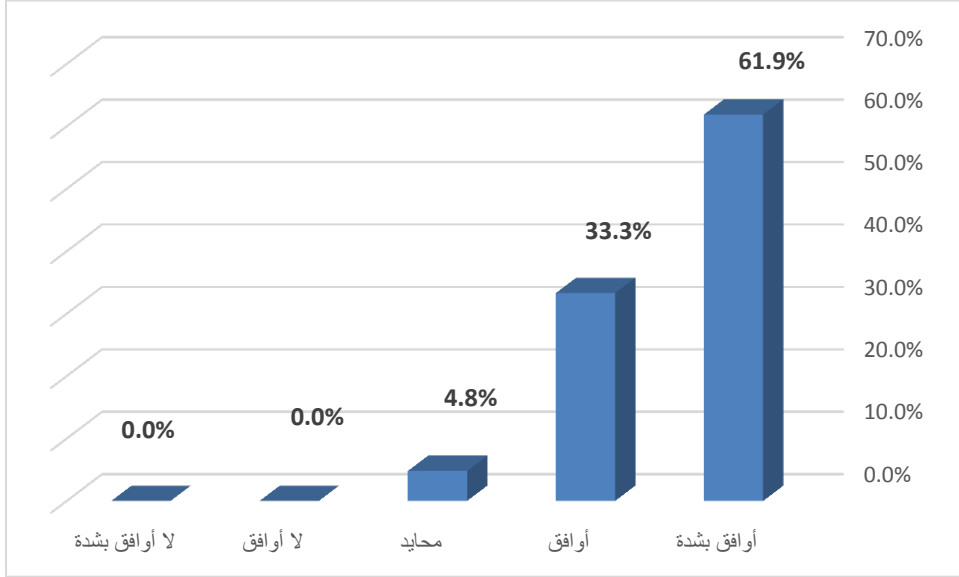
الاتجاه العام	الانحراف المعياري	المتوسط	درجة الموافقة					التكرار والنسب
			لا أوافق بشدة	لا أوافق	محايد	أوافق	أوافق بشدة	
الموافقة	0.588	4.57	0	0	3	21	39	ك
بشدة			%0	%0	%4.8	%33.3	%61.9	%

الجدول أعلاه يوضح أن أفراد عينة الدراسة موافقون على أنه يتم اللجوء إلى التحكيم في حال تعذر

الحلول الودية وذلك بمتوسط حسابي (4.57) وهذا المتوسط يقع في الفئة الخامسة من المدرج الخماسي والتي

تتراوح بين (4.2-5) وهي الفئة التي تشير إلى درجة (أوافق بشدة) بنسبة بلغت (95.2%) من أفراد عينة

الدراسة لأنه لا يوجد حل آخر لحل المشكلة التي قد تكون معقدة ولم تتجح الحلول الودية فيها لذلك يجب معرفة قوانين التحكيم ومتى وكيف يتم اللجوء إليها .



الشكل (3-18) إستجابة أفراد العينة إلى أنه يتم اللجوء إلى التحكيم في حال تعذر الحلول الودية

المصدر: الباحث من بيانات المسح الميداني 2018م

12/ تهدف مشروعات نظام البناء والتشغيل وتحويل الملكية إلى توسيع قاعدة الاستثمارات خاصة فيما يتعلق بالاستثمار في البنية التحتية :

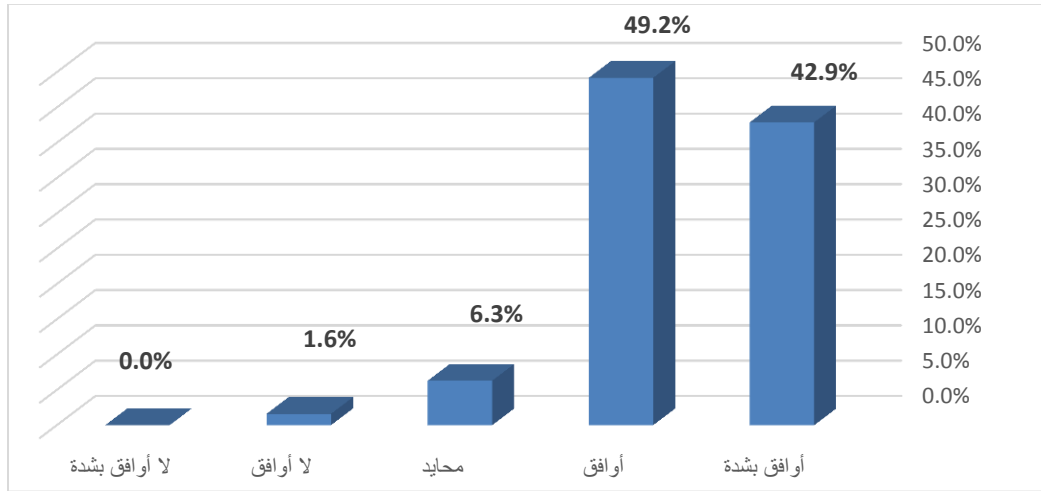
لمعرفة واقع أنه تهدف مشروعات نظام البناء والتشغيل وتحويل الملكية إلى توسيع قاعدة الاستثمارات خاصة فيما يتعلق بالاستثمار في البنية التحتية من وجهة نظر المبحوثين تم حساب التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والدرجة لإستجابة أفراد عينة الدراسة، وجاءت النتائج كما يوضحها الجدول التالي:

الجدول (3-21) إستجابة أفراد العينة على أن هدف مشروعات نظام البناء والتشغيل وتحويل الملكية

توسيع قاعدة إستثمارات البنية التحتية خاصة

الاتجاه العام	الانحراف المعياري	المتوسط	درجة الموافقة					التكرار والنسب
			لا أوافق بشدة	لا أوافق	محايد	أوافق	أوافق بشدة	
الموافقة بشدة	0.672	4.33	0	1	4	31	27	ك
			%0	%1.6	%6.3	%49.2	%42.9	%

الجدول أعلاه يوضح أن أفراد مجتمع الدراسة موافقون على هدف مشروعات نظام البناء والتشغيل وتحويل الملكية إلى توسيع قاعدة الإستثمارات وخاصة إستثمارات البنية التحتية وذلك بمتوسط حسابي (4.33) وهذا المتوسط يقع بالفئة الخامسة من مقياس التدرج الخماسي والتي تتراوح ما بين (4.21-5) وهي الفئة التي تشير إلى درجة (أوافق بشدة) بنسبة بلغت (92.1%) من أفراد عينة الدراسة مقابل (1.6%) غير موافقين . إن نسبة (92.1%) نسبة كبيرة وتوضح أهمية نظام عقود البناء والتشغيل وتحويل الملكية للبنية التحتية بينما (1.6%) نسبة يمكن تجاهلها وقد تكون نسب لعدم المعرفة بهذا النظام.



الشكل (3-19) إستجابة أفراد العينة على أن هدف مشروعات نظام البناء والتشغيل وتحويل الملكية توسيع

قاعدة إستثمارات البنية التحتية

المصدر: الباحث من بيانات المسح الميداني 2018م

13/ تواجه استثمارات الشراكة بين القطاعين العام والخاص وفق نظام البناء والتشغيل وتحويل الملكية

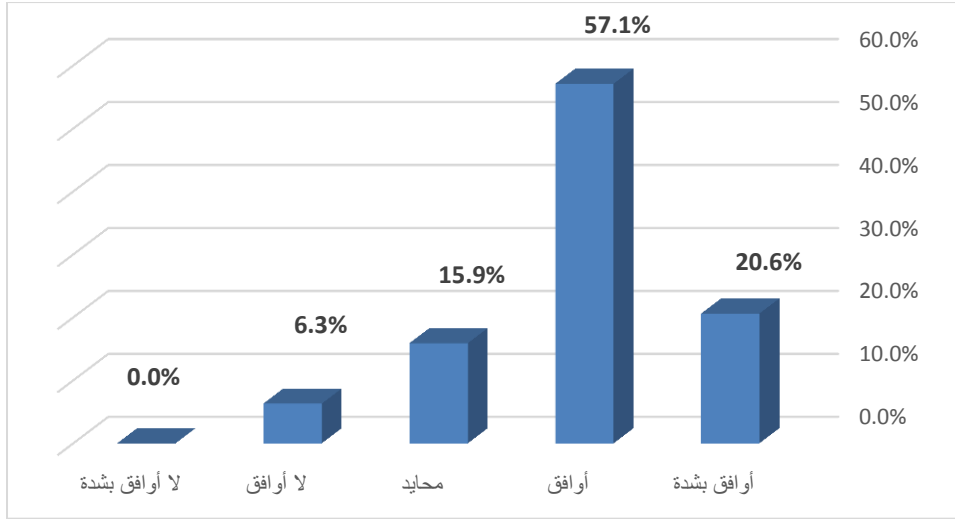
مجموعة من المخاطر :

لمعرفة واقع أنه تواجه استثمارات الشراكة بين القطاعين العام والخاص وفق نظام البناء والتشغيل وتحويل الملكية مجموعة من المخاطر من وجهة نظر المبحوثين تم حساب التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والدرجة لإستجابة أفراد عينة الدراسة، وجاءت النتائج كما يوضحها الجدول التالي:

الجدول (3-22) إستجابة أفراد العينة على مواجهة المخاطر للشراكة بين القطاعين العام والخاص

الاتجاه العام	الانحراف المعياري	المتوسط	درجة الموافقة					التكرار والنسب
			لا أوافق بشدة	لا أوافق	محايد	أوافق	أوافق بشدة	
الموافقة	0.789	3.92	0	4	10	36	13	ك
			%0	%6.3	%15.9	%57.1	%20.6	%

الجدول أعلاه يوضح أن أفراد مجتمع الدراسة موافقون على أنه تواجه استثمارات الشراكة بين القطاعين العام والخاص وفق نظام البناء والتشغيل وتحويل الملكية مجموعة من المخاطر وذلك بمتوسط حسابي (3.92) وهذا المتوسط يقع بالفئة الرابعة من مقياس التدرج الخماسي والتي تتراوح ما بين (3.41-4.2) وهي الفئة التي تشير إلى درجة (أوافق) بنسبة بلغت (77.7%) من أفراد عينة الدراسة مقابل (6.3%) من أفراد العينة غير موافقين بينما (15.9%) من أفراد عينة الدراسة محايدون. إن نسبة (77.7%) نسبة مقدره بينما (6.3%) نسبة لا يمكن تجاهلها وقد تكون نسب لعدم المعرفة بهذا النظام ولكن عموما بعمل دراسة الجدوى الكافية يمكن الحد من المخاطر وتقليلها بقدر الإمكان.



الشكل (3-20) إستجابة أفراد العينة على مواجهة مجموعة من المخاطر لإستثمارات

الشراكة بين القطاعين العام والخاص -المصدر: الباحث من بيانات المسح الميداني 2018م

14/تساعد الشراكة بين القطاعين العام والخاص وفق نظام البناء والتشغيل وتحويل الملكية الدولة على

مواصلة بناء مشاريع اقتصادية جديدة خارج ميزانيتها العامة :

لمعرفة واقع أنه تساعد الشراكة بين القطاعين العام والخاص وفق نظام البناء والتشغيل وتحويل

الملكية الدولة على مواصلة بناء مشاريع اقتصادية جديدة خارج ميزانيتها العامة من وجهة نظر المبحوثين

تم حساب التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والدرجة لإستجابة أفراد

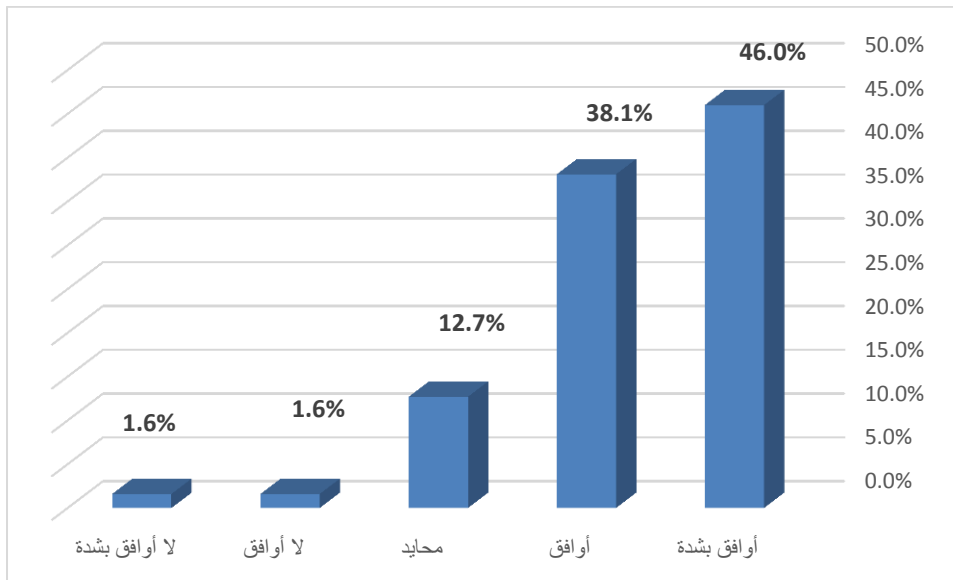
عينة الدراسة، وجاءت النتائج كما يوضحها الجدول التالي:

الجدول (3-23) استجابة أفراد العينة لمساعدة الشراكة بين القطاعين العام والخاص وفق نظام البناء

والتشغيل وتحويل الملكية على مواصلة بناء مشاريع اقتصادية جديدة خارج ميزانيتها العامة

الاتجاه العام	الانحراف المعياري	المتوسط	درجة الموافقة					التكرار والنسب
			لا أوافق بشدة	لا أوافق	محايد	أوافق	أوافق بشدة	
الموافقة	0.861	4.25	1	1	8	24	29	ك
بشدة			1.6%	1.6%	12.7%	38.1%	46%	%

الجدول أعلاه يوضح أن أفراد مجتمع الدراسة موافقون على أنه تساعد الشراكة بين القطاعين العام والخاص وفق نظام البناء والتشغيل وتحويل الملكية الدولة على مواصلة بناء مشاريع اقتصادية جديدة خارج ميزانيتها العامة وذلك بمتوسط حسابي (4.25) وهذا المتوسط يقع بالفئة الخامسة من مقياس التدرج الخماسي والتي تتراوح ما بين (5-4.21) وهي الفئة التي تشير إلى درجة (أوافق بشدة) بنسبة بلغت (84.1%) من أفراد عينة الدراسة مقابل (3.2%) من أفراد العينة غير موافقين بينما (12.7%) من أفراد عينة الدراسة محايدون. إن نسبة (84.1%) من أفراد عينة الدراسة نسبة ممتازة بينما (3.2%) نسبة يمكن تجاهلها لأنه يعتبر بناء مشاريع جديدة خارج الميزانية العامة للدولة أساس مفهوم نظام البناء والتشغيل وتحويل الملكية .



الشكل (3-21) استجابة أفراد العينة لمساعدة الشراكة بين القطاعين العام والخاص وفق نظام البناء والتشغيل وتحويل الملكية على مواصلة بناء مشاريع اقتصادية جديدة خارج ميزانيتها العامة

المصدر: الباحث من بيانات المسح الميداني 2018م

15/ تختلف درجة تدخل القطاع الخاص في مشروعات البنية التحتية حسب أسلوب الشراكة الملائم

لتنفيذها :

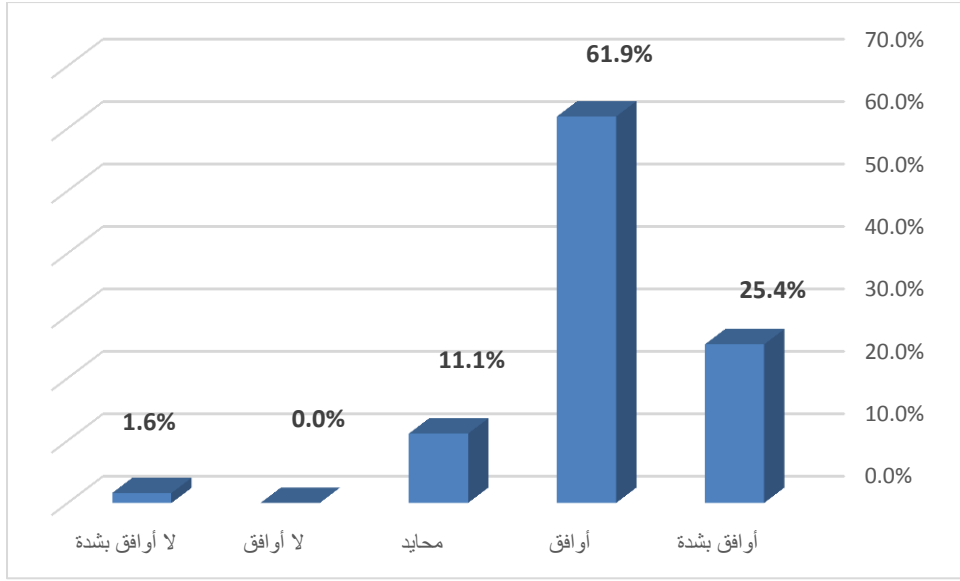
لمعرفة واقع أنه تختلف درجة تدخل القطاع الخاص في مجال مشروعات البنية التحتية حسب أسلوب الشراكة الملائم لتنفيذها من وجهة نظر المبحوثين تم حساب التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والدرجة لإستجابة أفراد عينة الدراسة، وجاءت النتائج كما يوضحها الجدول التالي:

الجدول (3-24) أستجابة أفراد العينة لإختلاف درجة تدخل القطاع الخاص في مجال

مشروعات البنية التحتية حسب أسلوب الشراكة الملائم لتنفيذها

الاتجاه العام	الانحراف المعياري	المتوسط	درجة الموافقة					التكرار والنسب
			لا أوافق بشدة	لا أوافق	محايد	أوافق	أوافق بشدة	
الموافقة	0.712	4.10	1	0	7	39	16	ك
			1.6%	0%	11.1%	61.9%	25.4%	%

الجدول أعلاه يوضح أن أفراد مجتمع الدراسة موافقون على أنه تختلف درجة تدخل القطاع الخاص في مجال مشروعات البنية التحتية حسب أسلوب الشراكة الملائم لتنفيذها وذلك بمتوسط حسابي (4.1) وهذا المتوسط يقع بالفئة الرابعة من مقياس التدرج الخماسي والتي تتراوح ما بين (3.41-4.2) وهي الفئة التي تشير إلى درجة (أوافق) بنسبة بلغت (87.3%) من أفراد عينة الدراسة مقابل (1.6%) من أفراد العينة غير موافقين بينما (11.1%) من أفراد عينة الدراسة محايدين. إن نسبة (87.3%) من أفراد عينة الدراسة نسبة ممتازة بينما (1.6%) نسبة يمكن تجاهلها لأنه لأنه لا يمكن أن يدخل القطاع الخاص في مشروعات من دون معرفة أسلوب الشراكة .



الشكل (3-22) استجابة أفراد العينة لإختلاف درجة تدخل القطاع الخاص في مجال

مشروعات البنية التحتية حسب أسلوب الشراكة الملائم لتنفيذها

المصدر: الباحث من بيانات المسح الميداني 2018

16/ تعد الشراكة بين القطاعين العام والخاص بديلا استراتيجيا لتوفير خدمات البنية التحتية :

لمعرفة واقع أنه تعد الشراكة بين القطاعين العام والخاص بديلا استراتيجيا لتوفير خدمات البنية التحتية

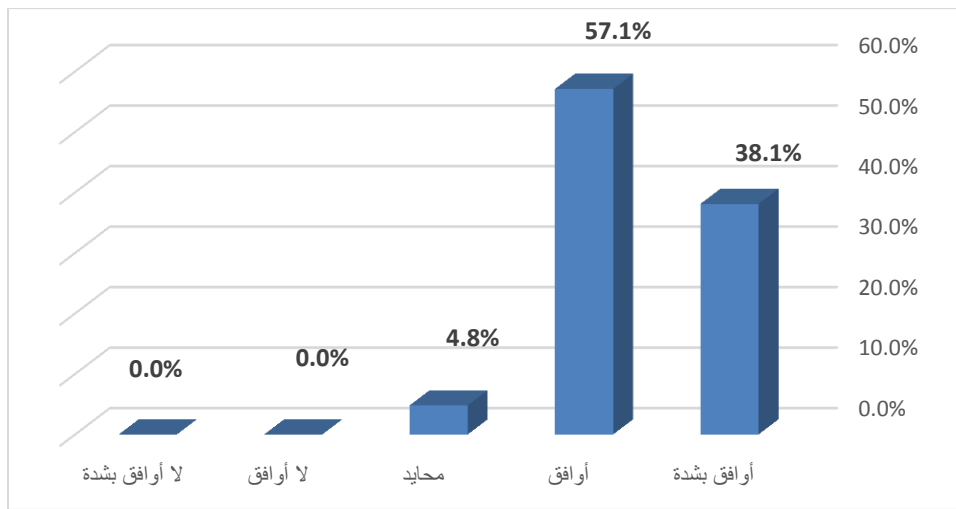
من وجهة نظر المبحوثين تم حساب التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية

والدرجة لإستجابة أفراد عينة الدراسة، وجاءت النتائج كما يوضحها الجدول التالي:

الجدول (3-25) إستجابة أفراد عينة الدراسة لعد الشراكة بين القطاعين العام والخاص

الاتجاه العام	الانحراف المعياري	المتوسط	درجة الموافقة					التكرار والنسب
			لا أوافق بشدة	لا أوافق	محايد	أوافق	أوافق بشدة	
الموافقة	0.568	4.33	0	0	3	36	24	ك
بشدة			0%	0%	4.8%	57.1%	38.1%	%

الجدول أعلاه يوضح أن أفراد عينة الدراسة موافقون على أنه تعدد الشراكة بين القطاعين العام والخاص بديلا استراتيجيا لتوفير خدمات البنية التحتية وذلك بمتوسط حسابي (4.33) وهذا المتوسط يقع بالفئة الخامسة من مقياس التدرج الخماسي والتي تتراوح ما بين (4.21-5) وهي الفئة التي تشير إلى درجة (أوافق بشدة) بنسبة بلغت (95.2%) من أفراد عينة الدراسة بينما (4.2%) من أفراد عينة الدراسة محايدون مع عدم وجود أشخاص غير موافقين أي أن الرأي موحد .



الشكل (3-23) إستجابة أفراد عينة الدراسة للشراكة بين القطاعين العام والخاص كبديلا استراتيجيا

المصدر: الباحث من بيانات المسح الميداني 2018م

17/ تتحمل الدولة الجزء الأكبر من المخاطر السياسية كتغيير القوانين والتأمين وغيرها في حالة فشل

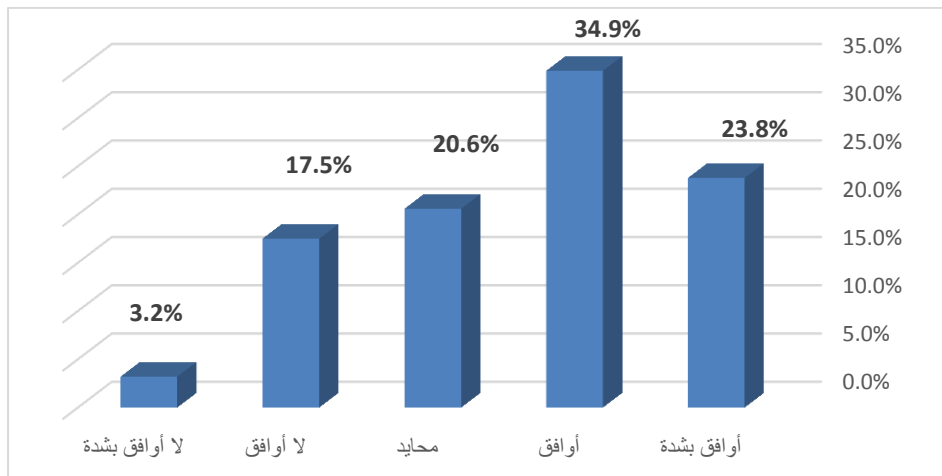
المشروع :

لمعرفة واقع أنه تتحمل الدولة الجزء الأكبر من المخاطر السياسية كتغيير القوانين والتأمين وغيرها في حالة فشل المشروع من وجهة نظر المبحوثين تم حساب التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والدرجة لإستجابة أفراد عينة الدراسة، وجاءت النتائج كما يوضحها الجدول التالي:

الجدول (3-26) إستجابة أفراد العينة لتحمل الدولة الجزء الأكبر من المخاطر السياسية

الاتجاه العام	الانحراف المعياري	المتوسط	درجة الموافقة					التكرار والنسب
			لا أوافق بشدة	لا أوافق	محايد	أوافق	أوافق بشدة	
الموافقة	1.131	3.59	2	11	13	22	15	ك
			%3.2	%17.5	%20.6	%34.9	%23.8	%

الجدول أعلاه يوضح أن أفراد عينة الدراسة موافقون على أنه تتحمل الدولة الجزء الأكبر من المخاطر السياسية كتغيير القوانين والتأمين وغيرها في حالة فشل المشروع وذلك بمتوسط حسابي (3.59) وهذا المتوسط يقع بالفئة الرابعة من مقياس التدرج الخماسي والتي تتراوح ما بين (3.41-4.2) وهي الفئة التي تشير إلى درجة (أوافق) بنسبة بلغت (58.7%) من أفراد عينة الدراسة مقابل (20.7%) من أفراد العينة غير موافقين بينما (20.6%) من أفراد عينة الدراسة محايدون. إن نسبة (58.7%) من أفراد عينة الدراسة نسبة تميل إلى الموافقة لكن نسبة (20.7%) نسبة كبيرة لا يمكن تجاهلها لأنه قد تكون وضعت في إعتبرها أن القطاع الخاص هو من يتحمل كافة المخاطر لكن عند عمل دراسة الجدوى يتم تقسيم المخاطر وكيفية حلها بالصورة المناسبة مع التأمين .



الشكل (3-24) إستجابة أفراد العينة لتحمل الدولة الجزء الأكبر من المخاطر السياسية

المصدر: الباحث من بيانات المسح الميداني 2018

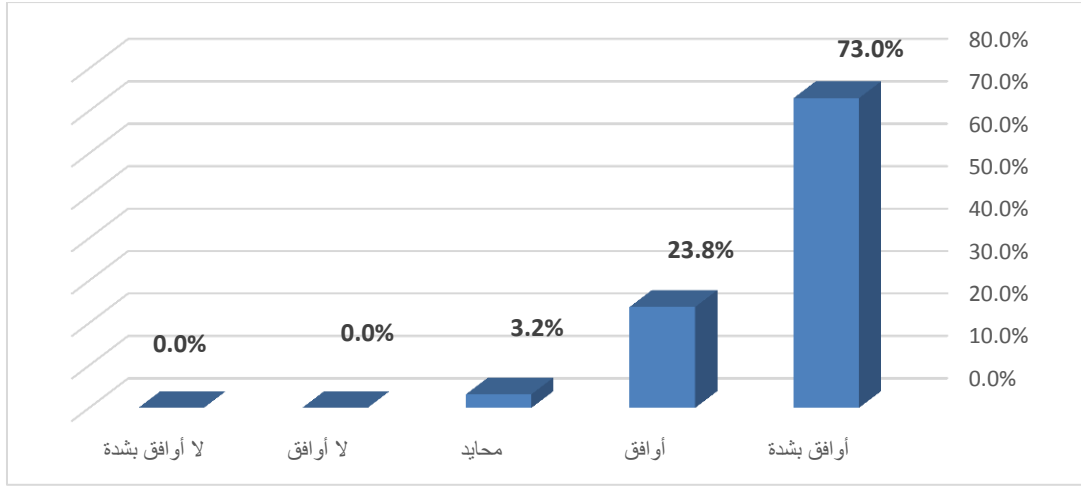
18/ تعتبر أهم أسباب نجاح مشروعات عقود نظام البناء والتشغيل وتحويل الملكية تهيئة البيئة الاقتصادية والقانونية :

لمعرفة واقع أنه تتحمل الدولة الجزء الأكبر من المخاطر السياسية كتغيير القوانين والتأمين وغيرها في حالة فشل المشروع من وجهة نظر المبحوثين تم حساب التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والدرجة لإستجابة أفراد عينة الدراسة، وجاءت النتائج كما يوضحها الجدول التالي:

الجدول (3-27) إستجابة أفراد العينة لأسباب نجاح مشروعات عقود نظام البناء والتشغيل وتحويل الملكية

الاتجاه العام	الانحراف المعياري	المتوسط	درجة الموافقة					التكرار والنسب
			لا أوافق بشدة	لا أوافق	محايد	أوافق	أوافق بشدة	
الموافقة	0.528	4.70	0	0	2	15	46	ك
بشدة			%0	%0	%3.2	%23.8	%73	%

الجدول أعلاه يوضح أن أفراد عينة الدراسة موافقون على أنه تعتبر أهم أسباب نجاح مشروعات عقود نظام البناء والتشغيل وتحويل الملكية تهيئة البيئة الاقتصادية والقانونية وذلك بمتوسط حسابي (4.7) وهذا المتوسط يقع بالفئة الخامسة من مقياس التدرج الخماسي والتي تتراوح ما بين (4.21-5) أي الفئة التي تشير إلى درجة (أوافق بشدة) بنسبة بلغت (96.8%) من أفراد عينة الدراسة بينما (3.2%) من أفراد عينة الدراسة محايدون. وجميع المشاريع تحتاج لتهيئة البيئة القانونية والإقتصادية لضمان نجاحها .



الشكل (3-25) إستجابة أفراد العينة لأهم أسباب نجاح مشروعات عقود نظام البناء والتشغيل وتحويل الملكية

المصدر: الباحث من بيانات المسح الميداني 2018م

3-2-4 فرضيات الدراسة للمقارنة باختلاف نوع القطاع :

▪ الفرضية الأولى :

توجد فروق ذات دلالة إحصائية في آراء المبحوثين حول ان مشروعات نظام البناء والتشغيل وتحويل

الملكية تهدف إلى توسيع قاعدة الاستثمارات خاصة فيما يتعلق بالاستثمار في البنية التحتية باختلاف نوع

القطاع :

جدول (3-28) اختبار t لعينتين مستقلتين للفرضية الأولى

مستوى الدلالة		متوسط		درجات الحرية	قيمة t
غير دالة	0.902	القطاع الخاص	القطاع العام	61	0.124
		4.34	4.32		

المصدر: الباحث من بيانات المسح الميداني 2018

من الجدول أعلاه نجد أن قيمة الدلالة تساوي (0.902) وهي أكبر من مستوى المعنوية (0.05)،

وبالتالي فإننا نقبل الفرض القائل بأنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في آراء المبحوثين حول ان

مشروعات نظام البناء والتشغيل وتحويل الملكية تهدف إلى توسيع قاعدة الاستثمارات خاصة فيما يتعلق بالاستثمار في البنية التحتية باختلاف نوع القطاع.

▪ الفرضية الثانية :

توجد فروق ذات دلالة إحصائية في آراء المبحوثين حول ان استثمارات الشراكة بين القطاعين العام والخاص وفق نظام البناء والتشغيل وتحويل الملكية تواجه مجموعة من المخاطر باختلاف نوع القطاع:

جدول (3-29) اختبار t لعينتين مستقلتين للفرضية الثانية

مستوي الدلالة		متوسط		درجات الحرية	قيمة t
غير دالة	0.149	القطاع الخاص	القطاع العام	61	1.463
		4.06	3.77		

المصدر: الباحث من بيانات المسح الميداني 2018

من الجدول أعلاه نجد أن قيمة الدلالة تساوي (0.149) وهي أكبر من مستوى المعنوية (0.05)، وبالتالي فإننا نقبل الفرض القائل بأنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في آراء المبحوثين حول ان استثمارات الشراكة بين القطاعين العام والخاص وفق نظام البناء والتشغيل وتحويل الملكية تواجه مجموعة من المخاطر باختلاف نوع القطاع.

▪ الفرضية الثالثة :

توجد فروق ذات دلالة إحصائية في آراء المبحوثين حول ان الشراكة بين القطاعين العام والخاص وفق نظام البناء والتشغيل وتحويل الملكية الدولة تساعد على مواصلة بناء مشاريع اقتصادية جديدة خارج ميزانيتها العامة باختلاف نوع القطاع :

جدول (3-30) اختبار t لعينتين مستقلتين للفرضية الثالثة

مستوي الدلالة		متوسط		درجات الحرية	قيمة t
غير دالة	0.086	القطاع الخاص	القطاع العام	61	1.748
		4.44	4.06		

المصدر: الباحث من بيانات المسح الميداني 2018

من الجدول أعلاه نجد أن قيمة الدلالة تساوي (0.086) وهي أكبر من مستوى المعنوية (0.05)، وبالتالي فإننا نقبل الفرض القائل بأنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في آراء المبحوثين حول ان الشراكة بين القطاعين العام والخاص وفق نظام البناء والتشغيل وتحويل الملكية الدولة تساعد على مواصلة بناء مشاريع اقتصادية جديدة خارج ميزانيتها العامة باختلاف نوع القطاع.

الفرضية الرابعة :

توجد فروق ذات دلالة إحصائية في آراء المبحوثين حول ان الشراكة بين القطاعين العام والخاص تعد بديلا استراتيجيا لتوفير خدمات البنية التحتية باختلاف نوع القطاع :

جدول (3-31) اختبار t لعينتين مستقلتين للفرضية الرابعة

مستوي الدلالة		متوسط		درجات الحرية	قيمة t
غير دالة	0.770	القطاع الخاص	القطاع العام	61	0.294
		4.31	4.35		

المصدر: الباحث من بيانات المسح الميداني 2018

من الجدول أعلاه نجد أن قيمة الدلالة تساوي (0.770) وهي أكبر من مستوى المعنوية (0.05)، وبالتالي فإننا نقبل الفرض القائل بأنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في آراء المبحوثين حول ان الشراكة بين القطاعين العام والخاص تعد بديلا استراتيجيا لتوفير خدمات البنية التحتية باختلاف نوع القطاع.

▪ الفرضية الخامسة :

توجد فروق ذات دلالة إحصائية في آراء المبحوثين حول ان أهم أسباب نجاح مشروعات عقود نظام

البناء والتشغيل وتحويل الملكية تهيئة البيئة الاقتصادية والقانونية باختلاف نوع القطاع:

جدول (3-32) اختبار t لعينتين مستقلتين للفرضية الخامسة

مستوي الدلالة		متوسط		درجات الحرية	قيمة t
غير دالة	0.208	القطاع الخاص	القطاع العام	61	1.272
		4.78	4.61		

المصدر: الباحث من بيانات المسح الميداني 2018

من الجدول أعلاه نجد أن قيمة الدلالة تساوي (0.208) وهي أكبر من مستوى المعنوية (0.05)،

وبالتالي فإننا نقبل الفرض القائل بأنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في آراء المبحوثين حول ان أهم

أسباب نجاح مشروعات عقود نظام البناء والتشغيل وتحويل الملكية تهيئة البيئة الاقتصادية والقانونية باختلاف

نوع القطاع.

الخاتمة

الخلاصة والتوصيات وتوصيات الدراسات المستقبلية

أ/ الخلاصة :

عند مقارنة عقود نظام البناء والتشغيل وتحويل الملكية مع العقود الأخرى وجد أنه يعتبر نافذة للدخول للحياة المدنية لتحقيق ما تطلبه الحياة المدنية لإيجاد البنية التحتية والحل البديل الأمثل لمشكلة التكلفة العالية لتشييد الطرق ، وبعد القيام بعرض ومناقشة وتحليل الدراسة الميدانية تم التوصل للنتائج التالية عن مميزات مشروعاتها مقارنة بالعقود الأخرى :

- 1- تهدف إلى توسيع قاعدة الإستثمارات خاصة فيما يتعلق بالإستثمار في البنية التحتية .
- 2- تقديم خدمة عامة أساسية أو سد حاجة المواطن إلى الخدمات العامة .
- 3- التخفيف من العبء على الموازنة العامة ، والإستفادة من موارد الدولة المالية وتوظيفها في مجالات أشد إلحاحاً .
- 4- توفير العملة الأجنبية التي تحتاجها الحكومة ، وذلك شريطة أن يكون التمويل في الجزء الأكبر منه بالعملة الأجنبية التي يتم توفيرها من خارج البلد المضيف .
- 5- تنفيذ المشاريع عن طريقه يؤدي إلى خلق فرص عمل جديدة .
- 6- الاستفادة من خبرات القطاع الخاص في اقامة المرافق وتقديم الخدمات والحصول على التقنية الحديثة اللازمة لتشييد تلك المرافق والمشروعات ، والتي لا تتوفر محلياً ، بل ينقلها المستثمر الأجنبي .

7- إن هذا النظام يحقق عدالة إجتماعية في توزيع الأعباء الضريبية كون المستخدم المباشر هو من يدفع التكلفة ، حيث يتبين الفارق الواضح من خلال حجم الخدمات التي تقدمها الدولة للمدن مقابل ما تقدمه للريف مع تساوى ما يدفعه المواطن الحضري والريفي من ضريبة وجبايات .

8- تحميل مخاطر التنفيذ على منفذي المشروعات.

ب/ التوصيات :

من خلال الدراسة والنتائج التي تم التوصل إليها نجد ضرورة وضع عدد من التوصيات وهي :

1- ضرورة إستخدام عقود نظام البناء والتشغيل وتحويل الملكية في مجال الطرق في ولاية الجزيرة كبديل أمثل لمعالجة مشكلة التكلفة العالية لها .

2- عمل دراسة الجدوى الوافية التي توضح الجوانب المختلفة للمشروع وذلك لضمان نجاح المشروع وتجنب المشاكل التي قد تطرأ والعمل على أن تصاحب عمليات خصخصة مشروعات البنية الأساسية الشفافية والوضوح في كل مراحلها .

3- أهمية التدريب في مجال العقود الهندسية عامة وعقود البناء والتشغيل وتحويل الملكية بصفة خاصة ووضع برنامج لإدارة المخاطر في المشروعات التي يشارك فيها القطاع الخاص الأجنبي.

4- ضرورة إيجاد تشريع قانوني يعده مجموعة من المختصين في المجال القانوني والمالي والمصرفي والفني وبإشراف واستشارة المنظمات الدولية المعنية بشؤون الاستثمار الدولي.

5- عدم الإعتماد على الإستثمارات الأجنبية فقط ودعم وتشجيع الإستثمارات المحلية للمشاركة في المشروعات التي تنفذ بنظام البناء والتشغيل ونقل الملكية وتوفير العملة الأجنبية لها من خلال الإستثمار الخارجى وليس البنوك الوطنية لتأثير ذلك على أسعار الصرف ومخاطر الإئتمان.

6- على الدول المضيفة محاولة فض النزاعات الناشئة عن تنفيذ عقود البوت بالطرق الودية قدر المستطاع بدلاً من اللجوء إلى قضاء التحكيم والذي بقدر ماله من مميزات فإن فيه قدر كبير من المساوىء والمخاطر .

7- ضرورة إسناد كافة الأعمال التخطيطية والدراسات الفنية والمالية والقانونية خلال المراحل المختلفة للمشروع إلى مكتب إستشارى متخصص ذى خبرة وكفاءة وقدرة على تجمع إستشاريين متخصصين لكافة برامج المشروع .

8- إنشاء جهاز إدارى رقابى داخل المرافق العامة يتولى مراقبة إجراءات التعاقد وإعداد الأعمال التحضيرية ودراسات الجدوى ومراجعة برامج الصيانة للمشروعات المنفذة بنظام ال BOT وتحديد مسؤولياته وسلطاته في إطار هيكل تنظيمى واضح وعدم السماح بأن تقوم شركة المشروع بطرح خدماتها على الجمهور بأسعار مبالغ فيها .

ج/ توصيات الدراسات المستقبلية :

- 1- دراسة جدوى نموذجية لطريق بولاية الجزيرة بنظام عقود البوت .
- 2- دراسة المخاطر التى تواجه مشروعات نظام البناء والتشغيل وتحويل الملكية في ولاية الجزيرة .
- 3- دراسة لوضع إطار قانوني لمشروعات نظام البناء والتشغيل وتحويل الملكية خاص بولاية الجزيرة .
- 4- دراسة لمعرفة أثر التدريب وزيادة المعرفة فى تنفيذ مشاريع التشييد .

المصادر والمراجع:

- 1- سمير حامد عبد العزيز الجمال - القواعد المستحدثة في عقود الفيديك - مجلة الشريعة والقانون - العدد الثاني والخمسون 2012م
- 2- عصام أحمد البهجي - عقود الفيديك وأثرها على إلتزامات المقاول ورب العمل -2008 - دار الجامعة الجديدة للنشر والتوزيع - مصر
- 3- صلاح الدين عبدالعزيز عجبان - محاضرات مادة إدارة التشييد - كلية ودمدنى التقنية 2013م
- 4- وليد مصطفى الطراونة - رسالة ماجستير بعنوان إلتزامات المتعاقد مع الإدارة في عقود البوت 2014 م
- 5- يوسف ناصر حمد جزاع الظفيري - رسالة ماجستير بعنوان تسوية المنازعات الناشئة عن عقود البوت 2011م
- 6- جمال عمران المبروك - دراسة تحليلية لعقود التشييد والتشغيل ونقل الملكية وتكييفها القانوني 2018م
- 7- عبدالرحمن تيشوري - عقود البناء والتشغيل ونقل الملكية كشكل من أشكال الشراكة بين القطاع العام والخاص - الحوار المتمدن 2010م
- 8- يوسف محمود ود عدنان العريبي ورامي كاسر لايقة - نظام البناء والتشغيل ونقل الملكية - مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية - سلسلة العلوم الإقتصادية والقانونية المجلد (30) العدد (3) 2008م

9- ناهد علي حسن السيد - حقيقة نظام البناء والتشغيل ونقل الملكية الدورة التاسعة عشرة دولة

الإمارات العربية المتحدة

10- أمل البشيشي نظام البناء والتشغيل والتحويل 2004 م

11- محمد نبيل الشيمي - نظام ال BOT وأهميته الإقتصادية - الحوار المتمدن 2009م

12- شرياق رفيق - نظام البناء والتشغيل والتحويل (BOT) كبديل لتمويل مشروعات البنية

التحتية - مجلة ميلاف للبحوث والدراسات - العدد الرابع 2016م

13- معوش شادية ومزاي راضية - رسالة ماجستير بعنوان تطبيقات عقد البناء والتشغيل ونقل

الملكية في الجزائر (2015-2016 م)

14- أميرة علي محمد الفكي - عبدالمطلب علي إبنعوف مجلة العلوم الإقتصادية - عمادة البحث

العلمي العدد (18) 2017م

15- إدارة الجودة الإعتدال الأكاديمي، 1435هـ، ص21

16- [http:// ar.m Wikipedia.org/ wiki](http://ar.m.wikipedia.org/wiki)

ملحق (أ)

بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا

كلية الدراسات العليا

قسم الهندسة المدنية

إستبيان

متطلب تكميلي لنيل درجة الماجستير في هندسة التشييد بعنوان:

تشييد الطرق بنظام عقود البناء والتشغيل وتحويل الملكية

(دراسة حالة ولاية الجزيرة)

ملحوظة :

هذا الإستبيان بغرض البحث العلمي وستظل المعلومات الناتجة عنه في سرية تامة.

الهدف من الإستبيان:

الهدف من الإستبيان جمع البيانات والمعلومات من المهندسين الممارسين للمهنة في الشركات والمؤسسات العاملة في صناعة التشييد بولاية الجزيرة في تشييد الطرق بنظام عقود البناء والتشغيل وتحويل الملكية (دراسة حالة ولاية الجزيرة)

ضع علامة (√) أمام الإجابة الصحيحة

الجزء الأول أسئلة عامة

1/ الإسم (إختياري)

2/ مجال العمل :

إستشاري () مقاولات () أخرى () وضع.....

3/ سنوات الخبرة:

10-5 سنة () 15-10 سنة () 25-15 سنة () 25 سنة فأكثر ()

4/التخصص :

معماري () مدنى () أخرى () وضع

5/ مستوى التعليم :

دبلوم () بكالوريوس () ماجستير () دكتوراه ()

6/ نوع المؤسسة:

شركة () إسم عمل () حكومي (وزارة - هيئة)

7/ نوع القطاع الذى تتبع له المؤسسة التي تعمل بها :

قطاع عام () خاص () أخرى (وضع).....

8/ طبيعة العمل :

مكتبي () ميداني () الاثنين معا ()

الجزء الثاني (خاص بالبحث):

1/ يجب على المهندسين الإلمام بالقوانين التي تحكم صناعة التشييد في السودان :

أوافق بشدة () أوافق () محايد () لا أوافق () لا أوافق بشدة ()

2/ هنالك ضعف في تدريس مادة العقود الهندسية في كليات الهندسة :

أوافق بشدة () أوافق () محايد () لا أوافق () لا أوافق بشدة ()

3/ يجب وجود قسم في مؤسستكم مسئول عن إدارة العقود وصياغتها وكيفية تطبيقها :

أوافق بشدة () أوافق () محايد () لا أوافق () لا أوافق بشدة ()

4/ تقوم مؤسستكم بوضع خطة تدريبية للتعرف على أنواع العقود المتعددة وإيجابياتها وسلبياتها وجميع جوانبها :

أوافق بشدة () أوافق () محايد () لا أوافق () لا أوافق بشدة ()

5/ يتم إعداد المستندات في مؤسستكم بإتباع مرجعيات محلية وعالمية :

أوافق بشدة () أوافق () محايد () لا أوافق () لا أوافق بشدة ()

6/ يتم مراجعة واعتماد مسودة العقد قبل التوقيع :

أوافق بشدة () أوافق () محايد () لا أوافق () لا أوافق بشدة ()

7/ تتم عملية مطابقة جداول الكميات والمواصفات لرسومات للمشروع :

أوافق بشدة () أوافق () محايد () لا أوافق () لا أوافق بشدة ()

8/ عند مراجعة عقود المشاريع الهندسية فإنه يتم الإستعانة بجهات خارج المؤسسة حسب حوجة المشروع :

أوافق بشدة () أوافق () محايد () لا أوافق () لا أوافق بشدة ()

9/ في مواقع التشييد قليلا ما تجد المهندسين يطلعون على عقد المقاوله مما ينتج عنه اهمال في عملية التشييد :

أوافق بشدة () أوافق () محايد () لا أوافق () لا أوافق بشدة ()

10/ في حالة نشوء خلاف حول أحد البنود تفضل الحلول الودية :

أوافق بشدة () أوافق () محايد () لا أوافق () لا أوافق بشدة ()

11/ يتم اللجوء إلى التحكيم في حال تعذر الحلول الودية :

أوافق بشدة () أوافق () محايد () لا أوافق () لا أوافق بشدة ()

12/ تهدف مشروعات نظام البناء والتشغيل ونقل الملكية* إلى توسيع قاعدة الاستثمارات خاصة فيما يتعلق بالاستثمار في البنية التحتية :

أوافق بشدة () أوافق () محايد () لا أوافق () لا أوافق بشدة ()

13/ تواجه استثمارات الشراكة بين القطاعين العام والخاص وفق نظام البناء والتشغيل وتحويل الملكية مجموعة من المخاطر :

أوافق بشدة () أوافق () محايد () لا أوافق () لا أوافق بشدة ()

14/ تساعد الشراكة بين القطاعين العام والخاص وفق نظام البناء والتشغيل وتحويل الملكية الدولة على مواصلة بناء مشاريع اقتصادية جديدة خارج ميزانيتها العامة :

أوافق بشدة () أوافق () محايد () لا أوافق () لا أوافق بشدة ()

15/ تختلف درجة تدخل القطاع الخاص في مجال مشروعات البنية التحتية حسب أسلوب

الشراكة الملائم لتنفيذها :

أوافق بشدة () أوافق () محايد () لا أوافق () لا أوافق بشدة ()

16/ تعد الشراكة بين القطاعين العام والخاص بديلا استراتيجيا لتوفير خدمات البنية التحتية :

أوافق بشدة () أوافق () محايد () لا أوافق () لا أوافق بشدة ()

17/ تتحمل الدولة الجزء الأكبر من المخاطر السياسية كتغيير القوانين والتأميم وغيرها في حالة

فشل المشروع :

أوافق بشدة () أوافق () محايد () لا أوافق () لا أوافق بشدة ()

18/ تعتبر أهم أسباب نجاح مشروعات عقود نظام البناء والتشغيل وتحويل الملكية تهيئة البيئة

الإقتصادية والقانونية :

أوافق بشدة () أوافق () محايد () لا أوافق () لا أوافق بشدة ()

* **ملحوظة:** يمكن صياغة مفهوم نظام البناء والتشغيل وتحويل الملكية (BOT) على أنه تعهد من الحكومة أو إحدى الوزارات أو الهيئات التابعة لها إلى مؤسسة خاصة محلية أو أجنبية أو مشتركة باتباع وسائل معينة لإنشاء مرفق عام لإشباع حاجة عامة مثل الطرق والمطارات والموانئ ومحطات الطاقة وغيرها، وذلك على حساب هذه المؤسسة (البناء) ، ثم تقوم هذه المؤسسة بإدارة المرفق وتؤدي الخدمة للجمهور المستفيد من ذلك لمدة معينة بشروط محددة تحت إشراف الجهة المتعاقدة ورقابتها(التشغيل)، لتقوم بعد ذلك بنقل أصول المرفق أو المشروع للدولة أو الجهة المتعاقدة في حالة جيدة قابلة لاستمرار تشغيله (تحويل الملكية) .

